وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

دراسة وتحليل تجارب تنموية دولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وأمكانية الاستفادة منها في العراق

رسالة تقدمت بها الطالبة
إيمان حسين علي حسن المسعودي الى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
ايمان عبد الكاظم جبار الكريطي

1444 هـ 2022 م

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة التوبة – الآية 105)

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ(دراسة وتحليل تجارب تنموية دولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وامكانية الاستفادة منها في العراق) التي تقدمت بها الطالبة (**ايمان حسين علي حسن**) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد.

المشرف أ.م.د ايمان عبد الكاظم جبار

التاريخ: ١٧ /١٢/2022

توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي

التاريخ : / /2022

إقـــــرار لجـــنة المناقشـــة

نشـهد نحـن أعضـاء لجنـة المناقشـة، الموقعـون أدنـاه، بأننـا إطلعنـا علـى رسـالة الماجسـتير الموسـومة بـ (**دراسـة وتحليـل تجـارب تنمويـة دوليـة للشـراكة بـين القطـاعين العـام والخـاص وامكانيـة الاسـتفادة منهـا فـي العـراق**)، والمقدمـة مـن قبـل الطالبـة (**ايمـان حسـين علـي حسـن**)،وقـد ناقشـنا الطالـب فـي محتوياتهـا وفيمـا لـه علاقـة بهـا، ووجـدنا إنهـا جـديرة بـالقبول لنيـل درجـة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جدا).

أ.د عامر عمران المعموري
كلية الأدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء
(رئيساً)

أ.م.د ازهار حسين علي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
(عضواً)

أ.م.د سلطان جاسم سلطان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء
(عضواً)

أ.م.د ايمان عبد الكاظم جبار
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء
(عضواً ومشرفا)

إقـــــرار رئيس لجـــنة الدراسات العليا

بناءاً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد / للطالبة (**ايمان حسين علي حسن**) الموسومة بـ (**دراسة وتحليل تجارب تنموية دولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وامكانية الاستفادة منها في العراق**)، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

اقرار الخبير اللغوي

أقر بأن الرسالة المسومة ب (**دراسة وتحليل تجارب تنموية دولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وامكانية الاستفادة منها في العراق**) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى أصبحت ذا أسلوب لغوي سليم وخال من الأخطاء اللغوية ولاجله وقعت .

أ.د. محمد عبد الرسول جاسم
جامعة كربلاء

2022/ 9 / 8

الاهداء

إلى أمي..... من علَّمتني العطاء، وغمرتني بحنانها وكرمها.

إلى أبي..... من رحل عن عالمنا، وما زال دويُّ نصائحه يوجهني.

إلى أخي .... من علَّمني أن الحياة من دون ترابط وحب

وتعـــاون لا تـــساوي شيئًا.

إلى زوجي.... من ملأ حياتي بالتحدي، وتخطّي الصعاب.

إلى ابنائي... هم قلبي النابض

إن إتمام عملي لم يكن ليتم لولا فضل الله ودعمكم، وأتمنَّى أن ينال رضاكم.

لكم مني هذا الجهد

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا كما يستحقه والصلاة والسلام على أشرف الخلق اجمعين النبي الامين محمد (صلى الله عليه وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين) وبعد...

في البدء أتقدم بخالص الشكر والامتنان والعرفان إلى أستاذتي المشرفة الاستاذة الدكتورة ايمان عبد الكاظم الكريطي لما بذلته من جهد كبيرة بالبحث والمتابعة وصبر دؤوب وتوجيه علمي مميز أسهم في إتمام هذه الرسالة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء المتمثلة بالسيد عميد الكلية والسيد المعاون العلمي والإداري، كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسيد رئيس قسم الاقتصاد وجميع أساتذتي لما بذلوه من جهد وتحملوا العناء رغم الظروف الصعبة التي رافقت الدراسة من تفشي هذا الوباء فكانوا نعم المعلم والناصح الأمين فلهم مني أسمى أيات الشكر والامتنان.

وكما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظ وتوجيهات علميه تغني هذه الرسالة فلهم مني كل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى أدارة وموظفي مكتبة الامام الحسين (عليه السلام) وموظفي مكتبة العتبة العباسية المطهرة وموظفي مكتبة الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء والجامعة المستنصرية لما بذلوه في الحصول على المصادر، وموظفي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ولاسيما مكتب رئيس قسم الاقتصاد وموظفي شعبة الدراسات العليا.

. وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى إخوتي طلبة الدراسات العليا لما بذلوه من مساعدة .

الباحثة

المستخلص

ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المواضيع المهمة لكثيرمن دول العالم، وفي ظل الأزمات التي تشهدها الدول من تقلبات اقتصادية ومديونية. وأصبحت الحكومات تستعين بها لتفعيل المؤسسات والهيئات الحكومية المعطلة في الدول النامية التي تعاني حكوماتها من العجز في الميزانية العامة والمديونية الخارجية. سنسلط الضوء في هذه البحث على دراسة وتحليل تجارب تنموية دولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وامكانية الأستفادة منها في العراق ،وكذا عرض لبعض من تجارب الدول العربية والأجنبية في هذا المجال، ومن امثلة الدول العربية والاجنبية التى تم الدراسة عليها وهي مصر والجزائر والصين ، كما ويمكننا ان نعرف مدى استفادة العراق من هذه الدول. ان امكانيات افادة الاقتصاد العراقي من التجربة المصرية ممكنة ،لان الاوضاع الاقتصادية في مصر فيها من تشابه كثير مع العراق إن البلدين مثقلان بالديون ولاسيما الحروب التي اثقلت كاهل الاقتصاد في كلا البلدين وتقلب الانظمة السياسية الحاكمة ، كما ان امكانية الاستفادة من تجربة الجزائرية ممكنة لان كلا البلدين يتمتعان بأمكانية انتاج النفط والمحروقات لذلك يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الجزائر، :اعتمدت الصين في تجربتها التنموية على إنشاءالمناطق الاقتصادية الخاصة الممتدة على طول الساحل لغرض جذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير،واستيراد منتجات التكنولوجيا إلى الصين.

كذلك ينصب موضوعنا على دراسة تمويل مشاريع الخدمات العامة والبنى التحتية بأسلوب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وتخلص الدراسة إلى أن أسلوب مشاركة القطاع الخاص هو نمط استثماري ضروري لتقليل الإنفاق العام وتقليل الاقتراض الحكومي، وتحقيق منافع تتعلق برفع كفاءة الإدارة وتخفيض التكاليف والإسراع في التكيف التقنيات الحديثة، وتجاوز الصعوبات الاستثمارية التقليدية ومشاكل تنفيذ مشروعات الخدمات العامة والبنية الأساسية.وان من اهم ماتوصلت اليه الدراسة من استنتاجات الى ان بوصلة الاتجاه الحكومي تشير الى دعم النشاط المحلي الخاص وزيادة نسبة اسهامه في النشاط الاقتصادي، وسعي وزارة الصناعة والمعادن الى تنمية وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي في اقامة المشاريع الصناعية، والاسهام في إعادة تأهيل المشاريع الصناعية العامة ، الا ان دوره لازال محدوداً في النشاط الاقتصادي ولا يرتقي الى مستوى الطموح بسبب عدم تفعيل كثير من القوانين المنظمة للعمل الصناعي الخاص وبما يشجع على تعبئة امكانيات القطاع الخاص وخبراته في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية مثل (قانون حماية المستهلك والمنتج، قانون اصلاح النظام الاقتصادي، وتعطيل اقرار قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص) وغيرها من القوانين المعطلة. وان اهم التوصيات التى توصل اليها هذا البحث هي - القضاء على القيود البيروقراطية والتوجه نحوى التدريب ونشر ثقافة الشراكة بين القطاع العام والخاص المستثمرين الخواص، وضع التشريعات اللازمة لتنظيم صور الشراكة بين القطاع العام والخاص، الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص، من خلال تقييمها وتحليلها واستخلاص ايجابياتها وتفادي سلبياتها. والتركيز على إنشاء مشاريع البنية التحتية الاقتصادية ذات المردويدية العالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الأية الكريمة	أ
ألأهداء	ب
الشكر	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ -ح
قائمة الجداول	ح - ط
قائمة الأشكال البيانية	ي
المقدمة	1
اولاَ: اهمية البحث	2
ثانياَ:فرضية البحث	2
ثالثاَ: مشكلة البحث	2
رابعاَ: هدف البحث	2
خامساَ: منهجية البحث	3
سادسا: هيكلية البحث	3
سابعاَ: الحدود المكانية للبحث	3
ثامناَ: الدراسات السابقة	4 -6
الفصل الأول الشراكة بين القطاعين العام والخاص واثرها في التنمية الاقتصادية	7- 44
المبحث الأول ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص	7
تمهيد	7
اولاَ: مفهوم واهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص	8
ثانياً:الأسباب والدوافع والفوائد	11
ثالثاَ: مخاطر الشراكة	15
رابعاَ: صور واشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص	17
المبحث الثاني مفاهيم عامة عن التنمية الأقتصادية	26
اولاً : مفهوم التنمية الأقتصادية	26
ثانياً : اهداف التنمية الأقتصادية	28
ثالثاَ : عناصر التنمية الأقتصادية	30
رابعاً : مؤشرات التنمية الأقتصادية	32
أ- المؤشرات الاقتصادية	32
ب - المؤشرات الأجتماعية	34
المبحث الثالث مساهمة القطاعين العام والخاص في التنمية الأقتصادية	36
اولاً: مساهمة القطاع العام في التنمية الأقتصادية	36
1- اسهام القطاع العام في النمو الأقتصادي	36

2- اسهام القطاع العام في توفير فرص العمل والتشغيل	37
3 - تمويل التنمية الاقتصادية واسهام القطاع العام في الأستثمارات	38
4- اسهام القطاع العام في تقديم الخدمات	38
5- دور القطاع العام في مشاريع البنية التحتية	39
ثانياً : اسهام ودورالقطاع الخاص في التنمية الأقتصادية	40
1 - دور واسهام القطاع الخاص بالنمو الأقتصادي	40
2- اسهام القطاع الخاص في توفير العمل والتشغيل	41
3 - تمويل التنمية واسهام القطاع الخاص في الاستثمارات	42
4- اسهام القطاع الخاص في تقديم الخدمات	43
5- دور القطاع الخاص في تطويرمشاريع البنية التحتية	44
الفصل الثاني نظرة تحليلية حول بعض التجارب الدولية في تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص	87- 45
المبحث الأول التجربة المصرية	46
تمهيد	46
التجربة المصرية	47
أولاً: الإطار المؤسسي والتنظيمي لعملية الشراكة للقطاعين العام والخاص في مصر	47
ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر	48
ثالثاً: مؤشرات توجه مصر نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص	49
1- اسهام القطاعين العام والخاص بالنمو الأقتصادي في مصر	49
2- اسهام القطاعين العام والخاص في توفير فرص العمل والتشغيل في مصر	51
3- اسهام القطاعين العام والخاص في الاستثمارات في مصر	53
4- تقديم الخدمات على مستوى القطاعين العام والخاص	56
5- اسهام القطاعين العام والخاص في تطوير البني التحتية	58
خامساً: عقبات الشراكة مع القطاع الخاص في مصر	60
المبحث الثاني التجربة الجزائرية	62
أولاً: الإطار المؤسسي والتنظيمي لعملية الشراكة في الجزائر	62
ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر	63
ثالثاً: مؤشرات توجه الجزائر نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص	63
1- اسهام القطاعين العام والخاص بالنمو الأقتصادي في الجزائر	63
2 - مساهمة القطاعين العام والخاص في توفير فرص العمل والتشغيل في الجزائر	66
3- اسهام القطاعين العام والخاص للاستثمارات في الجزائر	68
4- تقديم الخدمات على مستوى القطاعين العام والخاص في الجزائر	70
5- اسهام القطاعين العام والخاص في تطوير البني التحتية	71
6- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	73
رابعاً: عقبات الشراكة مع القطاع الخاص في الجزائر	74
المبحث الثالث التجربة الصينية	75
أولاً: الإطار المؤسسي والتنظيمي لعملية الشراكة في الصين	75
ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاعين في الصين	76
ثالثاً: مؤشرات توجه الصين نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص	76

1- اسهام القطاعين العام والخاص بالنمو الأقتصادي في الصين	76
2- اسهام القطاعين العام والخاص في توفير فرص العمل والتشغيل في الصين	79
3- اسهام القطاعين العام والخاص في التمويل والاستثمارات في الصين	80
4- تقديم الخدمات على مستوى القطاعين العام والخاص في الصين	82
5- اسهام القطاعين العام والخاص في تطوير البني التحتية	84
6- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الصين	85
الفصل الثالث تجربة العراق للشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية ومدى الاستفادة من التجارب المختارة	135-87
المبحث الأول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق	
تمهيد	88
اولاً : الأطارالمؤسسي والاداري لعملية الشراكة والتنمية في العراق	89
ثانياً : مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق	91
ثالثاَ : مؤشرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق وتأثيرها على التنمية الاقتصادية	91
1- الناتج المحلي الأجمالي في العراق من مؤشرات التنمية الاقتصادية	91
2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق	93
3- اسهام القطاعين العام والخاص في التشغيل والبطالة والفقر في العراق	95
4- اسهام القطاعين العام والخاص في تقديم البنى التحتية في العراق	97
5- الخدمات وتاثيرها على التنمية الاقتصادية في العراق	101
رابعاً : اجراءات الشراكة في العراق	105
المبحث الثاني بعض نماذج الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في العراق	107
اولاً:تجربة الموانئ العراقية	107
1- المهام الخاصة بالشركة العامة للموانئ العراقية	108
2- الإطار المؤسسي للموانئ العراقية	108
3- تجربة التنفيذ والتشغيل المشترك لقسم التشغيل المشترك في الموانئ العراقية	110
ثانياً :تجربة صناعة الاسمنت	114
نشأة وتطور صناعة الاسمنت في العراق	114
1- الإعلان عن عقود المشاركة	114
2- المناقصة والشروط والمتطلبات التعاقدية	115
3- عقود التأهيل و التشغيل	116
6- مرحلة توقيع العقد	117
ثالثاً: تجربة النفط الخام	120
المبحث الثالث الاستفادة من التجارب الدولية في العراق	126
اولاً: الشراكة في العراق واهميتها	127
1- الشراكة في العراق	127
2- عقود الشراكة	128
3- الاستفادة من تجارب الدول التي تم التطرق اليها في الدراسة	129
ثانياً: فاعلية عقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص و تحدياتها في العراق	131

1- الاثار الايجابية لعقود الشراكة في العراق	131
2- الاثار السلبية لعقود الشراكة في العراق	133
3- التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في العراق	135
الأستنتاجات والتوصيات	136- 138
المصادر والمراجع	139- 151

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مساهمة الناتج المحلي الإجمالي(*GDP*) ومعدلات نموالقطاعين في مصرللمدة 2004 -2005	50
2	نسبة الأنشطة العقارية ونسبة القطاع العام والخاص في مصرللمدة 2005-2020	52
3	الناتج المحلي الاجمالي والاستثمارات في مصرللمدة (2004-2020)	53
4	توزيع مساهمة القطاع العام والخاص في مصر للمدة (2005-2020)	55
5	نسب اسهام القطاع العام والخاص في تجارة الجملة والوساطة المالية والبناء والتشيد في مصر(2005-2020)	57
6	خدمات التعليم والصحة والمطاعم والفنادق والاتصالات للقطاع العام والخاص في مصر2005-2020	60
7	الناتج المحلي الاجمالي ونسبة المحروقات والزراعة والصناعة والبناء في الجزائرللمدة (2004 – 2018	64
8	السكان النشطون والمشتغلون فعلا والبطالة في الجزائرللمدة (2004 – 2018)	67
9	الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار في الجزائرللمدة (2004- 2018)	69
10	تقديم الخدمات وخدمات الادارة العامة في الجزائر للمدة (2004-2018)	70
11	الناتج المحلي الاجمالي والطاقة والمياه ومواد البناء في الجزائر(2004-2018)	72
12	نمو ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة (2004-2018)	73
13	الناتج المحلي الإجمالي وأنواع الصناعات والزراعة في الصين للمدة 2005-2018	77
14	الناتج المحلي الإجمالي ونسبة اسهام كل انوع الصناعات في الناتج المحلي في الصين للمدة 2005-2018	78
15	أجمالي عدد المشتغلين في القطاعين العام والخاص ومعدلات النموفي الصين للمدة 2005-2018	79
16	الاستثمارغير الحكومي في الأصول ومعدلات النمو ونسبته من اجمالي الاستثمار للمدة في الصين 2012-2018	81
17	الائتمان المحلي ومعدل النمووونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الصين	82

	للمدة 2005-2018	
18	الناتج المحلي الإجمالي والنقل والبريد وتجارة الجملة والفنادق في الصين للمدة 2005-2018	83
19	الناتج المحلي الإجمالي والبناء والعقارات والفنادق في الصين للمدة 2005-2018	84
20	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي في الصين 2005-2018	85
21	الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ونصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية والثابتة ومعدلات النمو في العراق للمدة 2005-2019	93
22	قطاع البناء والتشييد والماء والكهرباء وملكية الدور السكنية ومعدلات النموفي العراق للمدة 2005-2019	98
23	قطاع تجارة الجملة والمفرد والمال والتأمين وخدمات العقار وخدمات التنمية الاجتماعية ومعدلات النمو في العراق للمدة 2005-2019	101
24	تفاصيل عقود الشراكة لقسم التشغيل المشترك في الموانئ العراقية	113
25	عقود التأهيل والتشغيل المنفذة في قطاع الصناعة والمعادن في العراق للمدة 2008- 2012	117
26	المشاريع الممنوحة اجازة استثمارية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمارفي العراق	118
27	مشاريع إنتاج الإسمنت الممنوحة من قسم الصناعات الإنشائية لدى وزارة الصناعة والمعادن، دائرة الاستثمار،في العراق	118
28	يوضح الطاقة التصميمية لمعامل الشركة العامة لصناعة الاسمنت	119
29	مجمل الاستثمارات النفطية الصينية في العراق	124

المقدمة:

ان ما تسعي اليه الحكومات في مختلف دول العالم هو إشباع الحاجات العامة والأساسية لمواطنين لديها لما لها من أهمية كبرى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة للزيادة الحاصلة في النمو السكاني والاجتماعي والاقتصادي في دول العالم المختلفة ، لذلك تزايد الطلب علي خدمات البنية الأساسية ولاسيما خدمات الطاقة والنقل والمرافق والصحة والتعليم ،لكن هذه الزيادة لم تقابلها في كثير من الدول النامية، وقد يعزي السبب الرئيس في هذا إلى عجز موازنات بعض الدول عن مواجهة تكاليف إنشاء وصيانة شبكات البنية الأساسية والتوسع في إقامتها. وقد أوجد التوسع المطلوب في مشروعات البنية الأساسية ، وكذلك تقديم خدماتها بمستوى أفضل رغبة في البحث عن أساليب جديدة لتمويل تلك المشروعات دون حاجة لزيادة الضرائب أو زيادة التعريفات المفروضة على البنية الأساسية أو تحميل المواطن أعباء إضافية ، فكان الاتجاه نحو القطاع الخاص ليشارك في عملية التمويل، وقد حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص اهتماما كبيرا من الحكومات في مختلف أنحاء العالم ، وكذلك البلدان العربية ومن ضمنهم العراق و ان دراسة وتحليل تجارب تنموية دولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وامكانية الأستفادة منها في العراق اعتماداً على عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات البلد بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشروعات بمختلف أنواعها ولقد واجهت التنظيمات المؤسسية تحد يات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة والمستهدفة ، لذلك تسعي الحكومات إلي تبني نظم الشراكة التي تسهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشروعات والأعمال وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أغراضها على أساس مساءلة شفافة ومنفعة متبادلة.

ان موضوع الشراكة يعد من الاساليب الاساس في خلق الاجراءات التي تسمح للقطاع الخاص بتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي الى جانب القطاع العام لتحقيق التنمية الاقتصادية لاسيما في الدول النامية التي تتصف اغلبها بالهيمنة المطلقة للقطاع العام في ادارة النشاط الاقتصادي ، وقد اعتمد هذا المبدأ في كثير من الدول في مشاريع البنى الاساسية كقطاع (المياه ، الكهرباء ، المواصلات) ، وعلى سلسلة الدول التي تم اخذها في الرسالة وكذلك العراق وتعد الشراكة سياسة أصلاحية الهدف منها القضاء على اختلال الهياكل الانتاجية في المشاريع العامة ، ومصدر مهم من مصادر التمويل وغيرها من الاهداف التي سنتطرق اليها لاحقاً.

اولاَ:- اهمية البحث

جاءت اهمية دراسة موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأهمية كبيرة باعتبارهذه الشراكة هي من مواضيع الساعة والتي تحظى باهتمام كبير على مستوى الدول النامية والمتقدمة، و هذا ما نراه بوضوح في التوجه الحكومي للعديد من الدول عبر تنفيذ مشاريع الخدمات العامة والبنى التحتية بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الإعلان عن طرح العديد من المشاريع الخدمية والاقتصادية الحيوية لتنفيذها عن طريق الشراكة بالنظر إلى حاجة السلطات الحكومية المتزايدة لاستثمارات ضخمة في مجال البنى التحتية التي قد تعجز المالية العمومية عن توفيرها بمفردها،وافساح المجال للقطاع الخاص من اجل مشاركة اكبر في كافة المجالات الأنتاجية والخدمية.

ثانياَ:- مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بالمعوقات والمشاكل التي واجهها برنامج مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص والتي أدت إلى التأخيرأوالتراجع عن تنفيذ العديد من مشروعات الشراكة ، ومن ثم حالت دون تحقيق الأهداف المأمولة من هذه المشروعات، ان اغلبية الدول النامية لاسيما غير النفطية تعاني من وجود فجوة بين مواردها المادية وما مطلوب تمويله من مشاريع ، فضلاًعن تزايد الضغط على الموازنة العامة وتراكم المديونية الخارجية ، ومع الدعوة الى تبني الخصخصة وضرورة دعم وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية برزت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية كاحد عوامل الاصلاح الاقتصادي لتمويل مشاريع البنى التحتية وأعادة تأهيل المشاريع الصناعية لتحسين كفاءتها الانتاجية ، وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مشاركته القطاع العام في النشاط الاقتصادي .

ثالثاَ:- فرضية البحث

ان تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص سوف يؤدي الى تحقيق مزايا ايجابية للاقتصاد الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية المشاريع موضوع الشراكة، إذ ان الشراكة تسهم في تمويل واقامة المشاريع وتشغيلها دون ان تتحمل الدولة اي تكاليف نتيجة ذلك مما يؤدي الى زيادة الانفاق العام على مشاريع البنى التحتية الاساسية عوضاً عنها فضلاً عن تحسين الكفاءة والفاعلية للمشاريع موضوع الشراكة ، مما يترتب على اثرذلك تغيرات جذرية في النظام الاقتصادي لكي يتلاءم مع متطلبات الشراكة.

رابعاَ:- هدف البحث

1- تسليط الضوء على مفهوم وآلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
2- امكانية توسيع أفاق الشراكة بين القطاع العام والخاص للوقوف علي أهم الإيجابيات والسلبيات في مشروعات وبرامج الشراكة التي تم وجاري تنفيذ ها ،والمعوقات والمشاكل التي وقفت أمام تحقيق أهداف تلك البرامج والمشروعات.
3- محاولة الاسترشاد بالنماذج المثلى للتجارب الدولية في مجال الشراكة عند تنفيذ برامج ومشروعات الشراكة مستقبلا وبما يتوافق مع الظروف المحيطة بالمشاريع.

خامساَ:- البعد المكاني والزماني

تحديد بعدين لهذه الدراسة :بعد مكاني يتعلق بالعراق ويتعلق بالدول قيد الدراسة (مصر، الجزائر،الصين) وبعد زمني يتعلق بالمدة الزمنية التي تم اعتمادها في الدراسة (2004- 2020) .

سادسا :- منهجية البحث

اعتمدت البحث على المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات، كما ان المنهج التحليلي كان استخدامه عبر كامل محاور الدراسة، وذلك بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أثارها. أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب والتقارير المتخصصة والدوريات والإحصائيات والإنترنت.

سابعا:- هيكلية البحث

سعيا لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم الرسالة على ثلاثة فصول، تناول الاول الاطار النظري عن الشراكة بين القطاعين الخاص والعام ويضم ثلاثة مباحث، اختص الاول عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من حيث المفهوم والاسباب والدوافع والفوائد ومخاطر الشراكة وصور واشكال الشراكة ، اما المبحث الثاني فقد عرض مفاهيم التنمية الاقتصادية واهدافها ومؤشراتها وعناصرها . فيما كرس المبحث الثالث لمناقشة دورواسهام القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية في اطار النظريات الاقتصادية. اما الفصل الثاني فقد تناول بعض التجارب الدولية في تطبيق مشروعات الشراكة وقد ضم ثلاثة مباحث ايضا، تناول الأول تجربة دولة مصر العربية في تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فيما عرض المبحث الثاني تجربة الجزائرفي تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، اما المبحث الثالث فقد تناول تجربة الصين في تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص. واخيرا، كرس الفصل الثالث تجربة العراق للشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية ومدى الاستفادة من التجارب الدولة المختارة، وتضمن بثلاث مباحث، تناول الاول نبذة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق، في حين عرض المبحث الثاني بعض نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق. اما المبحث الثالث فقد بين كيفية الاستفادة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق واختمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثامناً:- الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة ونماذج تطبيقها ، وتم تناول أغلبها في دراستنا نذكر بعضا منها فيما يلي:

1- دراسة محمد صلاح، البشير عبد الكريم،أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية، تجارب دولية وعربية مختارة، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة الشلف الجزائر العدد السابع عشر، يناير ٢٠١٥.

اهتمت بدراسة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية الذي يعد من أهم صور مشاركة القطاع الخاص في إقامة وتحديث وإدارة مشروعات البنية التحتية، ولقد لقي قبولا كبيراً في كثير من دول العالم لما له من أهمية في تخفيف العبء المالي للموازنات العامة للدول خاصة النامية منها، ومن جهة أخرى فتح المجال أمام القطاع الخاص كفاعل جديد في مجال المشروعات العامة خاصة مشروعات البنية التحتية التي كانت حكراً للدولة.

2- دراسة محسن مخامره (دور الشراكة في الاقتصاد العراقي) خصخصة الاقتصاد العراقي (بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت في اسبانيا للمدة 13تموز-9أب /2004).

اذ تناولت فضلاًعن الخصخصة مفاهيم الشراكة وتطبيقاتها في العراق في ظل التوجهات الجديدة في الاقتصاد العراقي نتيجة للتغير السياسي وانعكاسه على الاقتصاد الوطني المسير مركزيا واكدت ضرورة تبني العراق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية وغيرها من المشاريع الاخرى لاسيما في المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه مركزياً الى اقتصاد السوق ، واجراء تغييرات اقتصادية كلية تناسب آلية السوق كتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي واطلاق قوى السوق فيه ، تعزيز دورالقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ، تشجيع ودعم الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي .

3- محمد أشرف خليل حمدونة، دراسة العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الأقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)،الجامعة الاسلامية غزة،2017.

تهدف الدراسة بشكل عام الي تحليل طبيعة العالقة بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني بهدف الوصول وبلورة متطلبات وأسس الشراكة الحقيقية بينهما في وضع السياسات الأقتصادية من أجل النهوض بالأقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية الأقتصادية، كذلك تهدف الدراسة الي التعرف على واقع العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإبرازأهم المعيقات التي تواجه تحقيقها الشراكة، وتحدد احتياجات القطاعين العام والخاص المحددة لطبيعة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

4 ـ دراسة عماد محمد علي ، سالم عبد الحسين / 2013 (تمويل مشروعات البنى التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص / الية مقترحة للاقتصاد العراقي).

تطرقت الدراسة الى الاطار النظري للشراكة بصورة محددة مع التطرق الى الاطار القانوني للتجربة اللبنانية والمصرية في الشراكة والتوصية باعتماد الشراكة في الاقتصاد العراقي لتمويل البنى التحتية كالمستشفيات والسكك الحديدية والطرق ، فضلا عن تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بما يسهم في معالجة بعض مشاكل الاقتصاد العراقي كالفقر والبطالة .

5- علياء حامد سلام ، أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي المصري: دراسة مقارنة ، المجلة العلمية لدراسات الأعمال والبيئة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 2015.

وتتناول هذه الدراسة تجربة المملكة المتحدة في مجال مشروعات الشراكة واهم السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها لضمان نجاحها ومواجهة تحدياتها كما يعطي خلفية عامة عن برنامج الشراكة في مصر والتطور الذي حققه البرنامج في مصرحتي الآن مع دراسة مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه استثمارات الشراكة وتأثير تلك الظروف سلبا او ايجابا على نجاح هذه الاستثمارات وما يلزم تطبيقه في الدولة لجذبها وضمان نجاحها. كما تقدم استعراضا للتطور في تقديم مشروعات الشراكة في البنية الأساسية وتستعرض محدداتها و انواعها المختلفة ومزاياها وعيوبها. ويتم في هذه الدراسة استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين مشروعات البنية الاساسية والنمو الاقتصادي.

6- *Tan ، J.، Zhao & ،(2019) J.Z. ,* صعود الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الصين: نهج تمويل فعال للاستثمار في البنية التحتية ؟، مراجعة الإدارة العامة ، 79 (4) ، ص 514-518.

اكدت الدراسة بان الشراكة تؤدي لتطوير البنية التحتية إلى التخفيف من المستويات المرتفعة للديون الحكومية المرتبطة بهذه المشاريع مع تشجيع الاستثمار الجديد أيضًا. قمنا بتطوير تحليل نظري لمشاريع البنية التحتية وإمكانية تطبيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص. بعد ذلك ، قدمنا تحليلًا تجريبيًا استنادًا إلى إحصائيات من قاعدة بيانات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة المالية من 2013 إلى 2017. بناءً على

نتائجنا ، تقدم هذه الورقة إرشادات معقولة وفعالة لإعادة هيكلة حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الصين لتحسين مشاركة الإدارات الحكومية، القطاع الخاص، والجمهور في الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية.

ومن العرض السابق لتلك الدراسات المرجعية عن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وما خلصت إليه من نتائج نخلص إلي أن بعض الدراسات ركزت علي المقارنات الدولية لما لها من دروس مستفادة يمكن الأخذ بها في البرنامج القومي للشراكة مع القطاع الخاص في مصر بما يعمل علي تحقيق الأهداف التنموية ، وهناك دراسات أخرى ركزت علي قطاعات بعينها مثل قطاع النقل ، قطاع الغاز الطبيعي ، وقطاع النقل البحري الموانئ التخصصية، قطاع التعليم ، قطاع الصحة ، إدارة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي مما يؤكد علي إمكانية تعميم الشراكة علي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما يكون له أكبر الأثر في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة ، ومن الدراسات أيضا ما ركزت علي التشريعات والتنظيمات القا نونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص والمفاهيم المختلفة للشراكة وطرق التمويل ، وبعض الدراسات قامت بتقييم الشراكة واستخدمت معيار الكفاءة ومعيار الفاعلية ووجد أن هناك مشروعات اتسمت بالفاعلية على الصعيد الخارجي وبالمحدودية علي الصعيد المحلي فكان منها ما حقق عوائد للاقتصاد وللمشاركين ومنها ما لم يحقق أية عوائد .

واستناداً الى ماتقدم حاولنا في دراستنا :

1- تسليط الضوء على كثيرمن جوانب الشراكة اطارها النظري وما يتعلق بها من طروحات والتي تفتقر اليها الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة .

2- اما في الجانب التطبيقي فقد اتسمت بتقييم الشراكة في عينة الدراسة من خلال المؤشرات المتمثلة بمعايير الاداء، إذ حاولنا اسقاط الجانب النظري على عينة الدراسة لمعرفة مدى امكانية تطابق المؤشرات المتحققة مع الجانب النظري ، وتم استخلاص كثير من النتائج المشجعة على التوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الفصل الأول

الشراكة بين القطاعين العام والخاص واثرها في التنمية الأقتصادية

المبحث لأول

ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المبحث الثاني

التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث

دور واسهام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الوسائل التي تسهم في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية للمجتمع بشكل أفضل لأن استثمارات القطاع العام لا تهدف الى الربح بقدر ما تهدف إلى تحقيق الدور الاجتماعي للدولة، بينما يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى، ذلك الذي يجعله يعمل دائما على الابتكاروالتجديد والدقة فالعمل يهدف الى المحافظة على قدرته التنافسية العالية وسمعته للبقاء في السوق، كما تعد الشراكة بين القطاعين أداة من الأدوات التي تساعد في تنفيذ وتجسيد برامج الحكومة في إطار مخطط التنمية الشاملة ودعم الاستقرار الاقتصادي. وسوف يتم التطرق في هذا الفصل الى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاسباب والدوافع والفوائد ،ومخاطر الشراكة، والى صور واشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المبحث الأول: ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

اولاَ: اهمية ومفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

حظيت الشراكة بين القطاعين الخاص والعام باهتمام كبيرمن قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية عالميا ومنذ مطلع التسعينات وزاد الاهتمام بالشراكة بعد ان اتضح بان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتمد على حشد جميع امكانات المجتمع بما فيها الطاقات والموارد وخبرات القطاع العام والخاص لتشارك في التنظيمات الموسسية تتولى انشاء المشاريع بمختلف انواعها وتشغيلها لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لبناء التنظيمات التشاركية التي تسهم فيها قطاعات المجتمع في توجيه مشاريع الاعمال وادارتها وتطويرها وتنميتها من اجل خدمة اهدافها على اساس المشاركة الفعلية والحوكمة الجيدة والمسائلة الشفافة والمنفعة المتبادلة وقد تزايدت الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في انحاء العالم كافة منذ بداية التسعينات، ومن هذه الاسباب ازدياد عجز الموازنات الحكومية مما دفع الدول الى تخفيض هذا العجز من دون ان يؤثر ذلك على الانفاق الاستثماري لديها عبرعقد شراكات مع القطاع الخاص [1]، حيث قامت الدول بالتدخل اما لتقديم الدعم للشركات المالكة لمنشآت البنية التحتية اوالعمل على تنظيم هذا القطاع لمنع حدوث الأحتكارات ومعالجتها ،غيران تدخل الدولة رافقة هو الأخرقصوروسوء ادارة وعدم الكفاءة في الأداء فضلاً عن عدم توفيرالأمكانات التمويلية للقيام بذلك وعلى اثر ذلك توجهت العديد من الدول الى اعادة دورالقطاع الخاص واستقطابه من جديد ثم مشاركته مع القطاع العام في تمويل مشاريع البنية التحتية وفق صيغ ونماذج عديدة ، وقد ترافق ذلك مع استجابة القطاع الخاص هو الأخرلهذا التوجه واقدامه على المشاركة في الأستثمار[2] ،ولم تعد القضية المطروحة للنقاش في الوقت الراهن هي الاختيار بين الدولة ودورها الاقتصادي وبين القطاع الخاص ودورالسوق ، وإنما كيف يمكن تحقيق تكامل حقيقي لدور كل منهما ،وبما يسهم في خلق شراكة فعالة بينهما ،ان للدولة وللقطاع الخاص دورا كبيرا ومهما في النشاط الاقتصادي وفي تحقيق التنمية، بحيث لايمكن لاي منهما أن يحل محل الأخر ويقوم بدوره،كما إنه لا يمكن إلغاء دور أحدهما مع إبقاء دورالقطاع آلاخر[3]، لذلك زاد الاهتمام بموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في السنوات الأخيرة،وان تكفل الحكومة وحدها بتمويل مشروعات البنية التحتية ، ادى الى الزامية التوفير الدائم للتمويل اللازم لهذه المشروعات ، مما زاد من اعباء الحكومات واصبح هناك عدم قدرة على تحمل المزيد منها،مما أنقص من كفاءة وجودة الخدمات المقدمة،لأفراد المجتمع ،خاصة في الدول النامية التي تعاني من عجز في موازنتها العامة من جهة،وتخطيطها في المديونية من جهة اخرى، مماجعلها التفكير في محاولة البحث عن حلول ووسائل بديلة لتوفيرالتمويل، وتم التوجه إلى إشراك القطاع الخاص،كفاعل حيوي لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية،وللمشاركة في مختلف مشاريع البنية التحتية التي توفر خدمات تزيد في رفاهية المجتمع [4] .

---

[1] عمار فوزي كاظم المياحي،الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام *ppp* نظرة مالية وتشريعية،كلية الأسراء ،جامعة بغداد،العدد صفر،مجلد1،بدون سنه،ص16.

[2] حجاج عبد الحكيم ، بوقموم محمد ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص خط استراتيجي لتمويل مشاريع البنية التحتية ،قراءة في تجارب دول مختارة ،الجزائر، العدد 2 ، مجلد 5 ،2018 ، ص3.

[3] محمد عبد العال عيسى،الشراكة بين القطاعين العام والخاص،المفهوم والأسباب والدوافع والصور،المجلة العربية للادارة ،جامعة الدول العربية ،مصر،مجلد38،عدد3، 2018،ص39.

[4] مطاي عبد القادر، بن الدين امال ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنية التحتية – نظام البوت ، مجلة افاق علوم الأدراة والأقتصاد ، العدد 2 ، 2017 ، ص156.

عدت الشراكة بين القطاعين العام والخاص تطوراً في أسلوب تمويل التنمية الاقتصادية،وتمكنها من إعادة النظر في دور الدولة ومسؤولياتها والكيفية في إدارة شؤون الخدمات العامة، وعلى نحو محدد يُعبر مفهوم الشراكة عن التحول في انموذج تمويل وإدارة البنية التحتية والخدمات، من التعاقد التقليدي إلى نمط تعاقد تمثل فيه الحكومة الشريك العام، بينما يُمثل المستثمر الشريك الخاص. بهذا المفهوم، تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل عام وسيلة تعاقدية تُمكن من الاستفادة من الكفاءات الإدارية والتقنية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص لتقديم الأصول العامة، سواءًكانت أصولا جديدة أو تطويرا لأصول قائمة، والخدمات العامة، يشير جوهر مفهوم الشراكة إلى ضرورة توفربعض الشروط ، تتمثل في وجود شركاء من القطاع العام والخاص، والاتفاق على الأهداف والاستراتيجيات، ووجود المنافع المتبادلة، والالتزام الرئيس بالموارد وتنوع الأنشطة، والمسؤولية المشتركة، والمساءلة. بالإضافة إلي الإمكانيات الأدراكية المعرفية والتكنولوجية علي أساس التعاون والمشاركة والالتزام للتطوير وحرية الاختيار، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع ، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل للشراكة بين القطاعين ،[1] إذ ان هناك محاورتدور حول مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك من خلال استثمار التعاون بين هذين القطاعين والهدف من استخدام مشترك للموارد وتحقيق الشفافية، مع ألاخذ بنظرالاهتمام تحقيق وانجازألأهداف للاطراف المعنيين. ومن مميزات الشراكة ايضا توزيع المخاطر بين الدولة وشركة المشروع. اي الشراكة ليست في الأموال اوألارباح فقط بل شراكة بالمخاطر بمعنى ان تلتزم المخاطر في كل مشروع يتم تنفيذه من قبل شركة على حدة [2] ،وبشكل عام يمكن ان تعرف الشراكة على((انها احد اشكال واوجه التعاون بين القطاعين العام والخاص وذلك من خلال وضع ترتيبات يستطيع من خلالها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والأجتماعية عن طريق السماح للقطاع الخاص بتقديمها عوضاً من ان يقدمها القطاع العام بنفسه اي مباشرة)). وبصورة مباشرة واكثر دقة فأن مفهوم ذلك يشيرالى ان الخطط التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دور اكبرفي تخطيط وتصميم وتمويل وبناء وصيانة وتشغيل الخدمات العامة [3]،اما كيفية تمييزالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، فالمبدأ هنا ان تناط مسؤلية النشاط في انتاج السلع بقطاع الاعمال في القطاع الخاص،وشرط ذلك خضوع هذا النشاط لقوى السوق التنافسية الخالية من الأحتكار، بينما يستقرالنشاط الأقتصادي في انتاج السلع العامة وتوريدها في حيزالمسؤولية الحكومية على ان تكون خاضعة قوانين عدة اهمها التعاقد بين القطاعين في مجال الأدارة دون التملك ،مثل الأنشاء والتشغيل ونقل السيطرة(*BOT*)،وايضاً مثل بيع حصص في شركة تمتلكها الدولة للقطاع الخاص وذلك من اجل استقطاب موارد مالية ،لتمويل توسعات كبيرة في القدرات الأنتاجية للشركة [4]. وقد ناقشت الأدبيات والدراسات النظرية والتطبيقية مفهوم وتعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص من عدة زوايا مختلفة، وبذلت جهوداً على المستوى النظري والعملي لتوضيح وتحديد مفهوم الشراكة، على الرغم من ذلك عدم وجود تعريف للشراكة بين القطاعين العام والخاص متفق عليه على نطاق واسع، ولكن توجد ابحاث واسعة من الدراسات صادرة عن المؤسسات الدولية أشارت إلى مفهوم الشراكة،لذلك تعددت التعريفات التي تحاول الأقتراب من مفهوم الشراكة

---

[1] احمد ابو بكر بدوي وطارق عبد القادراسماعيل ، اطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية ، صندوق النقد العربي الدائرة الأقتصادية ،ابو ظبي ، الأمارات ،2020 ،ص2 .

[2] محمد الحماد واحمد المقحم ، الشراكة مع القطاع الحكومي والخاص ، خصخصة التعليم العالي ، ورقة عمل مقدمة لمقرر التعليم ، جامعة الأمام محمد بن سعود ، السعودية،2019 ، ص5

[3] صعب ناجي عبود ، التنظيم القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ،العراق، مجلد 1، عدد 1 ، جزء1 ،2016 ،ص60.

[4] طاهر حمدي كنعان ،حازم تيسير رحاحلة ، الدولة واقتصاد السوق ، قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية ، بيروت ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،ط1 ،2016 ،ص49 .

ومن الملاحظ ان هناك اختلافاً بسيطاً بين التعريفات وفقاً لأختلاف الجهة التي تقوم بالتعريف حيث تم تعريف الشراكة:

- صندوق النقد الدولي يشير مفهوم الشراكة إلى((أنها الترتيبات التي تسمح بموجبها للقطاع الخاص ، بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة، وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت لا تزال تستخدم بصفة أساسية في مشاريع البنية التحتية ،وغالباً ما تتركز في بناء وتشغل المستشفيات والمدارس والطرق والأنفاق وشبكات الأنارة والطرق والمطارات والموانىء ومحطات المياه والكهرباء))[1].

- اما بنك التنمية الأسيوي عرفها ((بأنها مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية، والتي كانت تقدم بشكل تقليدي من طرف القطاع العام))[2].

- بينما عرفتها اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين بأنها((علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف رئيس افضل للسياسة العامة للبلد))

- عرفتها الأمم المتحدة بأنها:((التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معاً، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة، لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين))[3].

- اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((عرفتها بانها الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين الجهة العامة وشريك من القطاع الخاص أو مجموعة من الشركات الخاصة، والتي بموجبها يقوم الشركاء الخواص بتوفير خدمات ، بحيث ان اهداف مردوديتهم ترتبط بالنقل الكافي للمخاطر الى الشريك الخصوص ،ويكون مسؤل بدرجات متفاوتة على التصميم، البناء، التمويل، التشغيل

والتسييرالجيد للتجهيزات،بهدف تقديم خدمة للإدارة أومباشرة للمستخدمين)) [4]. وبأستعراض التعريفات السابقة يتبين القاسم المشترك بين هذه التعريفات حول الشركة بين القطاعين العام والخاص وهو أن هناك مجهودا تعاونيا مستمرا، ومشاركة وتوزيعا للمخاطر، وتعهدا بالايفاء ، وبالالتزامات التعاقدية من أجل تحقيق أهداف مشتركة. فالشراكة بهذا المفهوم تُعبّر عن تحالف بين طرفين يتجاوز العلاقة التعاقدية التقليدية ويُظهر ما لدى

---

[1] برناردين أكيتوبي، ريتشارد همينغ، غيرد شوارتز: الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 40 ، 2007 ، ص 06.

[2] عيسى نجيمي ،بلقاسم تويزة،اهمية اعتماد الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية، الجزائر ،جامعة البويرة ،العدد 2، 2017،ص35.

[3] هشام مصطفى محمد سالم،الشراكة بين القطاعيين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة،جامعة ألأزهر ، مصر،الجزء4،عدد31، 2016،ص3.

[4] شيخي بلال وعبدالقادر،استرتيجية تمويل الأستثمارفي البنى التحتية في ظل التحديات الأقتصادية الراهنة،مداخلة بعنوان(الشراكة بين القطاعيين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية في ضوء التجارب الناجحة)،جامعة حسيبة بن بو علي،الجزائر،2017، ص4.

الشركاء من قدرات وكفاءة لتحقيق المنافع المشتركة. برغم هذه المشتركات، تتباين تعاريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص من حيث نطاق الترتيبات وشكلها [1].

ولقد نادى كثير من المفكرين السياسيين والاقتصاديين بضرورة تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والذي طبقته الدول الرأسمالية واتبعتها اغلب الدول النامية بمحض إرادتها او تحت ضغط المنظمات والمؤسسات المالية المانحة للقروض والمساعدات المالية، وبهذا بدأت سياسة تدويل الخصخصة بدعم من المؤسسات المالية الدولية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين.[2] اي ان الأفكار الاقتصادية في مختلف الدول الأوربية تاريخياً لم تكن متطابقة في تبينها لدور الدولة أو القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي قد نادت أغلبها بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وكان هذا الدور يتصف بالقوة أو الضعف على نوع الأزمات التي تتعرض لها دولة ما ، وبصورة عامة فأن دور الدولة يكاد يكون قوياً عبر مراحل التطور في القضايا السيادية وذات النفع الجماعي العام حتى إن آدم سمث في كتابه " ثروة الأمم" يعطي للدولة دوراً فعالاً في الاقتصاد الرأسمالي في القضايا المتعلقة بالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء.

ثانياً:الأسباب والدوافع والفوائد

1- الأسباب والدوافع

يأتي الأهتمام بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في المقام الأول في كثير من الحكومات على ان الشراكات تساعد على ابراز دور الدولة في التركيزعلى رسم السياسات والأستراتيجيات لقطاع البنية الأساسية وتصحيح الوضع الأقتصادي في الدولة وتقوم بتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في العجلة الأقتصادية الوطنية كما انها تخفف الأعباء التمويلية عن الحكومة وفي مشاريع البنية التحتية ومشاركة المخاطر مع القطاع الخاص كما انها تخلق فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الأستثمارات من القطاع الخاص وتخفيف مخاطر الأستثمار على الحكومة[3].

وتأتي اهمية الشراكة لكلا القطاعين لمجموعة من الاسباب منها [4]:

ا- التحولات العالمية والدورالجديد للدولة.

ب- التحول نحو القطاع الخاص.

ت- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.

ث- التغيرالتقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشروعات.

ج- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو وعدم قدرة الدولة على دفع عملية النمو بمفردها.

---

[1] احمد ابو بكر بدوي ، طارق عبد القادر اسماعيل ، اطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص2 .

[2] جون كينث كالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة احمد فؤاد ، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 2000 ، ص74.

[3] مها ناصر السدرة ، نورة ناصر الدوسري ، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية والقانونية ،جامعة الملك سعود، السعودية ، مجلد 3 ، عدد 5 ، 2019 ، ص80.

[4] محمدعبد العال عيسى،الشراكة بين القطاع الغام والخاص:المفهوم والأسباب والدوافع والصور،المجلة العربية للادارة ،مصر ، مجلد38 ، عدد 3، 2018،ص43.

ح- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشروعات التي يطلب تنفيذها، وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.

خ- تقليص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية، ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.

ذ- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشكلات ذات العلاقة.

ر- التوسع في اتخاذ القرار، خدمة للصالح العام.

ز- تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة .

وهناك مجموعة من الدوافع للشراكة بين القطاعين ويمكن ان ندرجها كالأتي [1]:

1- ضعف كفاءة الإدارة الحكومية وقطاعها العام في إدارة مرافق المنافع العامة ،الأمرالذي انعكس علي ارتفاع تكلفة الخدمات العامة مع تدهورمستوى ونوعية الخدمة المقدمة ، ومن ثم عدم رضاء المواطنين عما يقدم لهم من خدمات عامة في مجالات المنافع العامة والبنية الأساسية ، وهو ما يمكن تجنبه بمشاركة القطاع الخاص سواء في تملك أم تشغيل وإدارة هذه المرافق ، وذلك بحكم كفاءته من ناحية ، وبحكم وجود منافسة من ناحية أخرى .

2- الأهمية الكبرى لمرافق البنية الأساسية ، فهي محرك رئيس للنمو الاقتصادي والمنافسة الدولية ، ونظراً لضخامة الاستثمارات التي تحتاجها مرافق البنية الأساسية خاصة في ظل ضعف الموارد المالية للدولة وعوامل القصورالإد اري، فإن تحسين وزيادة كفاءة مرافق البنية الأساسية لن يتأتى إلا بالمشاركة الفعالة مع القطاع الخاص .

3- تخفيف العبء المالي الملقى على عاتق الحكومات لتلبية الطلب المتزايد علي خدمات ومنتجات المرافق العامة، من خلال إيجاد مصادر بديلة إضافية للتمويل من القطاع الخاص مما يسهم في خفض الإنفاق العام . كما تعد مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية وسيلة مهمة لجذب الاستثمارات الخاصة سواء أكانت وطنية أم أجنبية.

4- نقل التكنولوجيا المتقدمة من الخارج من خلال المستثمرين الأجانب ونقل أساليب وتقنيات الإدارة الحديثة سواء من القطاع الخاص الوطني أم الأجنبي.

5- تخفيض الوقت والتكلفة اللازمين في حالة الحاجة إلي إنشاء تسهيلات وطاقات جديدة وتحويل مخاطر وأعباء المشروعات إلي القطاع الخاص الأقدرعلى تحمل تلك المخاطر وإدارتها.

6- تحسين الكفاءة في تشغيل المشروعات ، والاستجابة السريعة لاحتياجات المستهلكين في ظل المرونة التي يتمتع بها القطاع الخاص في التحرك والاستفادة من الفرص واتخاذ القرارات والاستجابة

---

[1] هاني احمد خليل،الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة(رؤية مستقبلية)،رسالة ماجستير منشورة ، معهد التخطيط القومي، مصر، 2017، ص45.

السريعة لأية مشاكل طارئة ، وهي كلها أمور تفتقر إليها الإدارة الحكومية وإمكانية تشغيل عدد كبير من العمالة في تلك المشروعات سواء في مرحلة البناء أم التشغيل ، الأمر الذي ينعكس على النشاط الاقتصادي للدولة ، وتوفير إيرادات مالية إضافية للدولة من خلال زيادة حصيلة الضرائب .

7- إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحقق بوساطة اجراءاتها نتائج افضل مما يستطيع ان يحققه كل طرف على حدة من خلال تأثير اطراف الشراكة في اهداف بعضهم للبعض الاخرعن طريق التفاوض والاتفاق على معايير عمل أفضل.[1]

2- الأهداف والفوائد:

تعد الشراكة هي وسيلة وأداة لتنظيم العلاقات بين الوحدات، ويسعى القطاع العام المتعاقد مع القطاع الخاص في إطار الشراكة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:[(2)]

ا- تهدف عملية الشراكة إلى تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة بحيث تستطيع ان تقوم بالتركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية،على ان يرتبط ذلك بوضع اولويات التنفيذ وفقا لأحتياجات المجتمع وتحقيق رغبات السكان، ووضع الأولويات لأهدافها ومشروعاتها فضلا عن مراقبة هذه المشروعات،وحل المشاكل القائمة بالنسبة لهذه المرافق، للتأكد من تقديم الخدمات بالجودة المطلوبة بما ينعكس في النهاية على تحقيق اهداف التنمية.

ب- تنفيذ المشروعات الاستثمارية في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة، وبمواصفات الجودة التي يطلبها العميل مع العمل على منع تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة ،وهذا مع إدخال الإدارة والكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة وإشراكه في تحمل المخاطرالأمر الذي يؤدي بالنهاية الى زيادة الموارد وتحقيق اهداف التنمية.

ج- إدخال الابتكارات على تصاميم المشروعات وتشغيلها وصيانتها فضلا عن العمل على تفادي تدهور الأصول والمشروعات الضرورية للخدمات العامة نتيجة الصيانة غير الفعالة أو التشغيل غير الفعال.

ح- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام، بمعنى أن يحصل العميل على السعر الأمثل على أساس التكلفة، فضلا عن وجود الخدمة المقدمة بما يتلائم مع اذواق المستهلكين ، وتقسيم المخاطر بين الشركاء ويستطيع القطاع الخاص إدارتها بصورة افضل خلال مراحل ،التصميم و الأنشاءو التمويل والصيانة، فيجب أن يكون السعر الإجمالي المقدم من الشريك (القطاع الخاص) أقل من التكلفة التي كان من الممكن أن تتحملها الحكومة لو قامت بتوفيرالمستوى نفسه الخدمة.

خ- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم والإنشاء والتمويل والصيانة) بعيد عن الموارد المالية المحدودة للحكومة متضمنة للتكاليف الإضافية للمخاطرالتي يمكن ان تواجهها الحكومة .

د- إدخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة إلي منشآت الخدمات في المراحل المختلفة بداية بالتصميم ، ومروراً بالبناء والتشغيل ونهاية بالصيانة ،والأساليب الحديثة للإدارة مع ملاحقة الابتكارات، والاختراعات خلال مدة العقد لتحسين مستوي الخدمة ،ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للمشاريع من خلال التطوير والتحديث ورفع كفاءة

---

[1] عبدالله شحاتة خطاب، المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات على مستوى المحليات ،القاهرة ،مركزشركاء التنمية،2010، ص24.

[(2)] هشام مصطفى محمد سالم،الشراكة بين القطاعيين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة،مصدرسابق،ص 10.

التشغيل ، وتطوير الإدارة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وعدم إهدارها وتحقيق الأهداف المطلوبة لبرامج التنمية .

ذ ـ التخفيف من المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومات من خلال تخفيض الوطأة المالية المحتملة لتنفيذ المشروعات الخدمية أو المشروعات الإنتاجية سواء في ما يتعلق بالتمويل أم التصميم أمالبناء أم التشغيل ، وذلك بمشاركة القطاع الخاص نحو تقديم الخدمات العامة حتى ينصرف جهد الحكومة على تأدية المهام الموكلة إليها بكفاءة عالية واستغلال امثل للموارد المتاحة [1].وان الأهداف التي تم تناولها من خلال الأسطر السابقة فأن للشراكة العديد من الفوائد والتي من اهمها هي كالأتي:[2]

1- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة هذه المشاريع بين أكثر من طرف من أطراف الشراكة.

2- الاستفادة من رؤوس الأموال التي تتوافر لدى القطاع الخاص وما يمتلكه من خبرات ومعارف في إدارة المشاريع التي يعد عنصرالوقت فيها حاسما وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها ومن ثم تحسين موقف الإدارة العامة.

3- الحد من الإنفاق الحكومي،من خلال إسناد المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال واستثمارات ضخمة إلى القطاع الخاص، الذي يتميز بالكفاءة الإدارية والقدرة على التجاوب مع متطلبات السوق، وسرعة التكيف مع مؤشرات السوق، ولا سيما في مجال التعليم والصحة، ومن ثم توفير التمويل اللازم لبعض القطاعات التي لا يمكن للدولة الانسحاب منها، أو تركها للقطاع الخاص، وهو ما يطلق عليه بالسلع التقليدية (الدفاع، الأمن، القضاء).

4- إن ترتيبات الشراكة بين القطاعين، تحقق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحققه كل فريق على حدة، من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم البعض، عن طريق التفاوض والتوصل إلى معاييرعمل أفضل، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية، نتيجة تعاون الأطراف فيما بينها.

5- تعزيزمبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد ، تبني مناهج عمل أكثر إستراتيجية من قبل الشركاء، ممثلا في تقديم أفكار إستراتيجية أفضل، ومنهج تنسيقي أفضل، وصياغة وتنفيذ أفضل.

6- تأكيد البعد الاقتصادي، ومنحه اهتماما كبيرا في السياسات ذات العلاقة وإدارة المشاريع، على أسس اقتصادية، بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة إذا ما تم اختيار المشاريع بعناية لتحقيق عائد أعلى، وليستفيد منها أكبر عدد من المواطنين، سواء أكانوا منتفعين، أم مستخدمين، أم مزودين للموارد، أم مستشارين محترفين.

7- التوصل إلى الحلول المرنة التي تستجيب للسياسات التطويرية، ويسهل الشريك المحلي مواءمة البرامج التي تشملها هذه السياسات لغرض توصلها إلى المشاكل المحددة والفرص المتاحة لأسواق العمل.

---

[1] هاني احمد خليل،الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة(رؤية مستقبلية)،معهد التخطيط القومي، مصدر سابق، ص48.

[2] بلال محمد مرعي مرعي ،الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورهما في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين،رسالة ماجستير منشورة،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ،2017، ص31.

8- إعطاء الشرعية والمصداقية للمشروع من خلال مشاركة الجماعات، وتحقيق النجاح والتوسع في الأعمال من خلال التحفيز والإلهام والنظرة المستقبلية وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تخلق الحوافزالمستحدثة[1].

9- خلق بيئة عمل ديناميكية للتغير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصنة وذاك لتسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيرالحاصل دون التأثير على أعمالها الحقيقية المتمثلة بتطوير السياسة الاجتماعية وفي التوجه المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات .

10- تساعد وتحمي الشراكة بين القطاعين المستهلكين من إساءة استعمال السلطة.

11- الشراكة بين القطاعين تساعد على فتح حيزا اقتصادي لدخول المشروعات ،ليس فقط المشروعات الكبيرة، بل أيضا الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق كانت مستبعدة منها أو غير مستقرة.

12- الشراكة هي التي بإمكانها تشجيع المنافسة والابتكاروالتطوير،والتوصل إلى منهج متكامل ومتماسك من أجل إيجاد حلول لمشكلة البطالة، وتطوير استراتيجيات بعيدة المدى تلبي حاجات البيئات المحلية، وتتلاءم مع ظروفها الاقتصادية .[2]

ثالثاَ- مخاطر الشراكة

تعد المخاطر مرافقة لكل المشروعات، ومن ضمنها مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكما أن عملية تحديد هذه المخاطر من المهمات ألاساسية لأي مشروع استثماري ، وذلك لان الفرق الأساسي بين أي مشروع استثماري ومشروعات الشراكة في مجال البنية التحتية الممولة عن طريق القطاع الخاص في الغالب ما يؤدي إلى زيادة المخاطر نتيجة المدة الزمنية الطويلة اضافة الى حجم المبالغ المالية المنفقة. يمكننا ان نعرف المخاطر المرتبطة بالمشروع على أنها:"تلك الوقائع المادية و القانونية و الفنية و السياسة و البيئية و التجارية التي تطرأ عقب البدء في تنفيذ المشروع، ومن شأن وجودها إحداث خسارة وأضرار للمشاركين في المشروع، ويترتب على تلك المخاطر في حالة عدم السيطرة عليها توابع قد تتمثل في التأخير في تنفيذ المشروع ومن ثم في تشغيله أو الزيادة في تكلفة المشروع أو عدم التشغيل كما هو متوقع من جهة الإدارة، أو عدم الجودة في الخدمة المقدمة من المشروع". من خلال التعريف السابق يتضح لنا أن جميع المشروعات بالإضافة الى مشروعات البنية التحتية الممولة عن طريق القطاع الخاص بصفة خاصة ،قد تتعرض لمجموعة من المخاطر، ومن الضروري تكون عملية تحديدها من جهة أطراف الشراكة ، ويتعين على هذه الأطراف محاولة التحكم والسيطرة على تلك المخاطر لأنه أحد العوامل الرئيسة في نجاح مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهناك مخاطر متعددة مرتبطة بدخول القطاع الخاص في شراكة مع القطاع العام وفق نظام الشراكة بين القطاعين في مجال البنية التحتية ،ومن أهم هذه المخاطر :[3]

---

[1] وزارة المالية، الشراكة بين القطاع العام (الحكومي)والقطاع الخاص،ادارة الدراسات الأقتصادية والمالية، دبي ،2010 ،ص ص5-6.

[2] المصدر السابق نفسه،ص5-6.

[3] محمد صلاح، البشير عبد الكريم، اسلوب البوت كألية لتشييد مشروعات البنية التحتية ،تجارب دولية وعربية مختارة ،ابحاث اقتصادية وادارية ،جامعة الشلف،الجزائر،عدد17 ،2015 ،ص192 .

1- مخاطر عدم قبول العطاء : مثل خطر فقدان المنافسة أمام منـافس آخـر أو الإخفاق في توثيق اتفاقية المشروع ، مما ينتج عنه خسائر نفقات إعداد الجدوى الأولية والتصميمات والوثائق وأتعاب المهندسين والمحاسبين وغيرهم.

2- مخاطر التصميم :من المخاطر التي تتعلق بالتصميم هي المخاطر التي تنتج عن عدم ملائمة تصميم المشروع للتكنولوجيا المستخدمة في التحديث بالشكل الذي يؤدي إلى تدني الخدمة الناتجة عن المشروع. وايضاً يتضمن مخاطر الفشل في إتمام عملية التصميم فـي الوقت المحدد وضمن الميزانية والتكاليف المحددة، ومخاطر الفشل فـي تقديم الحل الذي يعمل على نحو ارضاء وتلبية المتطلبات التي تم تحديدها مـن قبـل القطاع العام، وهذا الخطر يشمل إمكانية حدوث تغييرات في المعـايير الفنيـة خلال مرحلة التصميم

3- مخاطر التخطيط : وهي المخاطر المتمثلة في أن المشروع قد يفشل في تحقيق الأهـداف المخططة ،اذا كانت تكاليف المشروع اكبر من المتوقع له، وذلك بما يجعل عملية التعديل مرتفعة التكاليف بشكل كبير مقارنـة بالتكاليف المخططة.

4- المخاطر المرتبطة بالبنية التحتية : يكون ارتباط هذه المخاطر بمدى إمكانية ربط هذا المشروع بباقي مشروعات البنية التحتية الأخرى مثل الكهرباء، الاتـصالات، الصرف الصحي والمياه وغيرها وتقع هذه المسؤولية على عاتق القطاع العام .

5- المخاطر المرتبطة بالنواحي الفنية : وذلك لأن مشروعات الشراكة بين القطاعين تتطلـب تقنيات حديثة ومتطورة ، ومن ثم فإن الخوف من حدوث عيوب فـي تـصميم المشروع ، أو في معدات المشروع قد يؤدي به إلى تدني مستوى الخدمة المقدمة أو تكون على غير المراد تحقيقه من جانب الدولة ، مما يمثـل خطـر علـى المشروع المراد تنفيذه.

6- المخاطر المرتبطة بمستوى الطلب: تقوم مشروعات الشراكة بين القطاعين علـى سـداد ديونها وتحقيق الأرباح، وذلك يتوقف على مستوى وحجم الطلب الفعلي علـى مخرجات المشروع، وهنا يظهر الخطر على عدم القدرة لتحصيل الإيرادات المطلوبة ولا يرتفع إلى مستوى الطلب المتوقع في دراسة الجدوى .

7- مخاطر عمليات التوريد : وتتمثل في مخاطر عدم استقرار التوريد والتي تؤثر على سداد ديون المشروع وهي متعلقة أيضا بالسوق، وتزداد هذه المخاطر عند وجود احتكار من جانب بعض الشركات لأصناف معينة ، أو من الدولة نفسها مما يعرض شركة المشروع لزيادة الأسعار ، مما يعنـي ارتفـاع التكـاليف، ومن ثم وجود مصاعب مالية .

8- مخاطر سوء مواصفات المخرجات المطلوبة : يشير هذا النوع من المخـاطر إلى احتمالية أن تكون المخرجات المحددة في العقد بين الطرفين العام والخاص التي تشكل أساس الالتزامات التعاقدية غير جديدة أو غير محددة بوضوح.

9- مخاطر الجدولة الزمنية والبناء : وتتضمن هذه الأخيرة أنه قد يكون هنـاك تأخير في البناء وتجاوز في التكاليف نتيجة لمجموعة من العوامل تتمثل في تغير تكاليف العمالة والموارد، عدم كفاية إدارة التكاليف، عدم كفاءة ممارسات البناء، الموقع والظروف المناخية المعاكسة، إضرابات العمال، التأخر في الحـصول على الموافقات والتصاريح، فشل أداء شركاء من القطاع الخاص.

10- المخاطر التشغيلية : ويتعلق الأمر بتكاليف التشغيل والتي قد تتغير بشكل كبير عن التكاليف المخططة للمشروع بما قد يؤدي إلى توقف الخدمة.

12- مخاطر تكلفة الصيانة: والتي تتمثل في التغير الحاصل في تكلفة صيانة أصول المشروع عن التكلفة المخططة في موازنة المشروع .[1]

رابعاَ: صور واشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتضمن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر من الجهات الحكومية، وشريك أو أكثر من القطاع الخاص، كما أن الشراكة قد تكون من خلال تنظيم الأدواربين الدولة والقطاع الخاص، بحيث يكون لكل شريك دور خاص به ويمكن ان يكمل بعضهما الآخر في إطار تنموي واحد، ولا يوجد أسلوب موحد لتحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بالمشروعات التنموية يمكن تطبيقه على جميع الحالات في كل دولة، وأيضا تتنوع أساليب الشراكة مع القطاع الخاص ودرجة اسهام ومسؤوليات كل أسلوب، حيث تندرج تلك الأساليب بدءا بعقود الخدمات التي تقوم فيها الدولة بتحمل المسؤولية الكاملة في التمويل والمخاطر واستثمارات التنفيذ، وانتهاء بالخصخصة البناء والتشغيل والإدارة بكاملها، بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشاريع .[2]

وتتنوع الشراكات إلى أنواع متعددة على النحو الأتي :[3]

1- شراكات تضامنية: (التضامن) إن التضامن هو كيان قانوني يأخذ شكل الشراكة ويكون فيه كل من الجهة الحكومية المعنية والشريك الخاص متضامنين في القيام بعمل يحقق وبصفة عامة، يسهم كل شريك في الأصول ويشارك في المخاطر، مشتركا لهما ربحا وبموجب التضامن تكون الحكومة هي المنظم الاول والأخير، ووصفها شريكاَ نشطا في الشركة العاملة.

2- شراكات تعاونية : وتكون هذه الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص على شكل علاقة تعاونية بين شريك او اكثر من الجهات الحكومية ، وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعيين العام والخاص،وتتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالأجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها فكالهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المتحققة عن النشاط .

3- شراكات تعاقدية : وتعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون العلاقات بين الطرفين عمومية مع وجود جهه مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة علي النشاط وعلى الاطراف الاخرى الاسهام في الشراكة وهذه الجهة لاتمارس أداء المهام ولكنها تعتمد علي الاطراف الأخرى في ذلك ، وتكون قادرة علي إنهاء الشراكة احياناً إستناداً على العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام والخاص .وهذا النوع من الشراكة يأخذ صورواشكال عدة ،وفي اطاره عادة ما يظل المشروع ملكاَ حصرياَ للدولة، فما يحدث من تغيير انما

---

[1] هاني احمد خليل، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة(رؤية مستقبلية)، مصدر سابق، ص52-53.

[2] هشام مصطفى محمد سالم ،الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا ،جامعة الأزهر ،مصر ،الجزء4،عدد31 ،2016 ،ص15.

[3] محمد اشرف خليل حمدونة،العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورهما في نمو الاقتصاد الفلسطيني،مصدرسابق ،ص53-54.

يكون على مستوى الأسلوب ونمط الأدارة ،وتكون الحالة الاستثنائية الحالة التي تتعلق بالخصخصة الكاملة للمشروع ،ويمكن ايجاز اهم البدائل والخيارات المتاحة لمختلف الترتيبات التعاقدية لأشراك القطاع الخاص :[1]

وهناك اساليب عدة للشراكة مع القطاع الخاص في تقديم المشروعات الخدمية بصفة عامة ودرجة مساهمتها على النحو الأتي:

1- عقود الخدمة *Service Contracts*:

تعرف هذه العقود على أنها: "عقود تبرمها الدولة مع شركات خاصة لتقديم خدماتها الفنية أو الإدارية أو الخدمية، نظير مبلغ متفق عليه [2]كما تعرف بأنها: من أنواع الاتفاقات الملزمة بين طرفين، ويتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه. وتكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة، وهي تتراوح ما بين ستة شهور إلى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في دول كثيرة مثل ماليزيا، والهند، وتشيلي، وغيرها لتقديم خدمات عديدة مثل: إصلاح وصيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك من المشاريع الخدمية [3]،ومن مزايا هذا النوع من العقود هي :

توفير الفرص لدخول عنصر المنافسة من خال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص، والاستفادة من خبرة القطاع الخاص في النواحي الفنية، مما يجعل المرفق يقوم بالتركيز على مهامه ألاساسية، ولان مدة العقد تكون قصيرة يزداد التنافس بين المقاولين، مما يشجع على العمل على تحقيق كفاءة الاداء وتخفيض تكاليف العقود . وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا النوع إلا انه لايخلو من العيوب وهي :

تستمر أعباء التشغيل والصيانة على عاتق الحكومة (القطاع العام)، كما تظل مسؤولية الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق ملقاة بكاملها على عاتق القطاع العام. كما يعتمد نجاح الاعمال بالعقد على خبرة الشركة التي تقوم بالأعمال، وذلك النوعية من العقود تؤثرعلى عمالة التشغيل وتجعلهم عمالة زائدة عن الحاجة إذا لم يتم الاستعانة بهم ضمن أعمال عقد الخدمة ويؤدي الى تسريح عدد من العمالة في حالة عدم النص في عقد الاتفاق على الاحتفاظ بكافة العمالة.[4]

2- عقود الأدارة *Management Contracts*

وهي عقود تتفق من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، ومن ثم تتحول حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة ويظل حق الملكية للمؤسسة الحكومية، في مقابل أن تحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وتبقي المؤسسة الحكومية هي المسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذه العقود بين ثلاث إلى خمس سنوات، وتلجأ الحكومات إلى هذه الطريقة في حالات الشركات

---

[1] حجاج عبد الحكيم ، بوقموم محمد ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص خط استراتيجي لتمويل مشاريع البنية التحتية ،قراءة في تجارب دول مختارة ،مصدر سابق ، ص6 .

[2] مرابطي اميرة ،شعبي لينا ياسمين ،الشراكة بين القطاع العام والخاص كبديل تمويلي تنموي للاقتصاد الوطني في ضوء التجارب الدولية، رسالة ماجستير منشورة،الجزائر ،2018 ،ص24.

[3] محمدعبد العال عيسى،الشراكة بين القطاع الغام والخاص:المفهوم والأسباب والدوافع والصور ،مصدر سابق ،ص45.

[4] وزارة المالية، الشراكة بين القطاع العام (الحكومي)والقطاع الخاص، مصدر سابق ،ص11.

الخاسرة، وذلك لتنشيطها وإدخال طرق القطاع الخاص لرفع قيمتها وأسعارها حين تعرض للبيع .[1] ومن هنا كانت الاستثمارات الجديدة والمطلوبة من شركات القطـاع الخـاص ضعيفة وتكاد تكون منعدمة ، وتلتزم الدولة بدفع أتعاب محددة للشركة المتعاقد معها ، ولا ترتبط الأتعاب بمستوى الأرباح أو الخسائر المحققة ، إلا أن العقد المبرم يتضمن حوافز أكبر في حالة تحقيق كفاءة في الأداء والتشغيل وإلي أي مدى تحققت الأهداف الموضوعة للجهة الحكومية . ومن أمثلـة هذا النوع من العقود في الدول العربية حالة لبنان فقد حققت نجاحات في عدد مـن القطاعات هي جمع النفايات ، وتشغيل وإدارة محـرق النفايـات ، ومـصنع معالجة النفايات .[2]

ومن مزايا هذا النوع : ان الدولة تستخدم في الحالة التي تريد فيها تنشيط شركات خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة للقطاع الخاص من اجل رفع قيمة هذه الشركات واسعارها حين تعرض للبيع ،كما ان الميزة الرئيسة لعقد الأدارة من وجهة نظر الدولة ،انه يسمح لها بالاحتفاظ بالملكية، كما انه يمكنها من حل القصور الاداري وذلك بالحصول على احسن الخبرات الادارية وفي الوقت نفسه التحكم في نطاق واستخدام هذه الخبرات من خلال عقد الأدارة ، ورغم المميزات التي تتمتع بها إلا إنه يعاب على هذا النوع : تكون عيوب هذا النوع في ازدواجية الأدارة الخاصة والملكية العامة ،فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر حيث ان الدولة تتحمل اي خسائر ناجمة عن عمليات الشركة، وتلتزم جهة الحكومة في ظل شروط العقد بسداد المقابل او الأتعاب لإدارة القطاع الخاص على شكل اتعاب محددة وثابتة ،اوعلى شكل نسبة من ارباح المشروع او كلأهما معاَ بقصد تحفيز شركة الأدارة على زيادة فعالية المشروع وزيادة كفاءته .[3]

3- عقود التأجير اوالأيجار *Leasing Contracts*

تعرف هذا النوع على أنها: عقود تمنح من خلالها مالك الأصول (الحكومة) شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لمدة متفق عليها (6- 10 سنوات) مقابل دفع إيجار. وعلى العكس من طريقة عقد الإدارة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول، ولكن الدولة تبقى مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون. وقد استخدمت هذه الطريقة كثيرًا في عدد من الدول الإفريقية والآسيوية في قطاعات مثل المياه والنقل البري والمناجم، حيث واجهت الدول المعنية صعوبات في جذب المستثمرين، ففي تايلاند طبقت عقود الإيجار في قطاع السكك الحديدية عام 1985 في عدد معين من خطوط نقل الركاب، ومع عام 1990 نجحت التجربة وجذبت الخطوط المؤجرة عددًا كبيرًا من الركاب وأصبحت تدر أرباحًا كبيرة.وفي مدينة (كوت ديفوار) في افريقيا قامت الحكومة بإصلاحات رئيسة في قطاع الكهرباء حيث تعاقدت مع شركتين فرنسيتين ومستثمرين محليين، وخلال مدة عقد الإيجار تحسنت إيرادات قطاع الكهرباء والصيانة بفضل إدخال تقنيات حديثة في التشغيل، مما أدى إلى زيادة الطاقة الكهربائية وتطويرالخدمة، كما استخدم هذا النوع من العقود على نطاق واسع في قطاع المياه في فرنسا وإسبانيا، وينفذ حاليًا في غينيا وجمهورية التشيك والسنغال وساحل العاج .[4] ومن مزايا هذه العقود انها توفر نفقات التشغيل بدون التخلي عن الملكية، وكذلك الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق، علاوة على وقف الدعم والتحويات المالية الأخرى، كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة، مما يسهم في

---

[1] هشام مصطفى محمد سالم،الشراكة بين القطاعيين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة،مصدر سابق ، ص ص17-16.

[2] هاني احمد خليل، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة(رؤية مستقبلية)، مصدر سابق، ص57.

[3] وزارة المالية، الشراكة بين القطاع العام (الحكومي)والقطاع الخاص ،مصدر سابق ،ص12.

[4] بلقاسم تويزة ،عيسى نجيمي،اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية،مجلة نماء للأقتصاد والتجارة ، الجزائر ،عدد 2 ،2017 ،ص 38 .

استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة. رغم المزايا التي تم التحدث عنها الاإنه لايخلو من العيوب ، فإنه طالما لا يتم فيها تحويل لملكية الأصول، فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة مع الحكومة أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائدًا مناسبًا على استثماراتها خال مدة التأجير، ولهذا فهو مناسب في المشروعات التي في حاجة إلى رفع كفاءة التشغيل، وليست في حاجة إلى توسعات أو تحسينات.[1]

4- عقود الأمتياز *Concession Contracts*

تعرف على أنها عقود تتحمل الشركات الخاصة والقطاع الخاص مسؤولية التشغيل والإدارة والاستثمار، في حين تظل الجهة العامة مالكة لأصول المرفق، وقد تقدم هذه الامتيازات على مستوى الدولة بأكملها أو على مستوى مدينة أومنطقة معينة، وهذه العقود كانت في البداية تستخدم لأستخراج البترول ومشتقاته، حيث تمنح شركة البترول منطقة امتياز لمدة محددة لأستخراج ما بها من البترول أو الثروات الطبيعية الاخرى، ومقابل هذا الاستثمار كان يتم منح مبالغ زهيدة للدولة المضيفة، ولكن مع تطور الزمن تم استحداث علاقات إنتاج جديدة بين الدول المضيفة والشركات المنتجة للبترول، وآلان يتم استخدام عقود الامتياز في بعض المشروعات الزراعية الكبيرة والمشروعات المشابهة لها، و تكون مدتها بين 25 إلى 30 سنة. وقد استخدمت هذه الطريقة بنجاح في بعض الدول، مثل ألارجنتين، شرط طبقت في مجال النقل والمواصلات (السكك الحديدية)، وعلى المستوى الدولي مثلت عقود الامتياز في مشروعات الخدمات حوالي80 %من إجمالي عقود الامتياز في مدة الثمانينيات.[2]

ومن مزايا هذا النوع من العقود أن صاحب الامتياز هو الذي يتحمل او يبقى المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات، وذلك مما يخفف أعباء الدولة المالية من هذا الحجم الكبير لبعض الاستثمارات، ولكن السبب نفسه تواجه كثيرمن الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظراً للحجم الكبير لبعض الأستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود.[3] والفكرة ألاساسية في هذا الامتياز هي قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع خدمي جديد في مجال (الاتصالات، الكهرباء، المياه والري، النقل وغيرها) لمدة محدودة ترجع عند نهايتها ألاصول للدولة، كما تقوم الدولة خلال مدة الامتياز تلك بتنظيم ومراقبة العملية الاستثمارية والجودة وألاسعار.[4] بالرغم من وجود المزيا إلاانه يوجد مايعاب هذا النوع من العقود وبصورة عامة لاتوجد عيوب واضحة لأسلوب الأمتياز إلا أنه يجب مراعاة أن تحدد العقود بكل وضوح نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع الحكومة، وكذلك صلأحيات الطرفين خلال مدة التعاقد، ومن ثم يجب على الحكومة أن تحرص على عدم التدخل في إدارة الشركة حتى تضمن نجاح هذا ألاسلوب من أساليب الشراكة.[5]

5- عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية *(B.O.T) Build Operate Transfer*

هي عقود تتشابه إلي حد بعيد مع عقود الامتياز من حيث مسؤولية تمويل وإحلال أصول وصيانة المشروع خلال مدة سريان مدة العقد، ورجوع ملكية الأصل أو المشروع بعد انتهاء مدة التعاقد. ويعد هذا الأسلوب شكلاً

---

[1] محمدعبد العال عيسى،الشراكة بين القطاع الغام والخاص:المفهوم والأسباب والدوافع والصور،مصدر سابق ،ص46.
[2] محمدعبد العال عيسى ،الشراكة بين القطاع الغام والخاص:المفهوم والأسباب والدوافع والصور،مصدر سابق ،ص46.
[3] هشام مصطفى محمد سالم،الشراكة بين القطاعيين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ،مصدرسابق ، ص17.
[4] محمد متولي دكروري، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، وزارة المالية المصرية، ملف101 ،بدون سنه، ص19.
[5] هاني احمد خليل، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة(رؤية مستقبلية)، مصدر سابق، ص60.

من أشكال تقديم الخدمات تمنح بمقتضاه الحكومة أو جهة حكومية ـ لمدة محدودة من الزمن ـ أحد الاتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها اسم " شركة المشروع " الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين تقترحه الحكومة، وحق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات يتفق عليها تكون كافيه لتسترد شركة المشروع تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع أو أية مزايا أخرى تمنح للشركة ضمن عقد الاتفاق . وتنتقل ملكية المشروع وفقاً لشروط التعاقد أو الاتفاق إلي الجهة المانحة دون مقابل أو بمقابل تم الاتفاق عليه مسبقا. ويمكن استخدام هذا الشكل من المشاركة في غالبية مشروعات البنية الأساسية ومرافق الخدمة العامة.[1]

ومن مميزات هذا العقد فأنه يمتاز بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص ولذلك فإن الحكومة تستفيد من خبرة القطاع الخاص في إدارة وصيانة المشروعات وفي نقل التكنولوجية المتقدمة. بالرغم من المزايا هناك مايعيب هذا الأسلوب لأنه يتطلب استقراراً سياسياً واقتصادياً ملائماً، وبيئة قانونية وتنظيمية محددة، وتوافر الاستقرار النقدي وغير ذلك من العوامل الملائمة للاستثمار الأجنبي، وكلها متطلبات غير ثابتة ومتغيرة طبقاً للظروف الدولية والإقليمية والمحلية ، كما يتطلب هذا النوع من الشراكات عناية خاصة بتصميم مستندات العطاءات ، ويمكن ان تكون عمليات الطرح والإرساء طويلة ومعقدة نسبياً عن باقي انواع العقود ، وهو ما يؤثر على اعداد الخطط التنموية المتعلقة بتنفيذ تلك الشراكة[2].

ومن ابرز صيغ عقود (*B.O.T*) :-

ا- عقود البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية *Build Own Operate Transfer* (*BOOT*)

في هذه العقود عادة ما يتاح للمستثمرين بناء المشروع وتملكه بواسطة شركة مؤقتة ،و يكفل له سهولة تشغيله وصيانته ، تتمثل فيها الحكومة وتتولى الإشراف على التأسيس والتشغيل خلال مدة الإمتياز وبعد هذه المدة يصبح المشروع ملكية عامة للدولة ، ومن ثم تنتهي شركة الإمتياز قانوناً، وفي ظل هذا الأسلوب ، تقوم الدولة أو إحدى أجهزتها الحكومية بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية ، وتمويله على نفقته الخاصة ، وتملك أصوله وتشغيل المشروع وصيانته وتحصيل مقابل تقديم الخدمة ، لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها ، على أن تؤول ملكية أصول المشروع للدولة في نهاية تلك المدة الزمنية ، ومن هنا يظهر الفرق بين مصطلح البوت (*BOT*) ومصطلح البووت (*BOOT*) وان الأخير يكون لشركة المشروع ملكية المشروع طول مدة العقد ثم نقلها مرة اخرى الى الدولة في نهاية العقد. يمتاز هذا الأسلوب مثل أسلوب بوت (*BOT*)بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص ، بالإضافة إلى ذلك فان مخاطر الاستثمار والتمويل تقع على عاتق القطاع الخاص بكاملها، لا يخضع المشروع خلال مدة التشغيل والصيانة لهيمنة السلطة العامة أو الإدارة الحكومية ، وإن خضع لرقابتها.[3]

ب – البناء والتملك والتشغيل *Build, Own, Operate (BOO)*

---

[1] هاني احمد خليل، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة(رؤية مستقبلية)، مصدر سابق، ص61.
[2] وزارة المالية، الشراكة بين القطاع العام (الحكومي)والقطاع الخاص ،مصدر سابق ،ص16.
[3] بلال محمد مرعي مرعي ،الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورهما في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين،مصدر سابق، ص40.

يعد هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة الكاملة ، والتي يتم فيها إعطاء القطاع الخاص مسؤوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها ، بالإضافة إلي الملكية المطلقة له لأصول المشروع ، ولا يكون التشغيل أو الإدارة بهذا الأسلوب مرتبطاً بمدة زمنية محددة ، كما لا يكون يوجد التزام على القطاع الخاص بنقل الأصول إلي الدولة ويستخدم هذا الأسلوب في كثير من المشروعات وخاصة الجديدة التي لم تنشأ بعد.[1]

وبصورة اخرى يعد هذا العقد من العقود التي تبرم بين الحكومة والمستثمر او مجموعة من المستثمرين على اقامة مشروع اقامة مشروع معين وتاسيسه وتملكه بواسطة شركة امتياز تتولى الأشراف على التشغيل تكون الحكومة ممثلة فيها ،وفي هذا العقد لاينتهي المشروع بتحويل الملكية كباقي عقود المشاريع الأخرى وانما يتم تجديد الأمتياز بعد انتهاء المدة المحددة او بانتهاء العمر الأفتراضي للمشروع او تقوم الدولة بالتعاقد مع طرف اخر على ادارة المشروع مع تعويض الملاك عن حصص الملكية وفقا لتقييم المشروع ، وفي كل الحالات تحصل الحكومة على نصيب من الأيرادات التي يحققها المشروع مقابل منح الأمتياز ويختلف هذا العقد عن عقد البوت بأنه يتيح لشركة المشروع الممثلة في المستثمر الخاص ملكية المشروع مدة العقد.[2]

ومن مزايا هذا الشكل من المشاركة عدم مسؤولية الحكومة عن تشييد أو تشغيل المرفق ، ولكن يمكن أن تقوم بتنظيم تقديم الخدمة، ومنع وجود الاحتكار من القطاع الخاص . فضلاً عن تحمل الشريك الخاص لمخاطر التشييد ، والتشغيل. ومن المآخذ على هذا الأسلوب عدم وجود آلية لتنظيم سعر الخدمة لدي القطاع العام، و غياب المنافسة، ومن ثم الحاجة إلى وضع قواعد ونظم للتشغيل وضبط الأسعار.[3]

ج- عقود البناء والتأجير والنقل (B.L.T)Build, Lease, Transfer

يقصد بهذا النوع من العقود أولا البناء ثم تأجير المشروع من الدولة ، ثم إعادة ملكيته أوحيازته للدولة ،في هذا النوع من العقود يحصل المستثمر على إيرادات المشروع خلال تلك المدة على أن يسدد القيمة الإيجارية المتفق عليها في التعاقد طوال مدة الامتياز هذا النوع من المشروعات له طبيعة خاصة مستمدة من خصوصية المنفعة المحققة للجمهور ، وترتبط هذه الخصوصية بالمكان العائد المتولد عنه إذ ، يستند المشروع الى قابليته للتأجير مثل (الموانئ ، المطاعم النهرية ، الطرق السريعة).

ح- عقود التحديث ، الأمتلاك ، التشغيل ،التحويل Modernize, Own, Operate, Transfer MOOT

ويقصد بهذا النوع من العقود، بأن يتعهد المستثمر تحديث أحد المرافق العامة أو احد المشروعات الأساسية وتطويره لتكنولوجيا المشروع وفقاً لأحدث المستويات العالمية ويصبح مالكاً مؤقتا للمشروع ويتولى تشغيله خلال فترة الإمتياز من قبله مباشرة أوعن طريق غيره، لكن في نهاية الإمتياز تؤول ملكيته للدولة، ويحصل المستثمر على إيرادات تشغيل المشروع طوال مدة الامتياز ويتم إعتماد هذا النوع من العقود عادة في مشاريع قائمة ، لكنّها لا تعمل بكفاءة نظراً لتقادمها التكنولوجي أو عدم صلاحيتها ، ومن ثم تكون بحاجة لعملية تحديث يتم من خلالها إستخدام معدات تكنولوجية متقدمة ونظم تشغيل حديثة.[4]

---

[1] وزارة المالية، الشراكة بين القطاع العام (الحكومي)والقطاع الخاص،ادارة الدراسات الأقتصادية والمالية ،مصدر سابق ،ص17.

[2] حجاج عبد الحكيم ، بوقموم محمد ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص خط استراتيجي لتمويل مشاريع البنية التحتية ،قراءة في تجارب دول مختارة ،مصدر سابق ، ص9.

[3] هاني احمد خليل، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة(رؤية مستقبلية)،مصدر سابق، ص63.

[4] بلال محمد مرعي مرعي ،الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورهما في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين،مصدر سابق، ص42.

خ - عقود البناء والتملك والتأجير والنقل *(B.O.L.T) Build, Operat Lease, Transfer*

يقوم المستثمر ب بناء المرفق أو المشروع في هذا النوع من العقود علي أن يمتلكه خلال مدة استئجاره من الدولة ثم تؤول الملكية إلي الدولة مع نهاية مدة التعاقد ، ويصلح هذا النوع من العقود للمشروع ات التي تحتاج إلي معدات وآلات رأسمالية لتشغيلها، كما يصلح للمشروعات التي يكون المستثمر غير قادر علي تشغيلها، فيقوم بتأجيرها إلى مستثمر آخر لإدارتها وتشغيلها .

د- عقود البناء والتأجيروالتشغيل والنقل *(B.R.O.T) Build, Rent Operate, Transfer*

يقوم الطرف الأ ول (الحكومة) هنا بمنح الطرف الثاني (القطاع الخاص) امتياز لبناء المشروع لحساب الدولة علي نفقته الخاصة علي أن يقوم باستئجار المشروع ليستغله لفترة معينة، يقوم المستثمر خلال مدة العقد بتحصيل مقابل تقديم الخدمة للمواطنين، على أن يعيده إلى الدولة مع نهاية مدة التعاقد، وهذا يعني أن الملكية القانونية للمشروع تتبع للحكومة .وينتشر هذا النوع من التعاقد في المشروعات والمرافق القابلة للتأجير، ومنها على سبيل المثال إقامة المطارات والمنتجعات السياحية وسلاسل المطاعم وغيرها من المشاريع.

ذ – عقود الأيجار والتشغيل ونقل الملكية *L.R.O.T) Lease, Renewal Operate, Transfer*)

يقوم المستثمر في هذا النوع من العقود باستئجار مشروع أو مرفق قائم من الحكومة لمدة زمنية محددة، ويقوم المستثمر بعمليات التجديد والتشغيل واستغلال المشروع علي أن يعيد المشروع إلى الجهة المالكة له (الحكومة) بحالة جيدة وبدون مقابل، فهذا العقد يعد عقد إيجارطبيعي تم إضافة عنصرجديد عليه وهو التجديد والتحديث.[1]

م- عقود البناء والتمويل ونقل الملكية *(T.F.B) Finance– Build Transfer*

يقوم المستثمر (القطاع الخاص) في هذا النوع من العقود بتقديم التمويل اللازم لإقامة مشروعات البنية الأساسية على أن تقوم الدولة بسداد تكاليف التمويل إلي القطاع الخاص على أقساط يتم الاتفاق عليها

و- التصميم .والبناء والتشغيل *D.B.O) design, Build, Operate*)

حيث تقدم الحكومة التمويل اللازم للمشروع، وتتعاقد مع شريك من القطاع الخاص على تصميم، وبناء المرفق ثم تشغيله لمدة زمنية محددة ، وذلك الأسلوب عند وجود رغبة قوية من القطاع العام في الاحتفاظ بالملكية، ومع الرغبة في الاستفادة من مشاركة القطاع الخاص في بناء وتشغيل المرفق. ويصلح ذلك الأسلوب في أغلب مرافق الخدمات العامة شاملة في ذلك مرافق مياه الشرب ، والصرف الصحي، والحدائق العامة، والملاعب الرياضية، والمباني الحكومية. ومن مزايا هذا الشكل من المشاركة تحميل الشريك الخاص مخاطر البناء والاستفادة من شراكة القطاع الخاص في الخبرة والكفاءة والفاعلية في جودة البناء وتشغيل المرفق. ومن عيوب و المآخذ على هذا الشكل من المشاركة يضعف من سلطة الدولة على تشغيل المرفق، بالإضافة ل تحمل الحكومة مخاطر التمويل، وإن كان ذلك يتوقف على طبيعة المرفق.

ن – عقود التجديد والتمليك والتشغيل *" Rehabilitate, Own, Operate" (R.O.O)*

---

[1] هاني احمد خليل،الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة(رؤية مستقبلية)،مصدر سابق، ص64.

في هذا النوع من العقود يتم التعاقد بين الحكومة والمستثمر الخاص على قيام المستثمر بالاتفاق على تجديد أحد المشروعات العامة التي تحتاج إلى التجديد والتدعيم ، سواء من حيث المباني أو الآلات والمعدات والأجهزة أم من حيث إدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة ،يصلح هذا النوع من العقود لمشروعات قائمة ، ولكنها أصبحت غير اقتصادية بحكم اهتلاك وتآكل أصولها واحتياجها إلى عمليات إحلال وتجديد وصيانة وتطوير لخطوط الإنتاج ، لذلك تقوم الدولة بعرضها على شركات خاصة ، للقيام بهذه العمليات مقابل عقود امتياز تتضمن الامتلاك والتشغيل.[1]

من خلال التطرق لمختلف الانماط التي تندرج فيها الشراكة يمكن استنتاج أن كيفية التعاقد ترتبط بمدى حاجة القطاع العام للقطاع الخاص وتبعا لذلك تحدد حجم تدخل هذا الاخير في المهام التي توكل عادة للقطاع العام، مع ذلك يبقي للحكومة حرية اختيار الاسلوب الذي تراه ملائماً حسب الامكانيات المالية والحاجة من الشراكة والتي لاتكون دوما بسبب نقص التمويل فالعديد من دول العالم كدول الخليج مثال لها من الثروة والسيولة المالية ما يغنيها عن استثمارات الخواص غير أن حاجتها من التعاقد تكمن في ضعف كفاءة المسيرين العموميين عكس الكوادر في القطاع الخاص والتي تمتلك القدرة على الابداع والتطوير.

---

[1] بلال محمد مرعي مرعي، بلال محمد مرعي مرعي ،الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورهما في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين،مصدر سابق، ص43- 44 .

المبحث الثاني: مفاهيم عامة عن التنمية الاقتصادية

اولاَ :مفهوم التنمية الاقتصادية :

جاء التفكير بالتنمية الاقتصادية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية بدأت حكومات كثيرة من الدول وبالأخص بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الأوربي لأن ذلك اثر في مجتمعاتها نتيجة استغلال الموارد الطبيعية فيها، وبعد انتهاء الاحتلال عانت هذه الدول من انخفاض في المستوى المعيشي ،مع ظهور المجتمعات الفقيرة التي عرفت انذاك بالدول النامية ،فقامت بأعداد وتنفيذ خطط للنهوض باقتصاداتها، واهتمت دول غرب اوروبا بهذه المجهودات ومدت لها العون الفني والمالي. كما انشئت عدة مؤسسات عالمية للتنمية كالبنك الدولي [1]،واعتمدت هذه الدول بتطبيق التنمية الاقتصادية في القرن العشرين ،واهتم البنك الدولي في عام 1985م بمتابعة التّنمية الاقتصادية في الدول النّامية، خاصةً ذات الدخل المنخفض نسبياً،وأن الدولة النامية هي التي تحتاج دعماً في تنميتها الاقتصادية، ومعدل الدخل الخاص للفرد الواحد فيها أقل من 400 دولار أمريكي ،مقارنةً بالدول متوسطة الدخل، ويتجاوز معدل دخل الفرد فيها 400 دولار، وهكذا أصبح للتنمية الاقتصادية دور محوري ومهم في الواقع الاقتصادي للدول.[2] كما انشئت بعض الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، وانشئت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية هيئات ومؤسسات مماثلة منها بنك التصدير والاستيراد لمد العون الى الدول المتخلفة ، ومع ذلك لايزال العون الذي تقدمه الدول النامية محل النقاش فيما يتعلق بحجمه وبشروطه الاجتماعية والسياسية [3]،وان التنمية الاقتصادية تغطي نطاقا كبيرا ومجالا اوسع ، وانها تكون معينة ومهتمة بالتخصيص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة (او المعطلة) ، كما أنها تهتم ايضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن ، فضلاً عن انها يجب ان تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي ظل وجود كل من القطاع العام والقطاع الخاص، لأن هذا ضروري لإدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة (على الأقل وفق للمعايير التاريخية) للغالبية العظمى من الفقراء في المجتمع وفي العالم، ومكافحة الفقر وتقليل سوء التغذية وتوفير الأغذية اللازمة.[4]

وقد زاد الأهتمام بقضية التنمية من خلال ظهور جملة من العوامل ، كانت نهاية الحرب العالمية الثانية موعداً لظهورها ، ومن اهمها الرخاء المتحقق في البلدان الصناعية والتقدم الذي حققته البلدان الأشتراكية ، وايضاً استقلال كثير من البلدان التي كانت مستعمرة،وانتشار فكرة التنمية على المستوى الدولي ،وكان من الطبيعي في هذه الحالة ان تظهر اختلافات عدة بين الأقتصاديين في تحديد مفهوم النمو والتنمية ، حيث كل اقتصادي ينظر من زاوية عقيدته وفلسفته .

ومن اهم العوامل التي ادت الى بروز مفهوم التنمية هي [5]:

1- سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة.

---

[1] بنيامين هيجز ، التنمية الأقتصادية مشاكلها ومبادئها وسياستها ، مطبعة وكالة الصحافة العربية ، الطبعة الأولى ، مصر، 2020 ،ص40- 41 .

[2] انس يحيى احمد علي،معوقات التنمية الأقتصادية في الدول النامية، دراسة حالة السودان،رسالة ماجستير منشورة،جامعة النيلين،السودان ،2018،ص33.

[3] بنيامين هيجز ، التنمية الأقتصادية مشاكلها ومبادئها وسياستها ،مصدر سابق،ص40- 41 .

[4] ميشيل تودارو، التنمية الأقتصادية ،محمود حسن حسني ،محمود حامد محمود عبد الرزاق ، دار المريخ للنشر والتوزيع ،2006 ، ص40.

[5] رشاد احمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية ، دار الوفاء لدنيا النشر ، الأسكندرية ، ط 1، 2011 ، ص10 – 16.

2- ظهور المشكلات المترتبة على مدة الكساد العالمي 1929- 1934م والذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وادى الى ظهور مشكلة الأفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في اوربا الغربية والولايات المتحدة .

3- الحرب العالمية الأولى والثانية 1939- 1945 وما خلفت منها من اضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وادى ذلك الى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي.

4- استطاعت كثير من الدول النامية ان تحصل على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالأهتمام بقضايا التنمية .

5- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والمتقدمة مما دفع العلماء الى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها .

6- نشأ المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الاساسية التي ادت الى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور اساليب الأنتاج الاقتصادي التي كان لها تأثير مباشر على العلاقات الاجتماعية بين إقرار المجتمع والحاجة الى طرح مفاهيم جديدة للتنمية . وعلى وفق ذلك فإن التنمية الأقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه ، وهذا فضلاً عن اجراء عديد من التغيرات في كل من : هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ،إضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي ، اي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء [1].لذلك نجد ان الفكر الاقتصادي يضم مجموعتين من النظريات:

الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وترتبط اساساً بالبلدان المتقدمة ،هذه النظرية تعالج ضمن نظريات النمو الاقتصادي . الثانية فإنها تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، اما هذه النظرية فإنها تعالج ضمن نظريات التنمية الاقتصادية .ويمكن ايضاً ان نعرف النمو الاقتصادي :هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .وهو ما يفيد ان الزيادة في نصيب الفرد يجب ان تكون ناتجة عن الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي او اجمالي الدخل الوطني ، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول الى نفس النتيجة.[2] ومن ثم فإن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة ان هذا البلد قد حقق تنمية اقتصادية ،اذ يمكن ان يحدث هذا النمو دون ان ترافقه تغيرات هيكلية في الاقتصاد ،كما هو الحال في الدول الأقل تقدماً التى كانت خاضعة للاستعمار وحصلت فيها معدلات نمو مرتفعة جداً بسبب توسع الصادرات دون ان ينسحب على القطاعات الأخرى ،وهذا مما جعل الفوائض المحققة لا تسبب تغيرات في هياكل الإنتاج في تلك الدول، ونتيجة ذلك ان النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية ولكنه غير كاف ،وهو فقط وسيلة لخدمة غاية ولا يمكن اعتباره ابداً غاية في حد ذاته ، لذلك ركز المفكرون على ضرورة تجاوز لدراسات التنمية هذه المسألة اي مسالة معدلات الدخل المنخفضة الى محاولة التركيز على عوامل اكبر من ذلك والتي قد تشكل حجر الزاوية في (المستوى المعيشي الأدنى المقبول).[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،واخرون، التنمية الأقتصادية ، مصر ،مطبعة البحيرة ، ط الأولى ، 2008 ، ص81 .

[2] علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، النجف الاشرف،مطبعة حوض الفرات،2017،ص28- 29.

[3] عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن سانية، دراسات التنمية الأقتصادية، بيروت، مطبعة حسن العصرية، الطبعة1، 2014،ص13.

كما عرفت التنمية على انها "قدرة الاقتصاد القومي والتي كانت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعاً ما لمدة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الأجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و7% او اكثر" [1]. يركز هذا التعريف على قدرة الاقتصاد على انتاج زيادة سنوية للناتج القومي حتى يعطي دفعة قوية للنهوض بالأقتصاد القومي .

بينما عرفتها هيئة الأمم المتحدة:" هي عبارة عن الوسائل ،والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية ،تحقيقاً للتكامل في اطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي". وتركز هيئة الأمم المتحدة في تعريفها هذا، على ضرورة تحسين جميع الظروف لعيش الأفراد، اضافة الى تركيزها على مختلف الوسائل والطرق التي تهدف الى فك العزلة عن السكان من خلالها، لجعلهم يشاركون في تقدم بلادهم، وذلك من خلال التعاون بين السلطات العامة والأهالي.[2] والتنمية الاقتصادية لا تعنى النمو الاقتصادي فقط ، وانما تشمل أيضا أحداث تغيرات هيكلية في المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع . [3]

ثانياً :- اهداف التنمية الأقتصادية

تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن هذه الأهداف هي مايأتي:

1- زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم الأساسية من مأكلٍ وملبسٍ وحماية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة ، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير متماشية مع النمو الاقتصادي . وفي سبيل القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشي المشكلة السكانية، يجب ان تكون هناك زيادة في الدخل القومي الحقيقي، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.[4]

وإن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، إنّما تحكمه عوامل معينة مثل: الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية. فكلما توافرت أموال أكثر، وكفاءات أحسن، أمكن تحقيق زيادة أعلى في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة، فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا . وكذلك، فإنه كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا ،كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق زيادة أعلى في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدول المادية والفنية. وعموماً يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعد من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق في الدول النامية اقتصادياً.[5]

---

[1] ميشيل توادر، التنمية الاقتصادية ،مصدر سابق ،ص50ص51.

[2] جودي ليليا، رابية فريال، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الأقتصادي- دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، 2016، ص4ص5.

[3] جودة عبد الخالق ، كريمة كريم ، اساسيات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، بغداد، ط 2 ، 2007،ص22.

[4] موسى سعداوي ، دور الخوصصة في التنمية الأقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر ،الجزائر، 2007،ص5.

[5] خالد عيادة نزال عليمات ،انعكاسات الفساد على التنمية الأقتصادية دراسات حالة الاردن،جامعة الجزائر3،اطروحة دكتوراه ،2015 ،ص43ص44.

2- رفع مستوى معيشة الأفراد : يقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مثل، ما يستهـلكه الفرد مـن السـلع والخـدمات وإشباع حاجاته الثقافية والحضارية، وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعاً دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة، لأن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان يعد من الضروارت الأساسية للحياة من مأكل وملبس ومسكن . فالتنمـية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تـلك الدولة. فـفي معظم الدول يلاحظ بأن هنالك فـئة معيـنة من السكـان مسيطرة سيطرة كاملـة على الموارد المالـية، وعـلى مـعظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات المجتمع. كذلك فإن هنالك ارتباطا وثيقا بين عدد السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل، انخفض مستوى نصيب الفرد، وأدى ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة [1]، ويعد تحقيق المستوى المـرتفع للمعيشة من بين الأهداف المهمة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديًا، إلا من خلال زيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع [2]. وذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلةٍ لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضًا وسيلٌة لرفع مستوى المعيشة، ومن هذا نجد ان هدف تحسين المعيشة إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه، في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر.[3]

3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات : وهو يعد احد اهداف التنمية الاقتصادية، فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني، ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل والثروات، إذ تستحوذ طـائفة صغيرة مـن أفـراد المجتمع على أغلب ثرواته ودخله الوطني، ومثل هذا التفا وت في تـوزيع الثـروات يـؤدي إلى إصـابة المـجتمع بعدة أضرار.[4] و إن التفاوت في توزيع الدخـول له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى وضع الأفراد في طـبقات، مـما يـؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية، فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية، فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى، بينما تعاني غالبية السكان مـن الـفقر والـحرمان وانـخـفـاض مـستوى دخـولـهم ، مـما يـؤدي إلى تـدني الـمـستـوى المـعيـشي والـصـحي والتعليمي، وتزداد هـذه الظـاهرة تـفـاقما كـلما كـبر حـجم الـسكان، واتـسعت حـدود الـدولة. ومما لا شّك فيه، أن التفاوت في توزيع الدخول له مساوئ تتـمثل في عدم شعور الأغـلبية بالعـدالـة الاجـتماعية، ويؤدي هـذا الـتفاوت إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية.[5]

4- استثمار الموارد الطبيعية : ان هذا الـهـدف يسـعى إلى تعـزيز وجـود الاسـتثمارات المـحليـة والـدوليـة للمـوارد الطبيعية المـوجودة على أراضي الـدول، عن طريق دعـم البنيـة التحـتية العامـة ، وتوفـير الوسائـل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج، والخدمات العامة.

---

[1] فايزة بونويرة ، بلقاسم ماضي، العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطنى الاول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24و25 افريل2018 ،جامعة باجي مختار،عنابة،الجزائر،2018، ص10.

[2] سايح فطيمة ، دورالقطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية انموذجا ، الملتقى الدولي العلمي الأول حول تفعيل الدورالتنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالأقتصاد خارج قطاع المحروقات،28,27، جامعة لونسي علي البليد 2، 2018، ص4.

[3] موسى سعداوي ، دور الخوصصة في التنمية الأقتصادية حالة الجزائر، مصدر سابق ، ص5.

[4] موسى سعداوي ، دور الخوصصة في التنمية الأقتصادية حالة الجزائر،مصدر سابق، ص5

[5] فايزة بونويرة، بلقاسم ماضي، العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص10.

7- إدارة الديون الخارجية : يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول النامية ، والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون ، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة النّفقات الخاصة بالإنتاج .[1]ويتوقف دور الديون الخارجية في تمويل مشاريع التنمية على نمط وفعالية استخدمتها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وقدرة الدول العربية المدينة على دفع أقساط أصل الديون والفوائد المترتبة عنها للدائنين، وذلك حسب الاتفاقيات التي تمت بين الطرفين في عقد القرض. وتتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالمدفوعات الدورية لخدمة ديونه الخارجية أساسا على الكيفية التي تستخدم بها الموارد المالية الخارجية وكذلك على ومدى تأثير السياسة التي تطبقها الدولة بصدد استعانتها بالتمويل الخارجي في توليد موارد إضافية ذاتية لخدمة أعباء هذا النمو[2].

ثالثاَ :- عناصر التنمية الأقتصادية

إن التنمية الأقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لآنجاز مهامها، والتي تتمثل في عناصرالأنتاج وهي الموارد البشرية والموارد الطبيعية وراس المال والتكنولوجيا،ان هذه العناصر لها اهمية كبيرة في تحقيق التنمية الأقتصادية وهي كما يأتي:[3]

1- الموارد الطبيعية :

وتعرف الموارد الطبيعة بأنها من العناصر الأصلية التي تمثل الهبات الطبيعية ،وان الموارد الطبيعية مهمة للتنمية، خصوصاَ في المرحلة الأولية للتنمية، اذا تم استغلالها بشكل مناسب . وقد عرفت الموارد بأنها اي شيء يساعد الأنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من ان ينتفع منها فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية من جانبين ، فمن جانب:

أ - تمكن البلد من توسع نشاطه الصناعي بأنتاج مواد خام كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لأستيراد السلع الضرورية للتنمية.

ب - تمكن البلد من ان ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها الى سلع نهائية كون الموارد الطبيعية تعد عنصرا اساسيا في عملية التنمية ،فهناك بعض الدول استطاعت ان تحقق حالة من التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية ،فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الأحلال والمبادلة بين عناصر الانتاج في العملية الأنتاجية ،اما البلدان النامية فهي لاتعاني من شحة بالموارد الطبيعية انما تعاني من انخفاض درجة الانتفاع الاقتصادي فيها ،وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص راس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما الى ذلك، والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.[4]

2- الموارد البشرية :

---

[1] انس يحيى احمد ،معوقات التنمية الأقتصادية في الدول النامية – دراسة حالة السودان، مصدر سابق ،ص34 - 35.

[2] مازن احمد ابو حصيرة،الديون الخارجية وآثارها على التنمية الأقتصادية في فلسطين،رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الأسلامية،فلسطين،2015،ص56.

[3] مدحت القريشي،التنمية الأقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات) ،داروائل للنشر،عمان ،2007،ص134.

[4] محمد عبد العزيز محمد الليثي، التنمية الأقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها ، الدار الجامعية ،الأسكندرية، 2000، ص42.

تعني الموارد البشرية بأنها القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة التي تؤدي دورا رئيسا في عملية التنمية اذ لا يمكن ان تحصل التنمية بدون ان يتم الأعتماد على الأنسان لأنه هو غاية التنمية ووسيلتها ، لأن الأنسان يعد المستخدم للموارد وهو الذي يقوم بأنتاج السلع وهوايضاَ المستهلك لها ،وفي النهاية فأن كفاءة ادارة الوظائف الأقتصادية من انتاج وتبادل واستهلاك ومايرتبط من الوظائف الاقتصادية من انتاج وتبادل واستهلاك ومايرتبط من وظائف اخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول الى معدلات نمو مرغوب بها في النهاية ويتوقف على حجم ونوع السكان [1]، وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين :

أ- مجموعة عرض العمل ، والتي تتضمن اعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادي.

ب - مجموعة اخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل ، وهم المديرون والمنظمون، ويطلق عليها القدرات الأدارية ،وتشمل العمل المادي و القدرات الأدارية .

3- راس المال :

يعد راس المال وتوفيره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الأنتاجية بالمجتمعات ،لأنه هو احد مظاهرمستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جانب، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تسمى الأضافات الى راس المال في المجتمع بالأستثمار الوطني من جانب اخر ،وكذلك ينظراليه كنسبة من قيمة الأنتاج الموجه فعلا لتكوين راس المال في المجتمع من جهة اخرى ،وقيمة الأنتاج الوطني من جانب اخر ،[2] حيث اكد جميع الأقتصاديين على أهمية تراكم راس المال في تحقيق التنمية ويتم ذلك من تحقيق تراكم في راس المال من خلال عملية الاستثمار، والتى تستلزم توفير حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بواسطة توجيهها نحو مجالات الأستهلاك،ويمكن تعريف راس المال بأنه ثروة تستخدم في انتاج المزيد من الثروة.ويعد راس المال احد اهم عناصرالأنتاج والنمو الى جانب عنصر العمل بطبيعة الحال. ويمكن التمييز بين نوعين من راس المال وهما:

أ - راس المال المالي : والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات اوتقرض الى البنوك للاستخدام في الأعمال.

ب - راس المال الحقيقي أو المادي : الذي بدوره يتكون من المصانع والمكائن والمعدات وخزين المواد الخام ..الخ.

4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي :

يوجد الكثير من التعاريف لمفهوم التكنولوجيا ،ولكنها تتفق على ان التكنولوجيا "تعني معرفة كيفية القيام بالأنتاج وان هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية ، وبعبارة اكثر شمولاَ فأن التكنولوجيا المعرفية والعلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التى ترفع من قدرة المجتمع على تطوير اساليب اداء العمليات الأنتاجية والتوصل الى اساليب جديدة وافضل للمجتمع. تعد التكنولوجيا هي احدى مستلزمات الأنتاج ،وهي تؤدي دورا بارزا في نمو الأنتاج وتطور البلد اقتصادياَ، ان هذا التطور التكنولوجي يعني تغيير في المعرفة الخاصة بالأنتاج والتغيرفي المنتج، وهذا يعني تحسناَ في المنتج القديم او ظهور منتج جديد. وحيث ان التنمية الأقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدارالسلع والخدمات المنتجة وهذا بدوره يتطلب توسيع

---

[1] مدحت القريشي،التنمية الأقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مصدر سابق، ص138.

[2] محمد عبد العزيز محمد الليثي، مصدرسابق، ص42.

في الطاقات الانتاجية للوحدات المنتجة، لذلك فأن تحقيق التنمية الأقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي لأجل توسيع الطاقات الأنتاجية وتشغيل هذه الطاقات، كما ان التقدم التكنولوجي له دورا مهم في تحقيق النمو في الأنتاج ،وعليه يتعين على البلدان النامية العمل على تعزيز القدرات التكنولوجية واكتساب التكنولوجيا من البلدان المتقدمة، وان تخلق البيئة الملائمة للتنمية من خلال تهيئة شبكة متكاملة من النظم والمؤسسات الأقتصادية والأجتماعية والسياسية التي تساهم في التنمية ، والعمل على تغيير نظرة الأفراد للتنمية وخلق الدوافع اللازمة وبشكل يتلائم مع حاجات التنمية ومتطلباتها .[1]

رابعاَ : مؤشرات التنمية الأقتصادية

يعد قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، للوقوف على اتجاهات التنمية، والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية في اي بلد . وتعد المؤشرات الاقتصادية جزءا مهما من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسات التنمية بشكل عام، وذلك إلى جانب مجموعة المؤشرات الاجتماعية والأقتصادية .

أ- المؤشرات الاقتصادية :والتي تستخدم في الحكم على مدى تقدم أو تأخر اقتصاديات الدول بعضها عن بعض فهي كالاتي:

1- الناتج المحلي الإجمالي :

يعرف الناتج المحلي الأجمالي بأنه اجمالي القيم الأنتاجية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الأقتصاد المحلي بواسطة عناصر الأنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال مدة زمنية معينة تكون عادة سنة ،كما يعرف بأنه اجمالي دخول عناصر الأنتاج (العمل وراس المال والأرض) الموجودة والتي اسهمت في العملية الأنتاجية. كما يمكننا ان نتعرف على اهمية الناتج المحلي الأجمالي من خلال: ان الناتج المحلي الأجمالي يلخص النشاطات التي قام بها المجتمع خلال مدة زمنية غالباَ سنة . وانه يلخص ماتحصلت عليه عناصرالأنتاج من العوائد نتيجة مساهمتها في الأنتاج المحلي. ويمكن من خلاله معرفة توجيهات الأستهلاك للقطاعات الرئيسة والمستهدفة. لذلك هومؤشراَ اقتصادياَ هاماَ يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الأقتصاد الحالية.[2]

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي :

ان هذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تعبير لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، ويساوي مجمل الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان فكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يدل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل. تستخدم المنظمات الدولية مقاييس متعددة لقياس التنمية الاقتصادية لدول العالم، ويعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد تلك المقاييس. ويعبرهذا المؤشر عن قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية، وكذلك يعطي انطباعًا عن متوسط دخل الفرد، تكمن أهمية مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بأنه أحد مؤشرات قياس مستوى الرفاه الأجتماعي لمواطني الدولة، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي يستخدم عادة للمقارنة بين بلد وآخر، فالأرتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي ألأجمالي إشارة إلى أن الأقتصاد يتجه للنمو. يتم حساب

---

[1] مدحت القريشي،التنمية الأقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مصدر سابق ،ص134،ص144.

[2] مهند بن عبد الملك السلمان واحمد بن بكر البكر ،مفهوم الناتج المحلي الأجمالي (ورقة عمل لمؤسسة النقد العربي السعودي)،جامعة الملك سعود، السعودية،2016،ص6- 7.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان .[1]

3- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة، الزاعية، السياحة) : وتعد زيادة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما على تحقيق التنمية الاقتصادية .[2]

4- تكوين راس المال:

تختلف أهمية المؤشرات الاقتصادية حسب درجة تاثيرها في مجمل عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية ويعد مؤشر تكوين راس المال الثابت ذا اهمية كبيرة بوصفه يشكل عاملا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية فهو يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل القومي، كما تتباين خصائص هذا المؤشرمقارنة بعوامل الانتاج الاخرى ويتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرارعمليات الاستثمار والادخار.[3]، ويعتمد *(NARKSE)* طريقتين في تقدير إجمالي تكوين راس المال الثابت الا وهي طريقة الانتاج اوالتدفق السلعي وثم طريقة الانفاق ، ان طريقة الانفاق معتمدة على اساس ان الدولة تسهم في معظم أوجه النشاط الاقتصادي مما يساعد في الحصول على البيانات والمعلومات التفصيلية الاكثر دقة ،وتتمثل الطريقة بالانفاق الفعلي عند المنفقين النهائيين على حيازة السلعة الراسمالية وبذلك تتضمن الهوامش التجارية والرسوم الجمركية ويتم الاعتماد على مصادر البيانات للتقدير حسب طريقة الانفاق، منها قانون الموازنة العامة الجارية والاستثمارية والحسابات الختامية لشركات القطاع العام والخاص، ونتائج الاحصاء الانشائي والصناعي للقطاع الخاص والمشاريع الاستثمارية وبرامج تنمية الاقاليم وغيرها. اما رفع مستوي التراكم الرأسمالي فأن عملية التنمية تحتاج لنجاحها رفع معدل التراكم الرأسمالي للقضاء على العقبات الكامنة في المجتمع، ويتوجب رفع معدل التراكم الرأسمالي في المجتمع المتمثلة في الانفجار السكاني ، إذ يتوجب جعل معدل نمو الدخل القومي أعلى من معدل النمو السكاني ما يؤدي إلي ارتفاع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخلات و الاستثمارات، ومن ثم الإضافة المستمرة للطاقة الإنتاجية للمجتمع وتحقيق الارتفاع المستمر في معدل نمو الدخل القومي و الفردي هذا الأخير يؤدي إلي زيادة متوسط الاستهلاك و تحسين مستوي التغذية و تخفيض من معدل الوفيات و ترفع من مستوي التغذية و من معدل نمو السكان.[4]

5- نسبة التشغيل:

تؤكد الادبيات الحديثة على ما يعرف برأس المال البشري او رأس المال المعرفي الذي يتمثل بالمعارف والمهارات التي يمتلكها الفرد، والتي يمكن ان توظف في العملية الانتاجية اذ تعد الموارد البشرية المحرك الاساس في تفعيل القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية على المستوى الكمي والنوعي، وعليه فأن تأهيل هذه الموارد ورفع كفاءتها يجعلها قادرة على التعامل مع التقانة الحديثة وما يتطلبه سوق العمل من مؤهلات

---

[1] الهيئة العامة للاحصاء ،نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي،الربع الرابع،السعودية،2017،ص3.

[2] خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الأقتصادية (دراسات حالة الأردن) ،مصدر سابق ،ص62.

[3] زكي متي عقراوي، زبير فتاح محمد ،اثرالصادرات الى الناتج المحلي الأجمالي في تكوين راس المال الثابت للأقتصاد العراقي ،مجلة جامعة زاخو ،العراق،مجلد3،عدد1، 2015، ص214-251.

[4] ليلة اوبعزيز ومريم موسي ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الأقتصادية في الجزائر،جامعة مولود معمري،الجزائر، رسالة ماجستير منشورة،2015، ص23.

فنية وتقنية ، وان اي تغيير يحصل في هيكل العمالة قطاعياً يعكس تغييراً مماثلاً في انتاجية قطاعات الاقتصاد الوطني وقدرتها على مواكبة التطور.[1]

ب - المؤشرات الأجتماعية : ظهرت حركة المؤشرات الأجتماعية في أواخرالستينيات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبيرعن الوقائع والتغيرات الأجتماعية - الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الاحصائية الاقتصادية لتضم طيفاً من القضايا الأجتماعية ومنها : الفقر والبطالة.[2]

1- الفقر: ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر"، وهو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية ، فكلما ارتفع مستوى خط الفقر كانت الدولة بعيدة عن التنمية الاقتصادية، تعرّف المنظمات الدولية الفقرعلى"أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة". واتسع هذا المفهوم واصبح أكثر شمولاً بعد قمة كوبنهاغن العام 2006 التي شددت على أهمية حصول الفرد على الحد الأدنى من الحياة الكريمة، وتأمين بيئة سليمة، وفرص المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية، وان المرء يعد فقيراً إذا كان دخله لا يستطيع أن يؤمن له الإنفاق الكافي لتأمين الحد الأدنى من حاجاته الغذائية، وأصبح الإنسان اليوم يُنعت بالفقير إذا كان غير قادر على تأمين مجموعة من الحاجات من بينها الغذاء الصحيح والسكن والملبس والطبابة والاستشفاء والصرف الصحي والمياه النقية للاستهلاك البشري، وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة، وتسديد فواتير الماء والكهرباء، وتلبية الواجبات الاجتماعية. وبشكل عام، إن البلد الذي دخل الفرد فيه دون الدولارين يكون في حالة فقر كبير، ومن كان دخل الفرد فيه على حدود الدولار الواحد يكون ملامساً عتبة الفقر المدقع.[3]

2- البطالة:

تعد مشكلة البطالة هي مشكة اغلب المجتمعات ،وهي مشكلة اجتماعية سياسية ، والبطالة ظاهرة طبيعية في اي اقتصاد ،اذ انه من الصعب الوصول الى مستوى التوظيف الكامل لكل افراد القوى العاملة في اي اقتصاد ، ذلك ان التوظيف الكامل هذا يمثل الوضع الامثل بعيد المنال ، اما الوضع العادي فهوالعمال غير الكاملة. وتكمن المشكلة في الدول النامية في زيادة حجم البطالة ومعدلها واثرها السلبية على الناتج القومي مع إهدار جزء متزايد من رأس المال البشري، فضلا عن الآثار الأجتماعية والسياسية السلبية لها. وتتمثل البطالة في وجود اشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ،ومؤهلين له (بالنوع والمستوى المطلوبين)وراغبين فيه ، وباحثين عنه ، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولايجدونه خلال مدة زمنية معينة،[4] ان مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وانما هي مشكلة اجتماعية سياسية ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين او قطاع محدد اوجهة بذاتها بل هي مسؤولية

---

[1] مصطفى كامل،عامر سامر،الموائمة بين التشغيل وتنويع مصادر الناتج المحلي رؤية في اصلاح الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، جامعة الأنبار،العراق،2016،ص8.

[2] محمد عدنان وديع ،قياس التنمية ومؤشراتها،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،مقال ،2002،ص3.

http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge2 .

[3] خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الأقتصادية (دراسات حالة الأردن)،مصدر سابق ،ص62.

[4] محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصيف ، التنمية الأقتصادية ،مصدر سابق ، ص34.

مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع واجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذلك تتعدد وتتنوع أسبابها كما يأتي :[1]

1- الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار.

2- التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي ادى الى الأستغناء عن عدد كبير من العاملين.

3- الزيادة المطرودة في اعداد الخريجين بمعدلات متضاعفة عما كانت عليه في السنوات الماضية.

4- الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية.

5- اصبحت نوعيات العمل المطلوبة تتطلب مهارات معينة ، وهي لاتتوافر لدى اغلب خريجي الجامعة.

6- اختصار التكنولوجيا للوقت والجهد وإنجاز الأعمال والمهام بسرعة وبدقة وبتكلفة اقل جعلها تحل محل الأنسان.

7- تطبيق اتفاقية الجات وسياسة الخصخصة ومعايير الجودة والمنافسة الدولية زادت من صعوبة العمل.

8- ارتفاع نسبة الأمية بسبب التسرب والأنقطاع عن التعليم .

---

[1] طارق عبد الرؤوف عامر،اسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السياسية على الفرد والاسرة والمجتمع ودورالدولة في مواجهتها ،مطبعة رشاد برس ،بيروت،ط 2، 2015، ص14 ص22.

المبحث الثالث

مساهمة القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية

أولا : مساهمة القطاع العام في التنمية الأقتصادية

1 - مساهمة القطاع العام في النمو الأقتصادي:

ان النشأة التاريخية التي مر بها القطاع العام،ومرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي مرت بها معظم البلدان ،ومستوى تطور قوى الإنتاج او التراكم الرأسمالي الذي حدث فيها تركت بشكل او بآخر آثارا واضحة على بنية وفاعلية القطاع العام وحكمت آفاق تطوره ، لذلك يرى الباحثون ان اداء هذا القطاع ودوره الفاعل في عملية التنمية يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخاصة بالنشأة والعوامل التي حكمت تطوره ابتداء من مرحلة تدعيم أسس الاستقلال السياسي والاقتصادي إلى مدة التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة التي شهدها النظام الدولي أواخر القرن العشرين ، اتجهت التيارات الفكرية للمهتمين بالمسالة الاقتصادية نحو الدعوة إلى مبدا الحرية الاقتصادية وتقليل دور القطاع العام في إدارة وتوجيه اقتصاديات البلدان النامية ، والحقيقة ان هذا التوجه تعمق واشتد منذ نهاية عقد الثمانينيات من ذلك القرن ، وجاء ذلك التوجه بشكل اكثر وضوحا في برامج التكييف الهيكلي، الذي فرضه صندوق النقد الدولي على بعض البلدان النامية،والحقيقة ان هذا التوجه يأتي في ضمن ما تقدمه العولمة الاقتصادية كاستراتيجية للتنمية ، ويقدر ان يكون جزءا من استراتيجية إدارة الأزمة على المستوى العالمي ، وبالرغم من مكامن الإدارة التي يتوافر عليها هذا القطاع والدور الريادي الذي اضطلع به في كل مراحل التنمية ،الا انه في الوقت نفسه قد ساده قصور واضح واختلالات مشخصة من خلال التجربة التنموية السابقة في العقود الماضية وتعالت الأصوات للمطالبة بتمحيص وتشخيص مواطن الضغط والقصور ومراجعة تقييم اداء دور هذا القطاع بأنشطته الاقتصادية المختلفة.[1]

وقد اعتمدت كثير من الدول النامية خلال عقد الستينيات والسبعينيات بالدرجة الأولى على القطاع العام في التنمية الاقتصادية ، إذ أكد الفكر الماركسي بقيادة (ماركس وانجلز) على الغاء الملكية الخاصة لتعارضها مع الحياة الاجتماعية وطبيعة النشاط الإنساني وإنتاج الثروة وتوزيعها ورسخ فكرة الملكية العامة لوسائل الإنتاج اذ تتولى الدولة مسؤولية النشاط الاقتصادي أنتاجاً وتوزيعاً إضافة إلى وظائفها الأخرى.[2] وشهدت المراحل اللاحقة للمدة اعلاه زيادة مطردة لدور القطاع العام في النشاط الاقتصادي ، إلا أن التجارب أكدت إن أداء وكفاءة معظم مشاريع القطاع العام كان اقل من مستوى الطموح فضلا عن تحقيقه معدلات نمو متدنية بصورة مطردة ،[3] النتيجة أن اغلب هذه المشاريع حققت خسائر اقتصادية مما جعلها عبئاً على موازنة الدولة العامة وسبباً رئيساً في عدم تحقيق معدلات النمو المستهدفة ، إضافة إلى الضغوط التي تعرضت لها اقتصاديات الكثير من الدول النامية (ذات الدخل المنخفض) والناتجة عن أزمة الديون والتي أعقبها انخفاض كبير في التمويل الخارجي.[4]

---

(1) حسن عجلان حسن،القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية،بغداد،العدد 11 ، 2006،ص5 ص11.

2 شعلان ، هشام ياس، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2004، ص 38.

3 ايهاب الدسوقي ، التخصصية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، دار النهضة ، القاهرة 1999، ص 98.

4 *Gaislaim Pierre , The Privatization , Regional and Seckoriaf Studies, Washington D.C. The world Bank 1998, P:34 .*

2- اسهام القطاع العام في توفير العمل والتشغيل

ان من أحد المؤشرات المهمة التي تستخدم لتقدير حجم الدولة في النشاط الاقتصادي هو حجم العمالة الحكومية بمعنى عدد الأشخاص العاملين بالقطاع الحكومي ، ووحدات القطاع العام فعندما تتوسع الدولة في نطاق تدخلها الاقتصادي فإنها تتجه إلى طلب مزيد من المدخلات وهو ما يؤدي إلى توسعها في التوظيف العام إلا أن هذا المؤشر يعاني من بعض المشكلات، وتقوم بعض الدول بدمج العاملين في القطاع الحكومي بصورة موسمية، أو بالعقد وليس فقط بالتعيين ، ودول أخرى لا تدرج في هذا المؤشر سوى العاملين بشكل دائم في هذا القطاع أيضا بعض الدول تدخل العاملين في القطاع العسكري ضمن العمالة الحكومية المدنية ، وبعض الدول تستبعدهم وبعض الدول تدخل العاملين في الحكومات المحلية والإقليمية ، ودول أخرى تكتفي فقط بإدخال عدد العاملين في الحكومة المركزية ، كما تعامل بعض الدول الأشخاص العاملين في الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة، بصورة منفصلة ومستقلة عن العاملين في الإدارات الحكومية الأخرى، وذلك لما تثيره هذه الخدمات من سياسات وممارسات مختلفة عن باقي القطاعات الحكومية مثل قيام بعض الدول بإصلاح القطاع الصحي أو التعليمي ومنحه بعض الاستقلالية عن التدخل الحكومي وكذلك نظرا للصعوبات التي تتعلق بالتحديد الدقيق لما يعد منشآت عامة ، وما يدخل منها ضمن القطاع الخاص، في ظل تبني عمليات الخوصصة فإنه عادة مايتم الاعتماد على العاملين في الوحدات والإدارات والأجهزة الحكومية فقط كمؤشر لحجم العمالة الحكومية.[1] وفي التشغيل فإن وظيفة تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي هي وظيفة القطاع العام بكل فروعه والتي تتضمن كافة الإجراءات والسياسات التي تضمن استقرار الأسعار، والتوظيف الكامل والنمو، وتشمل هذه الوظيفة رسم السياسات الأقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد لمواجهة مخاطر البطالة والتضخم ولتحقيق الأهداف العامة للنمو الأقتصادي والتنمية المستدامة ويتضمن ذلك السياسة المالية والنقدية وسياسات التشغيل والتجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها. فإن الأدوار المخولة للدولة تتعدد لتشمل العديد من المجالات من بينها ما هو اجتماعي والأخر اقتصادي حيث يمكن معرفة مجالات هذه الادوار في ثلاث نقاط أساسية وهي :[2]

1 - التخصيص الأمثل للموارد المتاحة: بمعنى توجيه الموارد نحو أفضل استخدام ممكن من خلال إزالة العوامل المؤدية للفشل في السوق كالاحتكارات والآثار الخارجية.

2 - إعادة توزيع الدخل: يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة ادخال التعديلات على التوزيع الاولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع.

3 - إعادة التوازن الاقتصادي في حالة الخلل في السوق: وذلك لضمان الخروج من التقلبات في النظام الرأسمالي بالاعتماد على التدخل المباشر للحكومة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التشغيل الكامل دون التسبب في التضخم أو العجز.

3 - تمويل التنمية ومساهمة القطاع العام في الاستثمارات

ان اسهام القطاع العام في الاستثمارات من خلال الانفاق الحكومي ،فالإنفاق الحكومي إما يكون منافسا للاستثمار الخاص ،أومكمل لدور الاستثمار الخاص فالإنفاق الحكومي يكون إنفاقاً على المشاريع الحكومية ،وهو ما يعرف بالمضاعف في تأثيره على النمو الاقتصادي ،أي يزيد النمو ويؤدي للنمو في الناتج المحلي

---

(1) جميلة قنادزة،الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الأقتصادية في الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة ابي بكر بلقايد،الجزائر،2018 ،ص92.

(2) محمد اشرف خليل حمدونة، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني ،رسالة ماجستير منشورة،الجامعة الاسلامية،غزة،فلسطين،2017،ص21.

فالإنفاق على المشاريع الاقتصادية، مثل إنشاء شركة الكهرباء التي من المستحسن أن تمد المواطنين بالكهرباء بتكاليف أقل من استهلاكها للكهرباء من أي دولة أخرى ،بالإضافة للأرباح التي تحققها لصالح الحكومة ،وهذا بدوره يؤدي للنمو الاقتصادي وللنمو في الناتج المحلي، أيضاً إنشاء محطات تحلية للمواطنين فالإنفاق على مثل هذه المشاريع للحكومة، فيه استثمار للأموال واستفادة ربحية للحكومة إن لم يكن هناك أرباح يكون تقليل للتكاليف، حيث أن الحكومة بتحقيقها لكثير من المشاريع التي تخدم المواطن يكون لها الحق في فرض الضرائب برضى من المواطن الذي يري أن الحكومة تخدمه في تحقيق الفائدة التي تعود عليه من خلال هذه المشاريع وبالتالي تكسب الحكومة رضا المواطنين وتقوم الحكومة باستثمار عائدات الضرائب لتمثل انفاقا حكومياً.[1]ولا ينحصر مفهوم الاستثمار في المشاريع المتوقفة في مرحلة التأسيس والإنشاء أو القائمة ولكنها غير مشغلة بشكل فعال، وإنما يذهب المفهوم إلى أبعد من ذلك، حيث يفتح المجال أمام المستثمرين بإنشاء مشاريع جديدة، وذلك لأن المشاريع ذات العائد المالي مشاريع ذات أهمية اجتماعية وسياسية كبيرة، بتقديمها للمواطنين خدمات أساسية وضرورية، ومنافع وخدمات هذه المشاريع لا تعود على فرد أو مجموعة من الأفراد أوجهات معينة، وإنما تعود على كافة أفراد المجتمع سواء بطريق مباشر أم غير مباشر، كما أنها تشمل كثير من قطاعات الاقتصاد، أضف إلى ذلك فإن هناك الكثير من المشاريع المتوقفة مشجعة للمستثمرين لكونها تدردخلاً مالياً عند إدخالها للنشاط الاقتصادي، وليس من المجدي الاستمرار في تعطيل انطلاقها وهي تحتوي على فرصة حقيقية لعرضها للاستثمار. اما تمويل مشاريع البنية التحية، كمشاريع الإسكان، والمرافق العامة، ومشاريع الأشغال العامة، ومشاريع النقل العام،ومشاريع خدمات التعليم ،والصحة والأمن والدفاع،عبئاً مالياً على نفقات جميع الدول في الدول النامية، وقد اعتادت الحكومات المتمثلة في القطاع العام على إقامة وبناء وتشغيل هذه المشاريع وتمويلها من الميزانية العامة على قدراستطاعتها أو تمويلها عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وقد تلجأ الحكومات إلى زيادة نسبة الضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين ،أو قد تفرض عليهم ضرائب جديدة ، لتوفير التمويل اللازم ،لإقامة مثل هذه المشاريع .[2]

4- اسهام القطاع العام في تقديم الخدمات

ان اساس ووجود القطاع العام هو تلبية الحاجات العامة وذلك تقديم الخدمات العامة للجمهور ،حيث ان خدمات القطاع العام لايمكن القيام بها الا من طرف المرافق العامة في الدولة ،اومن خلال الشراكة التي تنظم العلاقة بين الادارة والمواطن [3]، كما أن القطاعات العامة تختلف من حيث صلة نشاطها بالجانب السيادي للدولة، فطبيعة قطاع الأمن وكذلك الدفاع والقضاء والضرائب تفرض أن تسير من قبل الدولة مباشرة، فلا مضرة من أن تعهد إدارتها للأفراد أو الشركات مثلما هو الحال بالنسبة لاستغلال الكهرباء والغاز أو الموانئ وغيرها، شريطة أن يتم ذلك بالكيفية والحدود التي يبينها القانون .فإن القطاعات تختلف من حيث وضع يد الدولة عليها، فأحيانا تحتكر الدولة النشاط وهي من تنفق الأموال وتعين الموظفين وتراقب سير القطاع ونشاطه وغيرها، وهو ما اصطلح عليه بطريقة (الاستغلال المباشر)، وأحيانا أخرى تكلف الدولة في إطار القانون أحد أشخاص

---

[1] احمد عثمان ، مصطفى جرادة ،مكونات الناتج المحلي الأجمالي عند احتسابه بطريقة الأنفاق وتاثيره على النمو الأقتصادي في فلسطين ،رسالة ماجستير منشورة،جامعة غزة،فلسطين،2018،ص19.

[2] حسن احمد الطيب بن طاهر، تمويل مشروعات القطاع العام من خارج الميزانية العامة ،مجلة الأستاذ،جامعة طرابلس، ليبيا،عدد 15، 2018 ،ص43- 54.

[3] دلندة مراد وبن عمران محمد الأخضر،تأثير الشراكة تين القطاعين الخاص والعام على اراء المرافق العامة،المجلة الجزائرية للأمن الأنساني،جامعة الجزائر ،الجزائر،عدد1، مجلد 5، 2020، ص414.

القانون الخاص للقيام بأدارة القطاع على نفقته، وأن يتكفل بتوفير اليد العاملة وكل ما يلزم لقيام القطاع بالخدمة للجمهور، على أن يتقاضى رسوما من هؤلاء. وهذا ما أطلق عليه بطريقة الامتياز.[1]

5- اسهام القطاع العام في مشاريع البنية التحتية

كما يعدها بعض الاقتصاديين العمود الفقري لأي بلد متقدم، وبدون اقامتها لا يمكن تكوين المستلزمات الضرورية للصناعة والزراعة، واهم فروع هذا القطاع هي الموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديدية والطرق البرية والجسور والمخازن ووسائل المواصلات والاتصالات وخطوط نقل القدرة الكهربائية والانابيب النفطية، وورش التصليح والإدامة، كما تدخل السدود والمشاريع الاروائية والابنية ضمن هذا المصطلح.[2] ان اهمية مشاريع البنية التحتية للقطاع العام تتمثل في بناء وتشييد مشاريع البنية التحتية وتتوقف اولوياته على مافيه من تحقيق لمصالح المواطنين الضرورية ثم التحسينية ، ومن ثم فإن اهمية تنفيذها تكون مرتبة في ضوء تحقيق هذه المصالح ،ان بناء وتشييد مشاريع البنية التحتية امر ضروري لمصلحة الأقتصاد الوطني ،لأن قيام مشاريع التنمية الأقتصادية والأجتماعية الأخرى في اي دولة يعتمد على مدى توفر البنية التحتية الملائمة ،وتستفيد من خدماتها المتعددة كل المشروعات ، و تزداد امكانية نجاح هذه المشاريع وتستمر في نشاطها الأقتصادي فالمشاريع الصناعية متى توفرت لها الطرق ،الجسور،الموانئ ،وسائل النقل، المواصلات وومحطات الوقود والغاز والكهرباء ،فان هذه الوفرة تساهم في زيادة الصناعات، وفي احدث المدن والمراكز الصناعية، كما تسهم وفرة وسائل النقل والمواصلات الحديثة البرية والبحرية والجوية في تسهيل تبادل السلع ،فتتسع الأسواق المحلية والدولية وتنشأ المراكز التجارية المختلفة ،كما ان وفرة شبكات الري الصرف ومحطات معالجة المياه وتحليتها تسهم في قيام المشارع الزراعية وتحسين الأنتاج الزراعي.ان الاستثمارات في البنية التحتية تضع اسس للتنمية الأقتصادية والنمو،فمن شان مشاريع انشاء الطرق والجسور،وخطوط النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية خلق فرص عمل كما ان هذه المشاريع تساعد بعد انجازها في زيادة ثروة المجتمع ورفع المستوى المعيشي للمواطنين .[3]

ثانيا: مساهمة ودور القطاع الخاص في التنمية الأقتصادية

1- دور واسهام القطاع الخاص بالنمو الأقتصادي :

يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والنامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هدا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، و في هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي و أن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق ،فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص و تنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى

---

[1] سمير بو عيسى،اشكالية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسييرالمرافق العمومية بالجزائر،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة الجزائر، مجلد 7،عدد1 ،2020،ص 130.

[2] وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاعلام الداخلي العامة، مفاهيم اقتصادية، السلسلة الاقتصادية، العدد (6)، دار الحرية للطباعة، بغداد، بدون سنة طبع، ص16.

[3] عطا الله بن مسعود ،الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية،مجلة دراسات اقتصادية ، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 18،عدد 2 ،2020 ،ص223.

مجمل الاستثمارات من ناحية و إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، و قد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الخارجية في عدد من الدول المختلفة، كما أن كفاية و إنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية و إنتاجية استثمارات القطاع العام،و توجهت عدد من الدراسات إلى وجود تأثيرا إيجابيا واسعا على النمو مصاحبا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة ليس هذا فحسب، بل أكدت االأبحاث أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة و نصف، و التي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية و النمو الاقتصادي في المجتمعات التي تهيئ البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية.[1] وهذا ماانعكس بالخصوص في تزايد الإتجاه في العديد من الدول بدايةالثمانينيات من القرن الماضي نحو عملية خصخصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطا ع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الإقتصادي، وقد جاء هذا التحول انطلاقا مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام وذلك كما يأتي :[2]

1- ارتكاز نشاطه الإقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الإجتماعي ذي الخلفية السياسية على الهدف الإقتصادي في نشاطاته.

2- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.

3- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفيرالحوافزلعنصرالعمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.

4- الإدارة الكفوءة للنشاط الإقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية .

5- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والإبتكار والتجديد في النشاط الإقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

2 - دور واسهام القطاع الخاص في توفير فرص العمل والتشغيل

ان للقطاع الخاص اسهاما في خلق فرص عمل و تحسين ظروف العمل، ويمكن للدولة أن تشجع هذا الدورمن خلال مؤسسات التعلم والتدرب ،إذ أن التعلم و التدرب يعملان على رفع إنتاجةعنصر العمل و تزايد رغبة القطاع الخاص في توظيف المزيد من العمال كما أن الدولة تستطع أن تؤثر في قرارات التوظيف للقطاع الخاص من خلال التأثيرعلى عنصر رأس المال، وان توسع وتطور النشاطات الإنتاجة سواء تحسين نوعية المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أو تقنات إنتاج أفضل قد تمكن الدولة أن تسهم في تعزز هذا الدور من خلال

---

[1] مولاي لخضرعبد الرزاق وبونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الأقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر، الجزائر،مجلة الباحث ،عدد7، 2010،ص138.

[2] كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ ، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول " ، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر،2011،ص4. http://org.elon.edu/ipe/Adi%20final.pdf

برامج الدعم المالي والفني، والسياسة الضريبية والتمويل، وتوسع المنافذ التسوقية من خلال اتفاقات تفضيلة مع أطراف أخرى، ومراكز البحث والتطور ونقل التكنولوجا.[1]

وتستطيع ان تساهم مؤسسات القطاع الخاص ،بدور فعال في توفير فرص العمل ،إذ انها من احسن القطاعات الأقتصادية الخالقة لمناصب عمل جديدة ،فهي تتجاوز حتى الموسسات الحكومية الكبيرة في هذا المجال ،ويلقى هذا الدور صدى واسعاً في الدول المتقدمة والنامية ،فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون مؤسسات القطاع الخاص هي الأقدرعلى القضاء على جانب كبير من البطالة ، وان مؤسسات القطاع الخاص تميل الى تكثيف عنصر العمل عنه في مؤسسات القطاع العام اي انها تتطلب استثمارات اقل لكل فرصة في الشركات الصغيرة او الخاصة ، وهذا الأستقطاب تكون نسبته اكبر لقوة العمل حيث يعود الى استخدام هذه المؤسسات تقنيات كثيفة العمالة ، وكذلك من حيث الجانب الاجتماعي المرتبط بها من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات إدارية معينة، ونجد ان هذه المؤسسات تساهم بنسبة كبيرة من اجمالي فرص العمل المتاحة ،وهذه النسبة تختلف من مجتمع لأخر،مما زاد من اهمية القطاع الخاص في هذا المجال .[2]

اما فيما يخص مجال التشغيل فان القطاع الخاص له دور رئيس وهام في عملية التشغيل، انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال ، وذو قدرة تنافسية عالية ويعمل كمولد رئيس للدخل القومي ، ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين ، ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية وكما يطمح الجميع بتوفير حوافزملائمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الدول على المستوى المحلي .فمن منطلق أن القطاع الخاص يقوم بالاستثمارالخاص فهو يؤدي دورا في خدمة المجتمع المحلي والمواطن المحلي،وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في توفيرفرص العمل، ضمن ظروف مهنية مناسبة خاصة، كما أن البطالة وهجرة الأدمغة عنصران أساسيان من بين أهم العناصر التي تعيق تحقيق التنمية المحلية في الدول.كما أن التشغيل يعد أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية وغيرها .[3]

3 - تمويل التنمية الاقتصادية واسهام القطاع الخاص في الأستثمارات:

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها،لذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الأستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان فيها، وهنا تبرزمشكلة ضآلة ونقص معدلات الادخاربهذه الدول كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار،الأمرالذي يدعوها للاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة، وإذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، إلا أنه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها القومية لتوفيرالموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة.ولا شك أن الاستعداد لذلك يتطلب سن التشريعات اللازمة وإقرارالسياسات الملائمة ومتابعة التنفيذ المستمرحتى يمكن الارتفاع بمعدل الادخار القومي

---

[1] فارس شامي وامال ديليمي، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية ،رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر،2017،ص23.

[2] شتوان قادة ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل – دراسة مقارنة بين ولايتي معسكر ووهران، رسالة ماجستيرمنشورة،جامعة وهران،الجزائر ،2013،ص28.

[3] زينب رحماني، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير منشورة،الجزائر، 2015،ص82

ليصل إلى المستوى المرغوب،كما أنه يتطلب ضرورة الفهم الكامل والواعي للبيئة الاجتماعية ومكوناتها الدينية والحضارية والثقافية.[1]

كما يحقق القطاع الخاص استثماراناجحا،اذا كانت سياسته الأستثمارية واضحة ويسهم في توفير الأمكانات وتهيئة الظروف المناسبة للعمل ، لتحقيق اكبر قدر من الأرباح ،بأقل تكاليف وفي اقصر مدة زمنية ممكنة لتفادي التكاليف الأضافية،غير المرغوب فيها فالقطاع الخاص يرى ضرورة بيع المنتجات لتفادي الخسائر التي تعود عليه وولتحقيق الارباح .[2] لذا فان التمويل عملية مهمة جدا في مشاريع المشاركة، اذ تكفي القطاع مسؤولية توفير التكاليف الراسمالية وتحويل هذه المهمة على القطاع الخاص الذي يقوم بتوفيرها بطرق كثيرة، فجزء من التمويل يأتي من راس مال شركة المشروع وهو جزء صغير في العادة، اذا يتم الاعتماد بشكل أكبر في تمويل المشاريع على الاقتراض من البنوك او المؤسسات التمويلية، وفي بعض الأحيان يأتي جزء من هذه القروض من الشركاء في شركة المشروع ولكنه مهما يكن فإنه جزء صغيربالمقارنة مع الأموال المقترضة من المؤسسات التمويلية ، ويعني دخول المقرضين، سواء داخليين او خارجيين، ان يكون تدقيق مضاعف في جدوى المشروع وتفاصيل عقوده، وذلك لضمان إمكانية استرداد الأموال المدينة بالإضافة الى مصروفات خدمة الدين، ولا بد لدراسة التعقيدات المالية من وجود مستشارين ماليين على كفاءة عالية، يدققون في تكاليف دورة حياة المشروع، ويتأكدون من نتائج النماذج المالية، ويفحصون التعاملات المالية، الدائنة والمدينة، وسيناريوهات التعامل، وتأثيرات المخاطر والضرائب والتضخم ومعدلات الخصم، وكذلك آليات الدفع والمخاطر المتعلقة بها. يحتاج القطاع الخاص الى العمل مع بنوك قادرة ومستعدة للتعامل مع هذا النوع من المشاريع، ولأن البنوك دائما متحفظة في تعاملاتها مع المشاريع ذات المخاطر الأعلى، فإن دور الحكومة يأتي هناك لطمأنة المؤسسات التمويلية بإستقرارالعمل بهذا النوع من العقود وتعهدها بالالتزام طالما حقق المتعهدين والمقاولين والمنفذين ما عليهم من شروط تعاقدية،على ان تكون آليات التخارج وانهاء العقود واضحةٌ في هذه الحالة حتى يتمكن القطاع الخاص ومعه البنوك من تقييم حجم المخاطر وحسابها ، وفي الأحيان التي تصعب معها توفير التمويل اللازم لكامل المشروع، تتدخل الحكومة ويتم اقراض القطاع الخاص بشروط ميسرة ، لضمان تقدم وإنجاز المشروع ، وقد يكون تدخل الحكومة من باب سن القوانين اللازمة التي تجمع أموال المستثمرين في محافظ مالية يتم عن طريقها تمويل المشروع ويكون القطاع الخاص بقاعدة اكبر عددا وتنوعا، شريكا في مشاريع التنمية الأقتصادية.[3]

4- اسهام القطاع الخاص في تقديم الخدمات

يعد اسهام القطاع الخاص في تقديم الخدمات سببا رئيسا لدخول في شراكة مع مؤسسات القطاع العام، إذ تسمح مؤسسات القطاع الخاص بتحصيل مردود اعلى للموارد المستخدمة، فإذا كان القطاع العام هومقدم الخدمة، فإن جودة الخدمة أو فعالية الآليات التي تقد م بها الخدمة (تقديم خدمة بأدنى تكلفة) ليست مضمونة، لهذا تلجأ الدولة إلى الشراكة مع القطاع الخاص لاستغلال إمكانيات هذا القطاع في تقديم الخدمة المطلوبة بفعالية من حيث الكم والكيف ، فالمؤسسة الخاصة تراعي جانب الجودة بشكل كبير نتيجة المنافسة كما تسعى لتخفيض التكاليف في نفس الوقت من اجل تعظيم الأرباح، كون الربح هوالهدف الرئيس لها، وإن هذه الشراكة تسمح بتفادي المشاكل

---

[1] جميلة قنادزة، الشراكةالعمومية الخاصة والتنمية الأقتصادية في الجزائر،مصدر سابق،ص68-69.

[2] جودي ليليا ورابية فريال ، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الأقتصادي، مصدر سابق ،ص30.

[3] فيصل الفديع الشريف، محفزات مساهمة الخاص في مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص- ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر كليات الشرف العربي،الرياض ،السعودية،2016،ص14- 15.

البيروقراطية الذي غالبا مايرافق عمل الهيئات العمومية التي تخضع للوائح التنظيمية التي تطيل مدة التنفيذ[1]، يمكن للشراكة أن تأتي بالاختراعات والأبداع في تنظيم تأدية الخدمات ويمكن للشراكة كذلك إدخال تقنيات جديدة وإحداث الوفورات الكبيرة التي غالباً ما تخفض التكاليف أوتحسن من جودة الخدمة ومستواها ، كما يمكن لشراكة القطاع الخاص ان تضع رسوماً على المستخدمين تعكس التكلفة الحقيقية لتقديم خدمة ، كما أنها تمنح الفرص لادخالها خدمات عن طريق مصادر دخل مبتكرة لا يمكن تحقيقها بوساطة الطرق التقليدية في تقديم الخدمات.و كذلك تحقيق الكفاءة من خلال الجمع بين ألانشطة المختلفة مثل التصميم وإلانشاء، ومن خلال المرونة في التعاقد والشراء والاعتماد ألاسرع للتمويل الرأسمالي، والكفاءة ألاكثر في عملية اتخاذ القرار فتقديم الخدمات بكفاءة لا يسمح بحصول المستخدمين على الخدمات بسرعة فقط بل يساعد على تخفيض التكاليف.[2]

5- دور القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية

إن تطوير البنية التحتية له دور كبير في دعم النمو الإقتصادي على المدى الطويل بخلاف تأثيراته على النمو الإقتصادي في المدى القصير إذا ما نظرنا إلى البنية التحتية كإنفاق يتولد عنه بفعل آلية المضاعف زيادة في حجم الناتج. إن أهمية تأثير تطور البنية التحتية على النمو الإقتصادي في المدى الطويل من خلال تأثيرها على انتاجية القطاع الخاص يتجلى من خلال عدها كمورد من موارد العملية الإنتاجية إلى جانب رأسمال القطاع الخاص وعنصر العمل، وأن تطور البنية التحتية سواء ما تعلق بالنقل كالطرق والمطا رات والجسور والأنفاق، وما يتعلق بالطاقة كشبكات الطاقة الكهربائية وإمدادات الغاز الطبيعي، ومايتعلق بإدارة المياه كإمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي والسدود، ما يتعلق بالإتصالات كشكبات الهاتف والإنترنت والبريد والإذاعة والتلفزيون، أو ما يتعلق بإنفاذ القانون كمقرات العدالة والسجون والهيئات الحكومية ذات الصلة، ولها تأثيرها المباشر على جانب العرض في النشاط الإقتصادي ومن ثم على مستوى الديناميكية التي تميزه، إن التأثير الإيجابي لتطور البنية التحتية له حدود ويختلف من دولة لأخرى على حسب درجة تطور بنيتها التحتية، وأنه في الإقتصاديات التي لم تصل فيها البنية التحتية إلى وضعية التشبع ، لديها تأثير تطور البنية التحتية على إنتاجية القطاع الخاص يكون مرتفعا انطلاقا من أن البنية التحتية في تلك الحالة تتميز بالندرة وتوفرها يشكل موردا إضافيا للعملية الإنتاجية ، وذلك يشكل فارقا في تطورالإنتاجية إلى مستوى مرتفع، لكنه ومع استمرار تطور البنية التحتية فإنها تصل إلى مستوى معين لدرجة انخفاض تأثيرها على إنتاجية القطاع الخاص، حيث أن تفسير ذلك هو أن الإنتاجية هي دالة في مجموعة عوامل جوهرية كالإطار التشريعي ووضعية القطاع المالي والمستوى التعليمي لليد العاملة وغيرها من العوامل ،ولا تتحدد فقط وفق تأثير البنية التحتية.[3]

---

[1] محمد بن نعمان وحميد بوزيدة ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية، الجزائر، مجلة الدراسات، الأقتصادية والمالية ،عدد9 ،مجلد2، 2016، ص189.

[2] مها ناصر السدرة ونورة ناصر الدوسري،عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،السعودية، مجلة العلوم الأقتصادية والادارية والقانونية،عدد 5 ،مجلد 3، 2019،ص84.

[3] كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الأقتصادية في تحقيق النموالأقتصادي- بين تحفيز الطلب اوتطوير العرض،اطروحة دكتوراه منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر ،2014،ص154.

الفصل الثاني

نظرة تحليلية حول بعض التجارب الدولية في تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المبحث لأول

التجربة المصرية

المبحث الثاني

التجربة الجزائرية

المبحث الثالث

التجربة الصينية

تمهيد:

تعد الشراكة مفهوماً مهما في عديد من المجالات و ركيزة أساسية لتطوير مشروعات البنية الأساسية ، وهو ما تسعي إليه برامج الشراكة من تنسيق للجهود المبذولة للقطاعين العام والخاص ، وظلت الحكومات في كل البلدان الصناعية والنامية علي مدى عقدين من الزمن تستخدم أنظمة مشتركة بين كلا من القطاعين العام والخاص لتنمية الاستثمار في البنية الأساسية وتحسين مستوى تقديم الخدمات .وفي هذا الفصل سيركز البحث علي بعض التجارب الدولية في تطبيق مشروعات الشراكة وذلك للاستفادة من هذه التجارب وإلقاء الضوء علي أهم المشاكل والمعوقات التي واجهت هذه المشروعات في تلك الدول وسبل مواجهتها والعمل على الاستفادة من الإيجابيات لهذه التجارب عند التطبيق على الواقع في تلك الدول التي سوف ندرسها .

المبحث الأول
التجربة المصرية

تعد مصر واحدة من الدول الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على رأس جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي المصري من أجل زيادة مشاركة القطاع الخاص في الخدمات العامة من خلال زيادة إنفاق القطاع الخاص مقابل الإنفاق العام[1].

ولقد حرصت مصر على تضمين التشريعات الخاصة بهذا النوع من العقود بتعريفاً محدداً لها، ولقد عرف عقد المشاركة في المادة (1) من قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة رقم 67 لسنة 2010 بأنه: " عقد تبرمه الجهة الإدارية مع شركة المشروع، وتعهد إليها بمقتضاه بالقيام بكل أو بعض الأعمال المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون والمتمثلة في تمويل وإنشاء وتجهيز مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وإتاحة خدماتها أو تمويل وتطوير هذه المرافق، مع الإلتزام بصيانة ما يتم إنشاؤه أو تطويره، وتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة حتى يصبح المشروع صالحاً للإستخدام في الإنتاج أو تقديم الخدمة بانتظام طوال فترة التعاقد".[2]

وبناءا على ما سبق في ضوء التجربة المصرية سوف نتناول بالشرح والتحليل العناصر التالية :

أولاً: الإطار المؤسسي والتنظيمي لعملية الشراكة في مصر.

ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاعين في مصر

ثالثاً: مؤشرات توجه مصر نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رابعاً: بعض نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر.

خامساً: عقبات الشراكة مع القطاع العام في مصر.

أولاً: الإطار المؤسسي والتنظيمي لعملية الشراكة للقطاعين العام والخاص في مصر:

ينظم مشروع القانون الإطار المؤسسي المنوط به إبرام واعتماد عقود المشاركة ومتابعة تنفيذها حيث يقضي بالآتي[3]:

1- إنشاء اللجنة العليا للمشاركة برئاسة مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين بحيث تكون هذه الجهة المسؤولة عن رسم السياسات القومية وإصدار التعليمات والمعايير العامة للمشاركة واعتماد العقود الانموذجية والدراسات واقتراح الآليات لدعم وتمويل مشروعات المشاركة ومتابعة إجراءات توفير المخصصات المالية وكذلك متابعة المشروعات.

2- إنشاء الوحدة المركزية للمشاركة بوزارة المالية والتي يناط بها تقديم الدعم الفني المرتبط بمشروعات المشاركة ومتابعة إجراءاتها قبل وأثناء الطرح وحتى اتمام تنفيذ العقود كما تقوم الوحدة بإصدار دليل تطبيق هذه التعاقدات وتصميم نماذج نمطية لها وتحديد المستندات المطلوبة لإعداد دراسات الجدوى وطلب التقدم للعطاءات وتوزيع المخاطر وغيرها.

---

[1] مجاهد سيد احمد، واخرون، واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر- دراسة تحليلية،مصدر سابق ،ص7.

[2] سيف باجس الفواعير ، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص - مفهومها وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة، المجلة الدولية للقانون، الدوحة ،قطر ،المجلد 22، العدد 3، 2017، ص 1.

[3] شكري رجب العشماوي ،الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مصر ضرورة اقتصادية : دراسة تحليلية ، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول،2011، ص 500.

ولذلك يشمل الإطار المؤسسي والتنظيمي اللجنة العليا لشؤون المشاركة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المختصين بالشؤون المالية والاستثمار والتنمية الاقتصادية والشؤون القانونية والإسكان والمرافق والنقل، والوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص ضمن هيكل وزارة المالية، إضافة إلى لجنة دائمة تُشكل من وزارات المالية والتخطيط والوزارات المعنية.

تتولى اللجنة العليا رسم سياسة قومية موحدة للمشاركة مع القطاع الخاص وتحدد أطرها وأهدافها وآلياتها والنطاق المستهدف لمشروعاتها، واتخاذ القرار باعتماد وتطبيق نظام المشاركة على مشروعات المشاركة استناداً إلى التقارير التي تعرضها الوحدة المركزية للمشاركة حول نتائج الدراسات الأولية من جدوى طرح المشروع بنظام المشاركة وهيكلة المشروع.

وتتولى الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص تلقي المقترحات حول مشاريع الشراكة، وتقديم الدعم الفني للجهات الإدارية في مراحل الدراسات للمشروعات وإجراءات طرحها والتعاقد عليها، وتقديم المشورة الفنية والقانونية للجنة العليا لشؤون المشاركة، وتعيين استشاري" طرح المشروعات"، كما تختص برسم ومتابعة إجراءات طرح وإبرام عقود المشاركة وتنفيذها، وتُشكل لجنة دائمة من وزارات المالية والتخطيط والوزارات المعنية، ناط بها اختيار مشروعات المشاركة ووضع خطة طرحها لخمس سنوات قادمة [1].

ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر

تعد شراكة القطاعين العام والخاص نموذجاً متطوراً لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة، ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة في مصر الى مايأتي[2]:

1- عدم قدرة الدولة المصرية على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.

2- عدم وجود حدود فاصلة بين قطاع الأعمال والقطاع الحكومي.

3- التغير التكنولوجي والأقتصادي المتسارع قد أتاح الفرص لتخفيض تكاليف الإنشاءات ومن ثم تخفيض التكلفة الإجمالية للمشروع.

4- ضغوط المنافسة المتزايدة وكذلك انخفاض معدلات النمو، وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.

5- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام، بسبب تعدد المجالات والمشروعات المراد تنفيذها.

6- تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ، ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية، وعجز الموازنة العامة للدولة المصرية ومن ثم عدم قدرة الحكومة على القيام بمشروعات اجتماعية.

7- زيادة الفعالية والكفاءة من خلال الأعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.

8- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشكلات ذات العلاقة.

9- التوسع في إتخاذ القرارات لخدمة الصالح العام.

---

[1] أحمد أبوبكر بدوي، أسماعيل ، طارق عبدالقادر،أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، مصدر سابق ، ص 21

[2] محمد عبد العال عيسى ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور،مصدر سابق ، ص 44.

10- تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة مع سعي الحكومة المصرية لإشراك القطاع الخاص وتوظيف موارده في مجالات الخدمات العامة.

ثالثاً: مؤشرات توجه مصر نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

هناك عدة مؤشرات ادت الى تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر ومن ضمنها مايأتي[1]:

1- اسهام القطاعين العام والخاص بالنمو الأقتصادي في مصر :

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومة المصرية اعتماداً على أن عملية النمو الاقتصادي تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشروعات بمختلف أنواعها.هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وتطور البنية الأساسية، فأن عدم توافر البنية الأساسية وقلة كفاءتها يعني عدم تحقيق نمو اقتصادي أكثر سرعة، وفى المقابل تساعد البنية الأساسية الفعالة في خلق فرص العمل وتشجيع التجارة والاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة الإنتاجية والنمو في قطاع الأعمال، ويوجد تاثيرايجابي ومهم للشراكات بين القطاعين العام والخاص على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد[2].

---

[1] هانى أحمد خليل ، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى مصر: تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية"، مصدر سابق،ص 14.

[2] *Sallam, Alyaa Hamed , The Impact of Public-Private Partnerships on Egyptian Economic Growth: A Comparative Study, Scientific Journal of Business and Environmental Studies, Faculty of Commerce, Suez Canal University,2015 ,Vol.6, p.19*.

جدول (1) مساهمة الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو القطاعين العام والخاص في مصر للمدة(2004-2005)

(بالمليون جنيه)

السنة	الناتج المحلي لاجمالي (1)	القطاع العام (2)	معدل النمو (3)	القطاع الخاص (4)	معدل النمو (5)	نسبة القطاع العام الى(*GDP*) (6)	نسبة القطاع الخاص الى(*GDP*) (7)	مجموع نسبة اجمالي القطاعيين (8)
2004	*380846.2*	*129889*	-	*250957*	-	*0.34*	*0.66*	*1.00*
2005	*400427.4*	*135893*	*4.62*	*264534.7*	*5.41*	*0.34*	*0.66*	*1.00*
2006	*426149.9*	*141780*	*4.33*	*284370.4*	*7.50*	*0.33*	*0.67*	*1.00*
2007	*456194*	*150207*	*5.94*	*305987.3*	*7.60*	*0.33*	*0.67*	*1.00*
2008	*761373.4*	*282627*	*88.16*	*478746.6*	*56.46*	*0.37*	*0.63*	*1.00*
2009	*796849.3*	*295447*	*4.54*	*501402.2*	*4.73*	*0.37*	*0.63*	*1.00*
2010	*837770.3*	*310254*	*5.01*	*527516*	*5.21*	*0.37*	*0.63*	*1.00*
2011	*853970.2*	*319640*	*3.03*	*534329.8*	*1.29*	*0.37*	*0.63*	*1.00*
2012	*873054.3*	*375889*	*17.60*	*54165.4*	*-89.86*	*0.43*	*0.06*	*0.49*
2013	*1539594.3*	*564640*	*50.21*	*944654.3*	*1644.02*	*0.37*	*0.61*	*0.98*
2014	*1571647.7*	*566432*	*0.32*	*672215.4*	*-28.84*	*0.36*	*0.43*	*0.79*
2015	*1825700*	*633465*	*11.83*	*1162135*	*72.88*	*0.35*	*0.64*	*0.98*
2016	*1605200*	*641686*	*1.30*	*1263514.3*	*8.72*	*0.40*	*0.79*	*1.19*
2017	*1974185.9*	*650115*	*1.31*	*1324070.9*	*4.79*	*0.33*	*0.67*	*1.00*
2018	*3588442.5*	*1108156*	*70.46*	*2480286.6*	*87.32*	*0.31*	*0.69*	*1.00*
2019	*3783786.7*	*1169580*	*5.54*	*2614209.5*	*5.40*	*0.31*	*0.69*	*1.00*
2020	*936455*	*256990*	*-78.03*	*679465.1*	*-74.01*	*0.27*	*0.73*	*1.00*

المصدر/ العمود (1-2-4)البنك المركزي المصري، التقريرالسنوي للمدة 2004- 2020 والعمود(3-5-6-7-8) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة السابقة . معدل النمو السنوي وفق الصيغة : $\boldsymbol{R = \frac{Yt-Y0}{Y0} * 100}$

من خلال الجدول (1) يمكن ملاحظة اسهام كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي في مصر إذ بلغ القطاع العام (*129889*) عام 2004 وبنسبة (*0.34*)من الناتج المحلي الإجمالي أما القطاع الخاص (*250957*) وبنسبة (*0.66*) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام وهي أقل نسبة مشاركة للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة ومن ثم أخذت هذه النسب بالتزايد ولكن بنسب متفاوته فالقطاع العام أخذ بالتزايد طيلة مدة الدراسة 2004-2019 وبمعدلات نمو متفاوتة إذ بلغ القطاع العام (*135893*) عام 2005 وبمعدل نمو (*4.62%*) وبنسبة (0.34) من النلتج المحلي الإجمالي وستمر هذا التزايد بمعدلات النمو ليبلغ اعلى معدل نمو للقطاع العام (*88.16%*) عام 2008 وبنسبة (0.37) من الناتج المحلي الإجمالي وقد تراجع معدل النمو خلال عام 2009 إذ بلغ (*4.54%*) متأثرا بالازمة المالية العالمية عام 2008 ومن ثم تزايد القطاع العام خلال عام 2010 (*310254*) مليون جنية وبمعدل نمو(*5.01%*) وبنسبة (*0.37*) من الناتج المحلي الإجمالي وقد أخذ بالتراجع عام 2011 أذ بلغ (*319640*) مليون جنية وبمعدل نمو(*3.03%*)وبنسبة (0.37) من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى هذا التراجع الى تغير النظام في مصر وقد أخذ بالتزايد بعد عام2013 إذ بلغ (*564640*) مليون جنة وبمعدل نمو (*50.21%*) بعد تشكيل الحكومة الجدية وعودة النظام وقد أستمر بالتزايد طيلة المدة (2013-2019) ومن ثم أخذ بالتراجع عام 2020 إذ بلغ (*256990*) وبمعدل نمو (*78.03-%*) وبنسبة(0.27) من الناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا التراجع الى الازمة العالمية التي خيمة بضلالها (كوفيد19).

أما القطاع الخاص أذ كان أكثر تأثرا بالازمات العالمية والمحلية إذ نلاحظ أن القطاع الخاص طيلة المدة 2004-2011 ومن ثم أخذ بالتراجع وبمعدل نمو سالب عام 2012 أذ بلغ (*54165.4*) وبمعدل نمو (*89.86-*%) وبنسبة (0.06) من الناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا التراجع في القطاع الخاص الى الاضطرابات والمظاهرات خلال هذا العام والذي تلاه أدارة الدولة من قبل الإدارة العسكرية في مصر عام 2013 وقد شهد القطاع الخاص تحسنا خلال هذا العام إذ بلغ (944654.3) وبمعدل نمو (1644.02%) وبنسبة (0.61) من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم أخذ بالتراجع عام 2014 إذ بلغ (*672215.4*) وبمعدل نمو سالب (*28.84-*%) وبنسبة (0.43) ومن ثم أخذ بالتزايد خلال المدة 2015-2019 ومن ثم أخذ بالتراجع مرة أخرى عام 2020 وبمعدل نمو سالب نتيجة للازمة العالمة (كوفيد 19) إذ بلغ (*679465.1*) مليون جنية وبمعدل نمو (*74.01-*%) وبنسبة (0.73) من الناتج المحلي الإجمالي.

2- اسهام القطاعين العام والخاص في توفير فرص العمل والتشغيل في مصر:

تسهم الشراكة في مصر بين القطاعين العام والخاص في ايجاد فرص العمل وتوفير خدمات افضل بأقل التكاليف مما يحقق التنمية الاقتصادية ومن ثم تحقيق تنمية شاملة مستدامة في مواجهة الفقر والحد من البطالة في مصر مما يؤدي الى تنمية اسواق رأس المال وتطويرها وزيادة القدرة التنافسية، ويمكن توضيح ذلك من خلال التعرف على نسب اسهام القطاعين في توفير فرص العمل والتشغيل على النحو الأتي: [1]

[1] *النشرات السنوية لإحصاء العاملين بالقطاع العام، الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء الرسمي، من يناير 2005وحتى 2020*.

جدول (2) نسبة الانشطة العقارية ونسبة القطاع العام والخاص في مصر للمدة 2005-2020

السنة	الانشطة العقارية القطاع العام	الانشطة العقارية القطاع الخاص	نسبة القطاع العام للانشطة العقارية%	نسبة القطاع الخاص للانشطة العقارية%	معدل القطاعين في الانشطة العقارية%
2005	*614*	*14527*	*3.6*	*3.9*	*3.9*
2006	*636.4*	*14941*	*3.6*	*3.8*	*3.8*
2007	*664.8*	*15589*	*4.5*	*4.3*	*4.3*
2008	*911.2*	*20805.6*	*3.7*	*3.7*	*3.7*
2009	*941.7*	*21589.7*	*2.2*	*3.8*	*3.8*
2010	*975*	*22511*	*3.5*	*4.3*	*4.2*
2011	*1002*	*23251*	*2.8*	*3.3*	*3.3*
2012	*1043*	*23116*	*4.1*	*3.2*	*3.2*
2013	*1679.1*	*37961.7*	*3.4*	*4.3*	*4.2*
2014	*1766.6*	*40841.6*	*7.2*	*7.6*	*7.6*
2015	*1647.4*	*170518*	*4.1*	*2.7*	*2.7*
2016	*2016.4*	*176466*	*3.7*	*4.6*	*4.6*
2017	*2100*	*188798*	*4*	*5.7*	*5.2*
2018	*3751.2*	*367860*	*3.3*	*3.7*	*3.7*
2019	*3886.5*	*381805*	*3.6*	*3.6*	*3.6*
2020	*945.9*	*94550.8*	*3.6*	*4.8*	*4.8*

المصدر:البنك المركزي ،التقرير السنوي من2005 وحتى 2020.

ومن الجدول السابق رقم (4) نلاحظ أن نسبة اسهام القطاعين العام والخاص في توفير فرص عمل عام 2005 بلغت (3.9 %) وقد أخذ بالتزايد وبمعدلات متفاوتة ويعود هذا الارتفاع الى الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها ، والإصلاحات الضريبية وتوفير فرص أستثمارية إذ أوضح تقرير (الاونكتاد) أن التدفقات الاستثمارية الى مصر قد بلغت (10) مليار دولار وهذا ما أنعكس على زيادة توفير فرص العمل [1] وقد استمر هذا الارتفاع لغاية 2011 إذ سجل تراجعا للمدة 2011- 2012 ويعود هذا التراجع الى الاضطرابات السياسية في مصر وخروج المظاهرات المطالبة بأسقاط النظام مما أنعكس على تراجع الاستثمار الأجنبي في مصر بحو (93%) لاسيما العجز الكبير في الموازنة المصرية الى نحو 161 مليار دولار عام 2011 [2] ومن ثم أخذ بالارتفاع معدل اسهام القطاعين العام والخاص في توفير فرص العمل والتشغيل في الأنشطة العقارية للمدة 2013-2014 ليبلغ أعلى مسوى له طيلة مدة الدراسة عام 2014 إذ بلغ (7.6%) ويعود هذا الارتفاع الى الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية بعد استقرار الأوضاع السياسية في البلاد. ومن ثم أخذت فرص العمل والتشغيل في الأنشطة العقارية بالتراجع عام 2015 وهو أقل مستوى وصلت اليه طيلة مدة الدراسة أذ بلغ (2.7%) ويعود هذا التراجع الى التأثر بالازمة العالمية عام 2015 وتراجع أسعار النفط .أما في عام 2020 فقد ارتفعت نسبة اسهام القطاع الخاص في توفير فرص العمل والتشغيل حيث بلغت نحو4.8 % بعد أن شهدة تراجعا في عامي 2018-2019 .

[1] - التقرير الاستثماري العالمي 2007 ، (الاونكتاد) http:documents 1 worldbank.org

[2] البنك المركزي المصري،التقرير السنوي التطورات الاقتصادية المحلية، سنة 2011و2012.

3- مساهمة القطاعين العام والخاص في الاستثمارات في مصر:

يجذب مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص الاستثمارات ، إذا كان مستدامًا وقابلا للتطبيق ماليًا ومربحًا ، لذلك ، لتأسيس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد ، يجب أن يتواجد السوق بطريقة تسمح لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بجني الأرباح ، والقطاع الخاص لديه النية للمشاركة ، والسوق المالي لديه الإرادة للاستثمار ، وهناك ثلاثة عوامل مهمة حاسمة لنجاح مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص أولاً ، وجود ظروف اقتصادية كلية تؤدي إلى استقرار سعر الصرف ، فضلاً عن انخفاض معدلات الفائدة والتضخم ، ثانياً وجود سياسة اقتصادية سليمة تؤدي إلى النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة واستقرار الأسعار [1]. كما تعد الشراكة مصدرا جديدا لاستثمار المزيد من رؤوس الأموال الخاصة في مشروعات تعود بالنفع العام على جموع المواطنين في ظل تقليل الإنفاق الحكومي وتخفيض المخاطر التي تتحملها أجهزة الإدارة العامة [2].

جدول (3) يبين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمارات في مصرللمدة (2004-2020)

القيمة بالمليار جنيه

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	التكوين الراسمالي الأجمالي	معدل النمو الأجمالي الراسمالي%
2004	380846.2	70	–
2005	400427.4	75.7	11.3
2006	426149.9	85	13.3
2007	456194	112	31.8
2008	761373.4	179.3	15.5
2009	796849.3	163	9.1-
2010	837770.3	169.9	4.2
2011	853970.2	168.3	4.4-
2012	853970.2	186	8
2013	1539594.3	233.3	9.6-
2014	1571647.7	244.1	4.6
2015	1825700	271.5	8.6
2016	1605200	302	11.2
2017	1974185.9	336.2	11.3
2018	3588442.5	613.3	15.7
2019	3783786.7	693.9	13.1
2020	936455	160	9.8

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ،من 2005 وحتى 2020.

ومن الجدول (3) يتضح انه قد ارتفعت قيمة الأستثمارات الكلية بمعدل 11.3% للسنة المالية 2005، ليصل الى 57.7نسبة الاستثمار،وهذا المعدل هو مجموع قيمة الاستثمار مع التغير في المخزون، لنحصل على الاستثمار النهائي للسنة المالية 2005-2006، وتمثل استثمارات قطاع الأعمال الخاص الجزء الأكبر من اجمالي قيمة الاستثمارات، اما في سنة 2009 قد جاء انخفاض

(1) *Helmy, R., Khourshed, N., Wahba, M., & Bary, A. A. E. Exploring Critical Success Factors for Public Private Partnership Case Study: The Educational Sector in Egypt. Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity,2020 , 6(4), p.7*.

(2) محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور،مصدر سابق،ص 49.

معدل النمو الحقيقي لأجمالي الأستثمارات ،ليسجل مستوى سالبا متأثراً بنقص الأستثمار الخاص ، وسبب ذلك في جانب منه تراجع صافي تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر لمصر، ومن اسباب هذا التراجع ايضاً، انخفاض صافي الأستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة.[1] اما في السنوات 2010 و2011 و2012 فقد بلغت قيمة الأستثمارات (169.9، 168.3، 186) ويعود هذا التراجع الى تردي الأوضاع السياسية وخصوصا في عامي 2011-2012 بعد خروج المظاهرات المطالبة بتغيير النظام لاسيما انخفاض في قيمة الأستثمارات نتيجة لتراجع مساهمة القطاع الخاص في معدل نمو الأستثمار الى 4.2% ، 4.4- %، 8% على التوالي ،وذلك بسبب تراجع انشطة القطاعات الأخرى مثل البترول والغاز ، وكذلك القطاعات العامة التي تراجعت في النمو.[2] وقد أخذ الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات بالارتفاع طيلة مدة الدراسة ليبغ الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى له عام 2019 أذ بلغ (***3783786.7***) مليار جنة أما الاستثمرات لنفس العام فقد بلغت (***693.9***) ويعود هذا الارتفاع الى زيادة أسعار النفط العالمي بعد الازمة العالمية عام 2015 الا أن هذا الارتفاع أخذ بالتراجع عام 2020 متأثرا بالازمة العالمية (كوفيد 19) إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (***936455***) مليار جنية أما حجم الاستثمار فقد بلغ لنفس العام (***160***).

---

(1) البنك المركزي المصري،التقرير السنوي للتطورات الأقتصادية، من 2008 - 2009 ،ص55.

(2) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010 و2011 ،ص64.

جدول (4) توزيع مساهمة القطاع العام والخاص من في مصرللمدة (2005-2020)

السنة	نسبة% الأستخراجات (القطاع العام)	نسبة% الأستخراجات (القطاع الخاص)	نسبة% الصناعات التحويلية(القطاع العام)	نسبة% الصناعات التحويلية (القطاع الخاص)	نسبة %الكهرباء والماء (القطاع العام)	نسبة% الكهرباء والماء (القطاع الخاص)	نسبة الزراعة والري (القطاع العام)	نسبة الزراعة والري(القطاع الخاص)
2005	1	0	5	5	11.3	4	3.5	5
2006	20	24	5	6	15.3	6	3.5	3
2007	4	6	6	8	13.6	6	4.9	4
2008	4	5	7	8	16.4	0.2-	4.3	3
2009	5	12	2	4	13.1	0.2-	3.1	3
2010	0	3	4	5	13.1	1	1.8-	4
2011	0	2	0.6-	1-	10.7	8.1-	3.8	1
2012	0	1	0	1	10.1	1.3-	4.1	3
2013	2.6-	3	2	2	9.3	1	5.3	3
2014	5.2-	7-	6	9	6.7	2	4.8	3
2015	4.6-	2.6-	0.4-	4	7.7	5	6	3
2016	5.5-	4.7-	6	1	11.2	10	5.1	3
2017	2	1	1	4	4.18	4	4.3	3
2018	9	6	4	5	7.5	6	5.4	3
2019	11	8	2	3	4.6	5	5	3
2020	2	3	6	2	4.12	4	5.5	4

المصدر: البنك المركزي المصري ،المجلة الأقتصادية من عام 2005-2020

الجدول السابق رقم (4) يوضح توزيع اجمالي قيمة الاستثمارات الكلية المنفذة على قطاعات النشاط الاقتصادي خلال السنة المالية السابقة 2006 فقد بلغ نصيب قطاع الانشطة الأستخراجية في القطاع العام بمعدل 20% مقارنة بالسنة السابقة وارتفعت الى24% في القطاع الخاص.اما في الجدول رقم (4) وفي السنوات المالية 2008/2007 اسهمت الأستثمارات في زيادة الطلب المحلي والخارجي بمعدل 31.8%، 15.5% .وقد استاثرت القطاعات الصناعية التحويلية ،وتعزى الزيادة في الأستثمارات اساساً الى تصاعد استثمارات القطاع الخاص .وفي السنوات 2010/2009 فقد تراجعت قيمة الاستثمارات بمعدل 10.2% مقابل اسهامات سالبة ، وجاء التحسين في معدل نمو الاستثمارات، كنتيجة اساسية لزيادة اسهام القطاع الخاص في هذا المعدل1% وترتكزمايقرب نصف الاسهامات في القطاعات الصناعية التحويلية ،هذا في حين تراجع اسهام القطاع العام في معدل نمو الاستثمارات بشكل طفيف، في قطاع الزراعة والري و4% الصناعات التحويلية، وفي السنوات 2011 ، 2012 ، فقد زادت الاستثمارات بنسبة ضئيلة عن السنة السابقة ، فقد بلغت قيمة الاستثمارات 5.6% ، 0.7 وهذا التغير اسهم به بعض القطاعات الأقتصادية على الرغم من التراجع في قيمتها، ومن اهم القطاعات التي اسهمت بهذا، هي قطاع البترول الخام والنقل والمال والتجارة، وفي عام 2013 بلغت الاستثمارات في القطاع الخاص الأستخراجي نحو 3%، بينما بلغت الاستثمارات في القطاع العام الاستخراجي 2.6 - %، وفي عام 2014 بلغت الاستثمارات ، في القطاع الخاص من الصناعات التحويلية 8.7%، بينما بلغت الاستثمارات

في القطاع العام من الصناعات التحويلية 6%، وفي عام 2015 بلغت الاستثمارات في القطاع الخاص من الزراعة والري 3 % بينما بلغت الاستثمارات في القطاع العام من الزراعة والري6%، وفي عام 2016 بلغت الاستثمارات في القطاع الخاص الصناعة التحويلية0.6% ، بينما بلغت الاستثمارات في القطاع العام للصناعات التحويلية 6%، و في عام 2017 بلغت الاستثمارات في القطاع الخاص للصناعات التحويلية 1% ، كما هو الحال لبقية القطاعات فقد كانت نسب متقاربة ، وفي عام 2018 بلغت الاستثمارات في القطاع الخاص للقطاعات الاستخراجية 6% والتحويلية 5% بينما بلغت الاستثمارات في القطاع العام للقطاعات الاستخراجية 9 %، والتحويلية 6% ، وفي عام 2020/2019 بلغت الاستثمارات في القطاع الخاص 11% الى 3%، اما في القطاع الخاص فقد بلغت الاستثمارات في 8%، 3% من نسبة الاستخراجات [1].

4- تقديم الخدمات على مستوى القطاعين العام والخاص في مصر:

تهدف مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ورفع العبء الواقع على كاهل ميزانية الدولة[2]، وفيما يلي بيان اسهام القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات من عام 2005 وحتى عام 2020 على النحو التالي[3]:

---

[1] البنك المركزي المصري ،المجلة الأقتصادية ،2005-2020 .

[2] محمد محمد ابو سريع ، دراسة تحليلية لسياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مصر، مجلة الإدارة، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، المجلد 53، العدد 3، 2014، ص 20.

[3] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2006/2005 وحتى التقرير السنوي 2020/2019 .

وادنـاه جـدول يوضـح نسـبة اسـهام القطـاع العـام والخـاص فـي تقـديم الخـدمات فـي مصـر للمـدة مـن (2005 لغاية 2020).

جدول (5) نسب اسهام القطاع العام والخاص في تجارة الجملة والوساطة المالية والبناء والتشييد في مصر .

%

السنة	تجارة الجملة والتجزئة(القطاع العام	تجارة الجملة والتجزئة (قطاع خاص)	الوساطة المالية (قطاع عام)	الوساطة المالية (قطاع خاص)	النقل والتخزين(قطاع عام)	النقل والتخزين (قطاع خاص)	التشييد والبناء(القطاع العام)	التشييد والبناء (القطاع الخاص)
2005	5	5	3	3	6	6.1	4	3.9
2006	5	7	5	5.2	6.4	7.8	12.4	14.3
2007	8	8	7	7.6	7.6	8.1	12	16.4
2008	7	7	8	7.9	7.9	8.2	10.1	15.4
2009	6	6	5	4.5	5	5.7	11	11.5
2010	6	6	5	5	6.2	7.1	11.6	13.2
2011	3	2	2	1.8	3	1.7	4.1	3.8
2012	3	2	2	1.8	2	3	3.2	3.3
2013	3	3	3	2.6	2.7	2.6	4.3	6.1
2014	3	3	3	3.4	3.1	3.1	5.6	5.6
2015	5	4	3	3.5	2.3	4.1	16.2	6
2016	4	5	4	4.5	5.5	5.8	6.3	11.4
2017	5	5	4	4.3	5.7	5.7	9	9.6
2018	4	4	4	3.3	4.2	3.7	9.5	10.1
2019	4	4	4	3.5	4.4	4	6.2	8.8
2020	4	5	4	3.5	4	4.6	8.2	8.1

المصدر : البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، من 2005 وحتى 2020

نلاحظ مما سبق في الجدول (5) انه في عام 2005 بلغت نسبة اسهام القطاع العام في تقديم الخدمات ، من تجارة الجملة 5% ،والوساطة المالية 3% ،والنقل والتشييد3% ، وفي المقابل، بلغت نسبة اسهام القطاع الخاص في تقديم الخدمات ، وفي عام 2006 زادت نسبة اسهام القطاع العام في تقديم الخدمات، نحو للقطاعات المبينة في الجدول بنسبة 2%، وفي المقابل ارتفعت نسبة اسهام القطاع الخاص في تقديم الخدمات تجارة الجملة لتصل نحو7%، وفي عام 2007 ارتفعت نسبة اسهام القطاع العام في تقديم الخدمات لتصل نحو 7% ، لتتساوى مع القطاع الخاص. وفي عام 2008، 2009، 2010، 2012،2011 تراجعت نسبة اسهام القطاع الخاص في تقديم الخدمات متأثراً بالأزمة المالية عام 2008، وكذلك ثورة يناير 2011 ، وفي المقابل ارتفعت نسبة اسهام القطاع العام عن تلك الأعوام بنسبة قليلة مقارنة بالعام الذي يليه ، وفي عام 2013 ، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 بداية تحسن الأوضاع الأقتصادية للدولة المصرية ارتفعت نسبة اسهام القطاع الخاص في تقديم الخدمات ،وفي المقابل تراجعت نسبة اسهام القطاع العام في تقديم الخدمات عن تلك الأعوام ، وفي عام 2019، 2020 تراجعت نسب اسهام القطاع الخاص في تقديم الخدمات وفي المقابل تصاعدت نسبة اسهام القطاع العام في تقديم الخدمات عن تلك الأعوام.

5- اسهام القطاعين العام والخاص في تطوير البني التحتية في مصر:

تعد الشراكة أمراَ ضرورياً لما توفره من تقليل عبء مالي على الميزانية العامة للدول ،وخاصة في مشروعات البنى التحتية ،لما تستوجبه من أموال ضخمة لانجازها [1]، ولقد أثبتت الدراسات التي قام بها البنك الدولي منذ عام ١٩٩٤ م، بأن هناك علاقة قوية بين البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، كما أن هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي ،وتطور مشاريع البنية الأساسية، فالنقص في مشروعات البنية الأساسية، وقلة كفاءتها يعيق تحقيق النمو الاقتصادي، كما تواجه المشروعات القائمة مصاعب كثيرة، في ظل غياب خدمات البنية التحتية الأساسية مثل الطاقة، وإمدادات المياه، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطرق، والنقل العام وغيرها [2]. ومن هنا بدأ القطاع العام يلجأ إلى إقامة الشراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ تلك المشروعات، نظرا لأنها تحقق مصالح كلا القطاعين، فالقطاع الخاص يتوافر لديه فرص مجدية للاستثمار، وتحقيق الربح، والقطاع العام، يحقق مصالح الدولة بزيادة الاستثمار، في مشروعات البنية التحتية ،بهدف تقديم خدمات أفضل للمواطنين ،وتطويرها مع الاحتفاظ بملكيتها ، ومع ظهور العجز المالي في معظم موازنات الدول النامية، جعل من الصعب على الدولة توفير الموارد اللازمة ،لتمويل الاستثمارات اللازمة ،لإقامة البنية التحتية، نظرا لضخامة التمويل التي تحتاجه تلك المشاريع، مما فتح المجال أمام القطاع الخاص، متمثلاً في البنوك، والمؤسسات التمويلية الأخرى، وربما يسمح لرأس المال الأجنبي، بالمشاركة حتى يستفاد من خبراته، وقدراته المالية، والإدارية، والتقنية [3]. كما تتميز الشراكة مع القطاع الخاص، في مجال مشروعات البنية التحتية ،بقدرته على توفير مصادر تمويلية جديدة، وإمداد خزينة الدولة بمصادر إيرادات جديدة، وانخفاض مدة وتكلفة تطوير المشروعات، إضافة إلى تحسين كفاءة التشغيل والاستجابة لاحتياجات المستهلكين، وخدمات البنية التحتية أحد المصادر الرئيسة لتوفير التمويل الذاتي، لبرامج تطويرها والتوسع في إنتاجها[4]. كما يعد من المزايا التي يحققها القطاع العام من الشراكة ،في مجال البنية التحتية الزيادة التي تطرأ على الأصول التي يملكها ،بعد انتهاء مدة العقد المتفق عليه بعودة المشروعات إليه قانونياً والتي يترتب عليها تقديم خدمات أفضل، وأرخص لصالح المستهلكين، وما لم يتم تسعير هذه الخدمات، تسعيراً اقتصادياً سليماً يسمح باسترداد التكاليف، مع تحقيق قدر معقول من الربح ، فإن اجتذاب الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية سيكون صعباً[5]. لذلك قامت مصر في عام 2004 بتوزيع ما بين، 5.5 - 7% ،من عائد الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتغطية احتياجات البنية التحتية ،ما بين "استثمار جديد وصيانة" ،بما يمثل تقريباً مبلغ 31 مليار دولار سنويًا، ومن ثم أصبح التحدي الرئيس، هو تغطية الفجوة المالية عن طريق تحريك القطاع الخاص لضخ استثمارات رأسمالية وذلك في ظل سعي مصر إلي توفير 30 - 35 % من احتياجات البنية التحتية عن طريق مشروعات الشراكة[6]. وفي عام 2006 قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة جديدة طويلة الأجل، لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، بهدف التوسع والزيادة في الاستثمارات الخاصة بمشاريع البنية التحتية، وذلك في ضوء خطة الإصلاح الاقتصادي

---

[1] فلة غيدة ، نجاة بن فريحة ، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دراسة تجارب عربية وأجنبية، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد 3، 2021، ص 1063.

[2] هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة الأزهر، العدد الحادي والثلاثون ، الجزء الرابع، 2016، ص 1732.

[3] هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، مصدر سابق، ص 1732-1733.

[4] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، مصدر سابق ، ص 1733.

[5] هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، مصدر سابق، ص 1734.

[6] محمد محمد ابوسريع ، تحليل سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر، مصدر سابق، ص 27.

،واستراتيجية تشجيع استثمار القطاع الخاص ،وزيادة دوره في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الاجتماعية، وذلك من خلال تحفيز إنفاق القطاع الخاص ،مقابل انفاق القطاع العام في هذه القطاعات[1]. ومن ثم فإن المشرع المصري قام بإصدار قانون رقم (14) لسنة 2009 ،بتعديل قانون المناقصات والمزايدات رقم (86) لسنة 1998 ،إذ أضاف مادة نصت على أنه يجوز أن يكون التأمين النهائي للمشروعات التي يتم التعاقد عليها بين الجهات التي تسري عليها أحكام هذا القانون ،وبين القطاع الخاص أو قطاع الأعمال العام في مجال البنية الأساسية ،بما لا يقل عن 2%، ولا يجاوز5% ،من نسبة الأعمال المتفق ،على تنفيذها سنوياً طبقاً للبرنامج الزمني للتنفيذ، ويتم تحديد نسبة التأمين النهائي بالاتفاق مع السلطة المختصة ووزارة المالية قبل طرح المشروع ،ويلتزم صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين المشار إليه خلال ستين يوماً ،من تاريخ إخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ،وقبول عطائه ،ويجوز بموافقة السلطة المختصة مد هذه المهلة بما لا يتجاوز ثلاثين يوماً التي تم إداء التأمين عنها ،وذلك بناء على شهادة تصدرها السلطة المختصة بشرط اداء التأمين النهائي عن الأعمال التي سيتم تنفيذها خلال السنة القادمة[2]. ولذلك تسعى الدولة المصرية لتعزيز فرص التمويل ،وتنويعه واحتواء التحديات التي تواجه الموازنات العامة، من خلال الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص، التمويلية ،والإدارية، والتقنية في تطوير وتوسيع أصول البنية التحتية، والخدمات العامة في العديد من القطاعات كالطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات، والنقل، وغيرها تلبيةً للطلب المتزايد على الخدمات العامة، بإطار برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.وفيما يلي سوف نستعرض نسب مساهمة القطاع العام والخاص في البني التحتية من عام 2005 وحتى عام 2020 في مصرعلى الوجه التالي[3]:

---

[1] محمد محمد ابو سريع ، مصدر سابق، ص 27.

[2] محمد صباح علي ،الإطار القانوني لعقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص، مركز بغداد للتنمية القانونية والأقتصادية، (2021)،متاح عبر:

https://bcled.org/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1

(1) البنك المركزي المصري، المجلة الأقتصادية، أعداد متنوعة من 2005 وحتى 2020.

جدول (6) خدمات التعليم والصحة والمطاعم والفنادق والاتصالات للقطاع العام والخاص في مصر للمدة 2005-2020

%

السنة	خدمات التعليم والصحة (قطاع عام)	خدمات التعليم والصحة (قطاع خاص)	المطاعم والفنادق (قطاع عام)	المطاعم والفنادق (قطاع خاص	الأتصالات (قطاع عام)	الأتصالات (قطاع خاص)	الحكومة العامة (قطاع عام)
2005	1	3	23	24.2	10	9.4	4
2006	6	5	4	4.3	10	10.3	3.4
2007	6	7	13	13.3	14	14.1	3.4
2008	4	5	15	24.4	13	14.9	2
2009	4	4	6	1.2	12	15.8	3.1
2010	5	5	8	12	7.3	16.1	4.3
2011	4	3	4	5.9-	6	6.9	3.7
2012	3	3	4	2.3	1	6.1	2.6
2013	3	3	4	6.7	1.7	6.6	3
2014	3	5	12.3-	27-	3.3	6.7	4.1
2015	3	3	20	16.5	3.6	5,2	2.5
2016	3	4	46.7-	28.3-	8.4	8.4	5
2017	3	4	10	4	12	12.6	3
2018	4	4	39	37.7	11	10.4	1.5
2019	3	4	23	20	17	16.7	2.7
2020	4	5	3	3	16	16	4.5

المصدر : البنك المركزي المصري، المجلة الأقتصادية، أعداد متنوعة من 2005 وحتى 2020 .

ومن الجدول السابق (6) يبين انه في عام 2005 بلغت نسبة اسهام القطاع الخاص في البني التحتية لخدمات التعليم والصحة 3% عل التوالي وفي المقابل بلغت نسبة اسهام القطاع العام في البني التحتية نحو1% وأستمر بالارتفاع ليبلغ أعلى مستوى له طيلة مدة البحث في عامي 2006-2007 أذ بلغت (6%)خدمات الصحة و التعليم في القطاع العام أما القطاع الخاص أذ بلغت (5-7%) ، اما خدمات الفنادق والمطاعم والاتصالات لعام 2005 فقد بلغت (23-24.2-10) على التوالي وقد أستمرة جميع القطاعات بالتزايد وبمعدلات متفاوتة طيلة المدة 2005-2010 الا أن هذا التزايد أخذ بالتراجع عام 2011 متأثرا بالأزمة المالية العالمية، وثورة يناير التي أطاحه بالنظام في مصروقد أخذت نسبة اسهام القطاع العام والخاص في البنى التحتية بالتزايد وبمعدلات متفاوتة طيلة المدة 2012-2020 بأستثناء المطاعم والفنادق في كلا القطاعيين العام والخاص في عامي 2014-2016أذ بلغت معدلات سالبة.

رابعا : عقبات الشراكة مع القطاع الخاص في مصر

هناك بعض العقبات والتحديات التي قد تواجه دعم وترويج وجذب الاستثمار الخاص في تلك المشروعات وتحد من مشاركة القطاع الخاص في مصر ويمكن حصرها في أمور رئيسة وهي[1]:

1. الافتقار إلى وجود قواعد واحكام خاصة بإختيار المستثمر، وأفضل العروض ،وغياب أسس التقييم التي تتفق وطبيعة تلك المشروعات من النواحي المالية والفنية والتشغيلية ، حيث أن الأسس التي يتضمنها قانون المناقصات والمزايدات المصري الحالي ،القانون رقم 89 لسنة 1998 لا يصلح للتطبيق على هذا النوع من المشروعات.

[1] محمد صلاح ، مصدر سابق ، ص96-97.

2. تتضمن بعض التشريعات السارية كقانون التزام المرافق العامة العديد من القواعد التي لا تلائم المبادئ التمويلية والاقتصادية المعاصرة، والتي تتعارض مع طبيعة المشروعات والمرافق العامة الاقتصادية في تطبيقاتها الحديثة، بل وتعد هذه التشريعات في جانب منها طاردة للاستثمار الخاص في مجال المرافق العامة، ومشروعات البنية الأساسية، وهو الأمر الذي أدي بالمشرع إلى إصدار قوانين خاصة تنظم الاستثمار الخاص في بعض القطاعات الاقتصادية الخدمية، كقطاع الكهرباء ،والاتصالات والمطارات مما نتج عنه تعدد التشريعات غير المبررة، ومن ثم المزيد من التعارضات بين التشريعات واللوائح السارية.

3. لا يتعرض التنظيم التشريعي لكافة صور مشاركة القطاع الخاص ،وهو الأمر الذي ألقى بمزيد من الغموض حول أشكال المشاركة الخاصة التي يمكن تطبيقها ،في ظل أحكام القانون المصري.

4. غياب رؤية إستراتيجية موحدة على المستوي المركزي عند معالجة شراكة الاستثمار الخاص في تمويل وتشغيل تلك النوعية من المشروعات وذلك بالإضافة إلى تعدد الجهات المسؤولة عن تنظيم هذه الشراكة وتعدد الموافقات والتراخيص اللازمة بشكل مبالغ فيه وحال ذلك بالطبع دون إتمام العديد من المشروعات.

5. افتقار العديد من القطاعات الاقتصادية المعنية من الخبرة الفنية والمالية والقانونية اللازمة لطرح تلك المشروعات على المستثمرين وتنظيم هذه الشراكة كما افتقرت هذه القطاعات إلى التخطيط الاستراتيجي لاحتياجاتها وأولوياتها، وجدوى هذه المشروعات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية علي حد سواء.

6. ضعف الوعي العام فيما يتعلق بأهمية ومزايا الشراكة في تمويل وتطوير وتشغيل مثل هذه المشروعات وما لهذه الشراكة من آثار ايجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7. ضعف الوعي العام بالأشكال المختلفة للشراكة في مثل هذه المشروعات والاعتقاد السائد بأن المشاركة الخاصة تقتصر فقط على الخصخصة.

لذلك يجب على الحكومة المصرية التعامل مع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمنظور شامل ومهني أكثر لتجنب العقبات السابقة[1] .

[1] Kamel, M., Montaser, A., & Abd El-Rashid, I. (2017, May). Public private partnership in Egypt. In Proceedings of Canadian Society for Civil Engineering Annual Conference (CSCE 2017), 6th CSCE/CRC International Construction Specialty Conference, At Vancouver, BC, Canada ,Vol. 9, p.9.

المبحث الثاني
التجربة الجزائرية

تتجلى الشراكة في الجزائر بشكل واضح مع الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات من القرن الماضي، أو ما يعرف بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، حرر القانون رقم 88-25 الصادر في العام 1988المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية - سقف الاستثمار الخاص، وسمح له بالخوض في جميع المجالات الاقتصادية، ماعدا القطاعات الاستراتيجية ، وتعززموضوع الشراكة بصدور القانون 90 المؤرخ في 1990 المتعلق بالنقد والعرض ويعد بمثابة حجر أساس لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق وتفعيل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي،إذ وضع حداً لاحتكار الدولة للاقتصاد، وأصبحت بموجبه المؤسسات الجزائرية العامة أو الخاصة تخضع للمعاملة نفسها، إذ تم إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص[1].

أولاً: الإطار المؤسسي والتنظيمي لعملية الشراكة في الجزائر:

في إطار مشروع القانون التمهيدي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، هناك مخطط اسناد مهام الإشراف والرقابة للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية،*(CNED)* وهو هيئة وطنية تابعة لوزارة المالية، ولا يوجد جهات أو هيئات وطنية مناط بها مهمة رقابة عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى المستوى المحلي، تسند مهمة مراقبة الشراكة للجان المحلية للبلدية أو اللجان الولائية[2]. لقد تبنت الجزائرسياسات سعت من خلالها لنهوض بالبنية التحتية وترقية الخدمة العامة وإصلاح القطاع العام وذلك بما يتوافق مع النهج المتبني من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق، وكذا محاولة إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية والناشئ بعد تبني النهج المشار إليه، ولعل من بين هذه الاستراتيجيات أو البرامج التنموية نجد:[3]

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي: والذي هو عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز شركة الاستثمار والنمو من جديد، وقد اعتمدت هذا البرامج في الجزائر من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينيات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس جميع القطاعات الاقتصاد الوطني.
2- مخططات البرامج التنموية(2001-2019): تمتد مخططات البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في تجسيد مشروعها التنموي على أربع مدات وهي:المخطط الثلاثي2001–2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)، والمخطط الخماسي الأول 2005-2009 (برنامج التكميلي لدعم النمو)،والمخطط الخماسي الثاني 2010-2014 (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) ، وهذا مما دفع إلى التأكيد على فتح الباب أمام القطاع الخاص لضلوعه بالعملية التنموية، والاستفادة من خبراته بالأخص في المشاريع العمومية، وبهذا فقد تعالت الأفواه من الاقتصاديين والمفكرين المنادين بضرورة وضع شراكة فاعلة بين القطاعين في الجزائر.

---

[1] زياد امحمد، خالدي علي ، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و دورها في تحقيق التنمية في الجزائر : فرص و تحديات، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 8، العدد 1،2019 ، ص 126.

[2] أحمد ابو بكر بدوي،طارق عبد القادر اسماعيل،أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، مصدر سابق،ص 18.

[3] بجقينة ياسين، كنزة مغيش حامة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،الجزائر،مجلد 5،عدد 9، 2019،ص393.

ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر:

مما لا شك فيه بأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعد نموذجًا متطوراً لتحسين أحوال الدولة والوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة، ومن هنا يمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة على النحو الأتي:[1]

1- التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغيرها من المبررات التي أدت لنشوء هذا النظام ومنها:

أ. مشكلة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، والتي تختلف حسب توجه الدولة مع تعالي الأفواه الداعية لتثبيط الانفاق الحكومى.
ب. متطلبات التسيير العمومي الجديد ،والتي تعتمد على اساليب ،وخبرات متوفرة بالقطاع الخاص.
ت. تأثير الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية).
ث. عدم قدرة القطاع العام على تحقيق التنمية المستدامه بمفردة ، فكان من الواجب مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني .
ج. المتغيرات السياسية والاقتصادية المتغيرة مثل العولمة والخصخصة والثورة المعلوماتية .

2- محدودية الموارد ،المالية والبشرية في القطاع العام، وعدم قدرته على مسايره التطورات التكنولوجية بسبب تعدد المجالات والمشروعات التي يتطلب تنفيذها ، ومن ثم فان الشراكة تعمل على تخفيف شدة التنافس بين هذه المجالات ،من خلال تبادل الالتزامات بين القطاعين (الشركاء).

أ. ان الشراكة بين القطاعين،تؤدي الى زيادة الكفاءة والفاعلية،بالاعتماد على الميزة المقارنة وايضاً على تقسيم العمل العقلاني الذي ينتج من تلك الشراكة.
ب. قصور الإدارة العامة: أن اضطلاع الدولة، بإدارة وتقديم هذه الخدمات جعلها محل العديد من الانتقادات ،بسبب الكثير من الممارسات التي أثرت سلبا على القطاع ككل، وعلى جودة الخدمة المقدمة،[2]

ثالثاً: مؤشرات توجه الجزائر نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

1- اسهام القطاعين العام والخاص بالنمو الأقتصادي في الجزائر:

تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تفعيل التنمية الأقتصادية ،من خلال توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية من أجل تخفيف العبء عن القطاع العام، والمساعدة على تأدية القطاعات الاقتصادية نشاطها مما ينعكس إيجابياً على النمو الأقتصادي وايضاً كفاءة الأقتصاد الوطني ، إذ ان للشراكة بين القطاع العام والخاص دوراً بارزاً لتبادل المنافع وتحسين جودة الخدمات العامة [3] ، ونلاحظ ذلك من خلال الجدول الأتي :

---

[1] بجقينة ياسين،كنزة مقيش حامة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر، مصدر سابق، ص390-391.

[2] سهام عليوط،خالد بوجعدار،الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه : دراسة تقييمية لتجربة ولاية قسنطينة، مجلة دراسات اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبدالحميد مهري ، قسنطينة ، الجزائر ، المجلد 4، العدد الأول ، 2017 ، ص 21.

[3] زيان، علي بروجة، أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال المدة (2002-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 299- 304.

جدول (7) الناتج المحلي الاجمالي ونسبة المحروقات والزراعة والصناعة والبناء في الجزائرللمدة (2004 – 2018)
(ملايين الدنانير)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	نسبة الناتج المحلي الاجمالي% (2)	المحروقات (3)	نسبة المحروقات من GDP (4)	الزراعة والفلاحة (5)	نسبة الزراعة منGDP (6)	صناعات خارج المحروقات (7)	نسبة الصناعات من GDP (8)	بناءواشغال عمومية +خدمات المحروقات (9)	نسبة البناء وخدمات المحروقات من GDP (10)
2004	6150.4	_	2319.8	0.38	580.5	0.09	391	0.06	508	0.08
2005	7563.6	22.98	3352.9	0.44	581.6	0.08	420	0.06	564.4	0.07
2006	8520.6	12.65	3882.2	0.46	641.3	0.08	444	0.05	674.4	0.08
2007	9306.6	9.22	4089.3	0.44	704.2	0.08	464	0.05	825.1	0.09
2008	10993.6	18.13	5000.1	0.45	727.4	0.07	520	0.05	956.7	0.09
2009	9 968 .0	-9.33	3109.1	0.31	931.3	0.09	571	0.06	1094.8	0.11
2010	11991.6	20.30	4180.4	0.35	1015.3	0.08	618	0.05	1257.4	0.10
2011	14519.8	21.08	5242.1	0.36	1183.2	0.08	664	0.05	1333.3	0.09
2012	16 208.7	11.63	5208.4	0.32	1421.7	0.09	729	0.04	1491.4	0.09
2013	16650.2	2.72	4968	0.30	1640	0.10	772	0.05	1627.4	0.10
2014	17242.5	3.56	4657.8	0.27	1771.5	0.10	839	0.05	1794	0.10
2015	16591.9	-3.77	3134.3	0.19	1936.4	0.12	920	0.06	1917.1	0.12
2016	17514.6	5.56	3025.6	0.17	2140.3	0.12	979	0.06	2072.7	0.12
2017	18575.8	6.06	3699.7	0.20	2219.1	0.12	1045	0.06	2203.7	0.12
2018	20259.1	9.06	4547.8	0.22	2426.9	0.12	1128	0.06	2346.4	0.12

المصدر/ العمود (1-3-5- 7- 9)التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية في الجزائر من عام 2004 ولغاية 2018 ، والعمود(2-4-6-8-10) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة السابقة . وحسب المعادلة الاتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{القيمة اللاحقة}-\text{القيمة السابقة}}{\text{السابقة القيمة}} \times 100$$

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي هو في انخفاض مستمر حيث انتقل من 22.9% سنة 2005 الى 12.6% سنة 2006، كما ويتراجع في سنة 2007 ويكون 9.2% ، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحرقات ،نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ويقدر اجمالي الناتج المحلي الأجمالي بمبلغ 10993.8 مليار دينار في 2008 مسجلا ارتفاعاً مقارنة مع 2007 بمبلغ يساوي 9306.6 مليار دينار، لقد حققت ثلاثة قطاعات

نمو ايجابيا واقوى من النتائج التى حققتها في سنة 2007 في الوقت الذي يتواجد فيه كل من قطاعات الفلاحة وقطاع المحروقات في حالة ركود، بينما نما قطاع البناء والاشغال العمومية 674.4 في سنة 2006 مقارنة بالسنة المنصرمة 2005 حيث كان 564.4 حيث نما في 2007 ليكون825.1 ، لقد تسارع النمو الأقتصادي بصورة طفيفة في سنة 2010، ازداد اجمالي الناتج المحلي بنسبة اكثر من السنة المنصرفة 2009 ،الذي كان معدل النمو فيه 20.3 ، وقد بقيت قطاعات الخدمات والبناء والاشغال العمومية التي بقيت نشاطاتها مرتفعة .[1]

لقد عرفت كل القطاعات نموا ايجابيا ماعدا تلك المتعلقة بالمحروقات،التي انخفضت قيمتها المضافة ، وحققت القطاعات الأخرى أداءت مرتفعة باستثناء الصناعة التي عرفت ارتفاعا متواضعا. يبقى هذا النمو ايجابيا لكل قطاعات الأنشطة لكنه ضعيف مقارنة مع سنة 2009 كما عرف كل من القطاع الصناعي تراجعا واضحا. في سنه 2010، شهدت جميع قطاعات الأنشطة بأستثناء قطاع المحروقات نموا ايجابياً، غير انه كان الاضعف مما كان عليه في سنه 2010، وفي سنة 2011 ازداد نمو الناتج بنسبة 21.0 مستعيدا بذلك وتيرة تقارب سنة 2010

[1] التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية في الجزائر من سنة 2004 لغاية2010 .

مع ذلك ، ارتفع اجمالي الناتج خارج المحروقات بنسبة اعلى من سنة 2010 . وقد سجلت قطاعات الأنشطة الأخرى خارج المحروقات في سنة 2011 نموا مهما، وقد جرت جميع الخدمات والزراعة والنمو في سنة 2011 في القطاعات بصورة جيدة ،علما ان قطاعي البناء والاشغال العمومية والصناعة حققت اداءات متواضعة بزيادة في قيمتها المضافة، لقد شهد العام 2011 و2012 تناقص في الناتج الاجمالي بأستثناء الخدمات والفلاحة ،فقد حققت اقوى نموا في سنة 2012 بفضل نسبة تساقط الامطار المؤاتية والاسعار الدنيا المضمونة للمنتوجات الاستراتيجة (الحبوب والحليب)، عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا في سنة 2013 ،ويرجع هذا إلى تردد نمو الناتج الإجمالي5.09٪ وانخفاض انتاج المحروقات، قُدّر إجمالي الناتج الداخلي ب 16650.2 مليار دينار بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقر عند نسبة 2.72٪ حقق الإنتاج الفلاحي نتائج معتبرة في سنة 2013 ، من بين كل القطاعات، حقق قطاع الفلاحة أعلى نمو في الحجم اعلى من السنة السابقة من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، تعزز النشاط الاقتصادي في 2015 بوتيرة نمو عالية، اكثر مما كان عليه في سنه 2014. وقد انكمش نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بما فيه الخدمات و الأشغال العامة ، وذلك بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع. في حين، عُو ض هذا الانكماش جزئيا بنمو بناء مشاريع سكنية . أدى ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة والتباطُؤ الواضح في البلدان الناشئة والنامية إلى تراجع النمو للإنتاج العالمي في 2015 ، مخلفاً ضعفا في الطلب على المحروقات ، مما زاد من انخفاض سعر البترول في ظرف فائض في العرض. في سنة 2016، بقي النشاط الاقتصادي الوطني قوياً نسبياً، مدعوما بالنمو المهم لقطاع المحروقات، بلغ إجمالي الناتج 17514.6 مليار دينار، وهو في تراجع طفيف مقارنة بسنة 2015 ،يختلف النمو الاقتصادي في سنة 2016 بشكل متباين جداً عن ذلك المسجّل في سنة 2015 .وقد جرّى أساساً، توسع قطاع المحروقات في سنة 2015، بينما عرفت وتيرة التوسع في القطاعات خارج المحروقات تراجعاً إلى في سنة 2015 في نفس الوقت، كان توزيع النمو في 2016 أقل تجانساً ما بين القطاعات مما كان عليه في سنة 2015 . خلال سنة 2017، تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني، المُقاس بنمو إجمالي الناتج الداخلي، بشكلٍ ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات. من حيث القيمة، يُقدَّر إجمالي الناتج الداخلي ب 18575.8مليار دينار. في حين خارج المحروقات اكتسب نمو إجمالي الناتج الداخلي من جهة أخرى، فأن خارج المحروقات وخارج الفلاحة، يتضح أنّ النشاط الاقتصادي كان أكثر تجانساً بين القطاعات المختلفة مما كان عليه في 2016 ، من خلال عودة الديناميكية خارج المحروقات والفلاحة، كان النمو الاقتصادي في 2017 أقل تبايناً بكثير مما كان عليه الحال في 2016،وانخفض قليلاً في قطاع البناء والأشغال العمومية والرّي، بقي، رغم ذلك مرتفعاً نسبياً ،واستقَر توسع النشاط الاقتصادي الوطني، المُقاس بنمو إجمالي الناتج الداخلي، خلال سنة 2018 ، وكما كان عليه الحال في 2017 ، يغطي هذا النمو في تدفق الثروة المنتجة عدّة فوارق ما بين قطاعات النشاط المختلفة للاقتصاد . يرجع الضعف النسبي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الكلي في 2018 كُلّيًا إلى قطاع خارج المحروقات الذي يندرج تراجع نشاطه خلال هذه السنة ، ضمن مدة الركود الطويلة التي يشهدها هذا القطاع منذ سنة 2006 ، باستثناء التحسن المسجل في سنة 2016 في حين، أدّى كل من الأداء الممتاز لقطاع الفلاحة، الذي استفاد من الظروف الجوية المواتية، والزيادة في نمو قطاع البناء والأشغال العامة والخدمات إلى زيادة نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات من 1045 في 2017 إلى 1128 في 2018 ، رغم تراجع نمو قطاع الصناعة.[1]

2 – اسهام القطاعين العام والخاص في توفير فرص العمل والتشغيل في الجزائر:

[1] التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية في الجزائر من سنة 2004 ولغاية 2018.

ان لمساهمة القطاعين دورا رئيسا ومهما في عملية التشغيل، انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال، ذو قدرة تنافسية عالية يعمل كمولد رئيس للدخل الوطني، ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين، لذلك انتهجت الجزائر في السنوات الأخيرة من القرن الماضي نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص، واستدراك المشاكل الناجمة من إتباع السياسة التخطيطية، صدر قانون يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتسييرها وخصخصتها سنة 2001 فضلا عن التسهيلات والدعم المقدم من الحكومة في إطار دعم الاستثمار الخاص ،من اجل استحداث مناصب شغل جديدة في اطار سياسة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة.[1]

أن الجزائر كانت قد تبنت العديد من اتفاقيات المكتب الدولي للعمل، التي تحدد معايير دولية لوضعية التشغيل ،و علاقات العمل وهذا منذ السنوات الأولى للاستقلال ،و حتى هذه المدة نذكر منها على سبيل المثال الاتفاقية الدولية حول حق التنظيم النقابي (1962) اتفاقية حول المساواة في الأجور (1962)اتفاقية حول تحديد الحد الأدنى لسن العمل (1983) ،اتفاقية حظر عمل الأطفال (2001 ...)، تميزت هذه المرحلة بتبني الدولة مجموعة برامج خماسية (2001-2004) ،(2005-2009)، (ثم 2010 -2014) ،حاولت الدولة من خلالها وبالاعتماد على فوائض مبيعات المحروقات ،أن تستدرك التأخر بمحاولة توفير المناخ الملائم للاستثمار وتطوير البنى التحتية ،و تحسين مستوى المعيشة، بتبني مشاريع مختلفة في مجال السكن ،و الصحة والتعليم وتوفير الماء الشروب...، مع المحافظة على التوازنات الهيكلية للاقتصاد، عبرمنهجية تسيير عقلانية للموارد مكنت من الحفاظ على مستوى تضخم منخفض ،واحتياطي صرف بلغ 200 مليار دولار أواخر 2014 ،مكنت الدولة من التماسك أمام انهيار أسعار البترول سنة 2014 والمستمرة حتى اليوم ،ان قطاع البناء اسهم بشكل إيجابي في إحداث مناصب شغل خلال سنة 2016 ، مما يؤكد انتعاش الانشطة المرتبطة بهذا القطاع .[2] ومن الجدول (8) يمكن ملاحظة السكان الناشطين والعاطلين عن العمل في الجزائر.

---

[1] شهرة عديسة،واخرون ، دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1995-2018) باستخدام نموذج *ARDL* ، مجلة العلوم الانسانية، المجلد: 20 العـــدد:02،سنة 2020 ، ص 479 -498.

[2] مغراوي محي الدين عبدالقادر واخرون ،التشغيل في الجزائر قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية ، مجلـة التنـظـيم و العمـل ، الجزائر، المجلد 7 ، العدد 1، 2018،ص20.

جدول (8) السكان النشطون والمشتغلون فعلا والبطالة في الجزائرللمدة (2004 – 2018)
(اعداد العمال بالآف)

السنة	الناتج المحلي الأجمالي	السكان النشطون	السكان المشتغلون فعلا	العاطلون عن العمل(البطالة)%
2004	*6150.4*	*9780*	*5981*	*17.7*
2005	*7563.6*	*10 027*	*6222*	*15.3*
2006	*8520.6*	*10 267*	*6517*	*12.6*
2007	*9306.6*	*10 514*	*6771*	*11.8*
2008	*10993.6*	*10 801*	*7002*	*11.3*
2009	*9968*	*10 544*	*9 472*	*10.2*
2010	*11991.6*	*10 812*	*9 736*	*10*
2011	*14519.8*	*10 661*	*9 599*	*10*
2012	*15843*	*11 423*	*10 170*	*11*
2013	*16650.2*	*11 964*	*10 788*	*9.8*
2014	*17242.5*	*11 453*	*10239*	*10.6*
2015	*16591.9*	*11 932*	*10 594*	*11.2*
2016	*17514.6*	*12 117*	*10 845*	*10.5*
2017	*18575.8*	*12 298*	*10 859*	*11.7*
2018	*20259*	*12 463*	*11 001*	*11.7*

المصدر: ،التقرير السنوي للتطور الأقتصادي في الجزائر من عام 2004 ولغاية 2018.
المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر .

من الجدول (8) يتضح ان معدلات النمو المحققة لم تكف لإنعاش سوق العمل الذي لم يتمكن حتى من المحافظة على مناصب العمل التي أنشأها، و اختلال العرض للطلب على العمل ونزوح الأيدي العاملة إلى المدن ، كان لتزايد سكان الجزائر تأثير كبير على سوق العمالة والفئة النشطة التي عرفت بدورها وتيرة نمو متسارعة بنحو 250 ألف طالب عمل جديد سنويا كل هذه العوامل ساهمت في تنامي الفئة النشطة التي بلغت 463000 12 فرد سنة 2018 مجزئة بين الذكور والإ ناث بـ 10028000 و000 2435 على الترتيب، كما انفرد سوق العمل الجزائري خلال هذه المدة ببطالة نوعية ومتصاعدة في أواسط الفئات الشبابية نتيجة تزايد مجموع اليد عاملة النشيطة من 978000 إلى 12463000 مابين 2004 و 2018 أي ما يناسب نسبة انتقال من 8,27 %إلى أكثر من 40 %خلال المدة ذا ، وهذا الأمر الذي يعكس مجموع عمالة شغلية متزايدة منتقلة خلال المدة ذا من 6684056 عاملا أي ما مقداره 2,21 %من معدل التشغيل إلى 11001000 فرد أي ما نسبته 8,36% كمعدل تشغيل وهي نسبة بقيت حكر على الرجال بنصيب (1.60%للذكور و2,13 % للإ ناث)، وتزايد الفئة النشطة بنسبة بلغت في المتوسط 45 %ما بين 2005 -2018، بسبب معدلات النمو السكاني التي فتحت بالتوافد إلى سوق العمل.[1]

3- اسهام القطاعين العام والخاص للاستثمارات في الجزائر:

[1] بلعربي عبد القادر ، واخرون ، سوق العمل ومشكلة البطالة في الجزائر،المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلّد 20 ، العدد 20، سنة 2020 ، ص11.

يكشف تطور الصناعة في الجزائر سيطرة القطاع العام على ما يقارب 80 % من مجموع المؤسسات النشطة في المجال الصناعي على الاقل حتى بداية التسعينيات ، لقد جاءت مختلف الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية وهو الامر الذي اعطى دفعا لإعادة الاعتبار للمؤساسات الخاصة. لقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الانتاجي، كإحدى الوسائل المهمة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفعيل آليات السوق ،فأصبحت المؤسسات الخاصة مهيمنة على الكثير من الأنشطة الإقتصادية وتوسعت استثماراتها إلى مختلف الصناعات .[1]

لقد انتهجت الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها الى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الأستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاع الأقتصادي،كما ان الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الأقتصادية اكتسبت خبرة لايستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الأستثمارات ،فبعدما كان التشريع الخاص بالأستثمارات يأخذ اساسا بعين الاهتمام قيمة رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر،لكن شيئاَ فشيا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجية الأستثمارات وفقاَ لثلاثة محاور اساسية :

أ- مشاريع خالقة لمواطن الشغل ، ونحو القطاعات الخالقة لموطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة والصغيرة) ثم نحو انشطة الصناعات التقليدية والحرفية،والمهن الصغرى التي تخلق عادة اقل من عشرة مناصب شغل.

ب- تفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات كبيرة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات مهمة للمناطق المراد ترقيتها.

ج- قد لاقت الانشطة التصديرية المتعلقة بالموارد الخارجية تشجيعا كبيرا في كل القوانين المالية والسنوية وفي قوانين الأستثمار المتعاقبة، وذلك بسبب الأحتياجات المتعلقة للموارد الخارجية.[2]

ومن الجدول (9) يمكن معرفة اسهام القطاعين العام والخاص في الاستثمار في الجزائر.

جدول (9) الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار في الجزائرللمدة (2004- 2018) .

---

[1] طالم علي، كافي فريدة ،جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني تسليط الضوء على الفترة 2002 -2016، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الثاني ، الجزائر ، ديسمبر 2017،ص258.

[2] منصوري زين، واقع وافاق سياسة الأستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،الجزائر ،جامعة الشلف ،عدد 2 ،ص128 ،ص129.

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	معدل نمو GDP (2)	الاستثمار الخام (3)	نسبة الاستثمار من GDP (4)
2004	6150.4	_	2046.7	0.33
2005	7563.6	22.98	2395.4	0.32
2006	8520.6	12.65	2583.9	0.30
2007	9306.6	9.22	3220.4	0.35
2008	10993.6	18.13	4113.6	0.37
2009	9968	-9.33	4672.6	0.47
2010	11991.6	20.30	4968.1	0.41
2011	14519.8	21.08	5504.9	0.38
2012	15843	11.63	5938.4	0.37
2013	16650.2	2.72	7227.1	0.43
2014	17242.5	3.56	7860.9	0.46
2015	16591.9	-3.77	8485.4	0.51
2016	17514.6	5.56	8893.5	0.51
2017	18575.8	6.06	8925.4	0.48
2018	20259	9.06	9543.9	0.47

المصدر/ العمود (1-3)التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية في الجزائر من عام 2004 ولغاية 2018 ، والعمود(2-4) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة السابقة .

من الجدول (9) يمكن ملاحظة زيادة ملحوظة في الاستثمار وبمدلات نمو متفاوتة طيلة مدة الدراسة إذ سجلت السنوات 2004 - 2009 نسبة تراوحت بين (33 –47%) من الناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا الى اتخاذ الحكومة اجراءات وبرامج عدة لدعم الاستثمار ،ومن ضمنها البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 .[1] ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، اما في الاعوام 2010 - 2014 فقد بلغت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الجمالي (0.41، 0.46) %على التوالي إذ أعتمد برنامج توطيد النمو الخاص في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة ، وهو ما يعكس الإدارة السياسية في مواصلة دينامكية الاعمار الوطني من خلال استكمال المشاريع الجاري انجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، مثل الطرق، والسكك الحديدية ،والسدود ،وهو مايعكس حرص الحكومة على تثمين وتطويرالاقتصاد الوطني، ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن ، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي ،من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي ، اما في الاعوام 2015 – 2018 فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا في الاستثمار وسبب ذلك يعود الى زيادة الاستثمارات الاجنبية في البلد مما ادى الى زيادة استثمارات الدولة وأن كانت نسبت الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت للمدة 2017-2018 .

4- تقديم الخدمات على مستوى القطاعين العام والخاص في الجزائر:

إن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تعد من أهم الآليات التي تسهم في تحقيق دور إيجابي وفعال للنهوض بتحسين وتقديم الخدمات العامة وذلك إذا ما تم استغلالها بالشكل الذي يحقق هذه الأخيرة في ظل ما يسعى القطاع الخاص إلى تحقيقه من أهداف ربحية لا تراعي المصالح العامة للمواطنين الا بوصفها جزءا من

[1] بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس، الجزائر،2019،ص54.

الأهداف المالية للمؤسسات الخاصة ، ويمكن أن تبرز هذه الفعالية بشكل أكثر وضوحاً إذا ما علمنا ان القطاع الخاص بما يتيحه من موارد بشرية وقدرات عالية النوعية فإنه يتحمل قدراً من المسؤولية في مجال تحقيق التنمية وهو في إطار تحمله لهذه المسؤولية يستطيع أن يحقق الشفافية في الكثير من القطاعات وذلك لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الاحصائيات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات[1] .ولذلك تسهم الشراكة في تحسين الخدمات العامة من خلال:

أ. تطوير الخدمات المقدمة، والرفع من مستوى جودتها من أجل تحقيق رفاهية المواطنين.

ب. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتوسيع نطاق الخدمات ،وذلك من خلال الزيادة في استثمار الموارد، وتوسيع نطاق الخدمات وتحسين الخدمة المقدمة لأفراد المجتمع وتحقيق مستويات عالية ،من الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة.

ت. إدخال تقنيات جديدة، تقوم على تحسين الخدمات العمومية.

ث. انجاز المشاريع في أقل وقت ممكن.

ج. الحد من البيروقراطية، والحد من الفساد الإداري.

جدول (10) تقديم الخدمات وخدمات خارج الادارة العامة في الجزائر للمدة (2004- 2018).

الوحدة :مليار دينار

السنة	خدمات الادارة العامة (1)	نسبة خدمات الادارة العامة من *GDP* (2)	خدمات خارج الادارة العامة (3)	نسبة خدمات خرج الادارة العامة من *GDP* (4)
2004	*603.2*	*0.10*	*1302.2*	*0.21*
2005	*631.1*	*0.08*	*1518.7*	*0.20*
2006	*677.9*	*0.08*	*1708.4*	*0.20*
2007	*782.4*	*0.08*	*1910.7*	*0.21*
2008	*1034.3*	*0.09*	*2189.3*	*0.20*
2009	*1197.2*	*0.12*	*2349.1*	*0.24*
2010	*1587.1*	*0.13*	*2586.3*	*0.22*
2011	*2386.6*	*0.16*	*2856.2*	*0.20*
2012	*2682.7*	*0.17*	*3190.4*	*0.20*
2013	*2551.2*	*0.15*	*3849.6*	*0.23*
2014	*2743.4*	*0.16*	*4195.2*	*0.24*
2015	*2853.7*	*0.17*	*4549.9*	*0.27*
2016	*3059.6*	*0.17*	*4841.3*	*0.28*
2017	*3072*	*0.17*	*4858.9*	*0.26*
2018	*3006.5*	*0.15*	*5305.4*	*0.26*

المصدر/ العمود (1-2-4)التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية في الجزائر من عام 2004 ولغاية 2018 ، والعمود(3-5) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة السابقة .

إن الجدول السابق رقم (10) ان الاعوام 2004 – 2006 كانت الخدمات تتجه على نفس الوتيرة و شهدت ثبات في مستوي التقديم ،وسبب ذلك ،لان الجزائر مع بداية الألفية الثالثة اتجه تفكيرها إلى العمل على مواصلة مسار الإصلاحات، لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيس للثروة، و لذلك حاولت السلطات العمومية ،أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج ،عن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2004، وقامت ببعث ثلاثة مخططات خماسية على

---

[1] دلندة مراد ، تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أداء المرافق العامة ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 5، العدد 1، السنة الخامسة، 2020، ص 419.

التوالي ،في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2014)، ولقد شمل أولى هذه المخططات المدة (2004) ، برنامج لخدمات الادارة ، وتمحور حول الأنشطة المخصصة ،لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة التي تخلق القيمة المضافة وتوفر الشغل، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

اما مابين (2005-2009)، واهتم بخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، ووضع برنامج لتأهيل القدرة الصناعية المتوفرة، من خلال بعث الشراكة مع المؤسسات التي تملك مهارة أكيدة. وفي إطار جهود الجزائر ،الإدارة يعد البرنامج الخماسي للاستثمارات العامة (2010-2014) برنامجاً طموحاً ،لتحقيق الإنعاش الاقتصادي،وفي الاعوام (2015- 2018) و شمل هذا البرنامج مختلف المجالات والأصعدة، على المستوى الإداري والاجتماعي والاقتصادي والبشري، وتضمن البرنامج ،تحسين الخدمة العامة باحتياجات المواطن، ومن ثم ضمان أكبر قدر من الاستقرار والانسجام الاجتماعي، من خلال السهر على تقديم خدمة العامة ذات نوعية جيدة، والحرص على احترام وتقدير المواطنين، سعيا لتطوير سبل التواصل والحوار بين الإدارة العامة والمتعاملين.

5- مساهمة القطاعين العام والخاص في تطوير البنى التحتية:

تعتبر البنية التحتية من المشروعات التي تدخل ضمن ما يعرف بالمشروعات العامة،أي أن الدولة هي المسؤولة عن انشائها ولا يمكن للقطاع الخاص إلا المساهمة فيها بنسبة محددة.

كما يعد نظام البناء والتشغيل والتحويل *BOT* شكلا من أشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص ظهر بسبب إقامة مشاريع استثمارية كبيرة الحجم التي تتطلب مصادر من تمويله، وكذلك بسبب عدم قدرة الحكومات على إقامة هذه المشاريع الضخمة، ويعد من أهم أساليب الشراكة بين القطاعين في تحقيق

التوازن بين حقوق والتزامات الطرفين وتلجأ معظم الدول للشراكة مع القطاع الخاص بالاعتماد على أسلوب *BOT* لتمويل أهم المشاريع .[1] وادناه جدول (11) يمكن ملاحظة اسهام القطاعين العام والخاصفي البنية التحتية في الجزائر للمدة من 2004- 2018.

[1] كريمة شايب باشا، سهام مسكر ، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة لونيسي علي – البليدة ،الجزائر،2 المجلد 4، العدد 2، 2020 ،ص 1628–1630.

جدول (11) الناتج المحلي الاجمالي والطاقة والمياه ومواد البناء في الجزائر(2004- 2018).

الوحدة : مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	الطاقة والمياه (2)	نسبةالطاقة والمياه (3)	مواد البناء (4)	نسبة مواد البناء (5)
2004	6150.4	211.6	5.80%	105.4	8.80%
2005	7563.6	231.7	9.50%	112.7	7.00%
2006	8520.6	239.6	3.40%	108.5	3.70%
2007	9306.6	253.9	6.00%	116.1	2.70%
2008	10993.6	273.9	7.90%	114.2	1.60%
2009	9 968 .0	293.4	7.20%	113.1	1.00%
2010	11991.6	309.8	5.60%	107.4	5.00%
2011	14519.8	335.1	8.20%	104	3.20%
2012	15 843 .0	375.8	12.10%	101.4	2.50%
2013	16650.2	383.8	2.10%	101.7	0.30%
2014	17242.5	414.4	8.00%	101.9	0.10%
2015	16591.9	443	6.90%	105.8	3.80%
2016	17514.6	453.7	2.40%	111.3	5.20%
2017	18575.8	485.8	7.10%	117.5	5.60%
2018	20 259. 0	487.9	0.40%	158	34.50%

المصدر/ العمود (1-2-4)التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية في الجزائر من عام 2004 ولغاية 2018 ، والعمود(3-5) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة السابقة .

يشير الجدول(11) الى ان هناك زيادة في قطاع الطاقة طيلة مدة الدراسة ، وذلك بسبب ان للجزائر موقعا متميزا، مما يجعلها من اغنى الدول من حيث امتلاكها لحقول الطاقة الشمسية في العالم، فمدة سطوع الشمس، تقريبا تفوق مشروع تزويد 20 قرية بالجنوب الجزائري بالكهرباء من الطاقة الشمسية، كما أن الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الصحراء الجزائرية من الطاقة الشمسية ساعدتها على تنمية التكنولوجيا في إنتاج الكهرباء، وقد تم إيصالها لـ 20 قرية نائية في الجنوب بعيدة عن الشبكة ، وكذلك تطور الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة الشمسية إلا أن هذه الاعداد صغيرة جدا مقارنة بالإمكانيات الجزائرية من الطاقة الشمسية من جهة ،واستغلال الجزائر للطاقة التقليدية نظرا لتكلفتها الصغيرة من جهة اخرى ،كما و تشكل الطاقة المائية مصدرا محدودا للطاقة في الجزائر، لمحدودية المياه والانهار، وهذا رغم كمية الامطار الكبيرة، إلا أنه لا يتم الاستفادة من معظمها نتيجة لضعف قدرة التعبئة ،وتركز التساقط في مناطق محدودة. أما مواد البناء فقد شهدت أضرابا وعدم الاستقرار بعد عام 2005 بسبب زيادة النفقات التي تجهزها الدولة في هذه الاعوام، وسبب ذلك يعود الى زيادة عدد السكان ، مما ادى الى زيادة المساكن والابنية ويؤدي الى زيادة الانفاق وقلة تجهيز الدولة ،وقلة القدرة على الانفاق على هذه المواد وقد أستمر هذا التفاوت لغاية عام 2016 إذ أخذ بالتزايد للمدة 2016-2018 وسبب ذلك يعود الي زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، والزيادة في قطاع المحروقات وبقية القطاعات ،مما ادى الى زيادة في نمو الناتج الاجمالي ، وذلك جعل الدولة تعمد الى بناء وحدات سكنية اضافية للسكان ، وزيادة في نسبة مواد البناء.

6- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة (2004- 2018)

ان نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي على أساس تعادل القوة الشرائية. هو إجمالي الدخل القومي طبقا لتعادل القوة الشرائية (هو إجمالي قيمة الدخل القومي محولا إلى الدولار الدولي باستخدام أسعار تعادل القوة الشرائية.)

وإجمالي الدخل القومي (هو عبارة عن مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج).[1]

جدول (12) يبين نمو ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة (2004- 2018) الوحدة : مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	نمو الناتج المحلي الاجمالي (2)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (3)
2004	6150.4	-	3 411
2005	7563.6	22.98	3 125
2006	8520.6	12.65	3 499
2007	9306.6	9.22	3 976
2008	10993.6	18.13	4 916
2009	9 968 .0	-9.33	3 952
2010	11991.6	20.30	4 518
2011	14519.8	21.08	5 381
2012	15 843 .0	11.63	5 542
2013	16650.2	2.72	5 450
2014	17242.5	3.56	5 687
2015	16591.9	-3.77	4 548
2016	17514.6	5.56	3 894
2017	18575.8	6.06	4 081
2018	20 259. 0	9.06	4 188

المصدر: العمود (1-3) صندوق النقد الدولي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،من سنة 2004 لغاية 2018.العمود (2) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة السابقة .

نلاحظ من الجدول (12) ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أخذ بالتزايد طيلة المدة 2004 -2008 أذ بلغ (3 411-4 916) على التوالي ويعود ذلك الى نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلد ،وفي الاعوام 2009 - 2018 اخذ نصيب الفرد بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ،بسب قطاع المحروقات وتذبذب اسعار النفط ، فمن جهة هناك تأثير عوامل مثل النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الصرف ونمو السكان على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، كما يمكن من جهة ثانية أن يؤثر تنقيح أساليب الحسابات القومية والبيانات في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والاعوام فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للنمو والعكس في حالة التراجع.

[1] البنك الدولي ، قاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية ، الموقع التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD?locations=DZ

رابعا : عقبات الشراكة مع القطاع الخاص في الجزائر:

1- عدم توافر الثبات التشريعي المطلوب في العملية الاستثمارية:

وذلك بإدخال تعديلات على الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الاستثمار فهو بذلك يؤدي إلى تعطيل أو تجميد للحقوق من جهه ولا يخدم المستثمر من جهه أخرى وهذا هو الحال في دولة الجزائر التي يغلب عليها عدم الاستقرار التشريعي على المشاريع الاستثمارية مما ينتج عنه عدم طمانة المستثمر في الاستثمار، وأن التغيرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمارات قد يقلل من فرص تحقيق الربح للمستثمر[1] .

2- المعوقات الإدارية والتنظيمية:

تتميز الإجراءات الإدارية في الجزائر بالبيروقراطية السلبية والروتين في الإجراءات والتباطؤ في إنجاز المعاملات وأيضاً نقص الخبرات الفنية التخصصية في الميدان رغم توفرها في سوق العمل ، وعدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقيقة .

3- مشكلة الفساد:

من أكثر المشاكل التي تعيق التنمية في الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة ، وأن الفساد يقلص من فاعلية الاستثمار الخاص ، وأن الفساد يؤدي إلى تشوية صورة البلد وعرقلة واختلاس المال العام بسبب تفشي البيروقراطية السلبية وغياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بالنفوذ.

4- الافتقار إلى التمويل:

حيث يلجأ القطاع الخاص إلى عمليات التسليف والاقتراض من بنوك الدولة وهذا يشكل عائقاً له امام أعماله بطريقة حرة وشفافة ودون أي قيود.

5- الدور الواسع للقطاع العام بالجزائر:

إن دور القطاع العام في النشاط الأقتصادي يكون محدودا بالشكل الذي يوفر الحرية الكاملة والموارد الكافية لنشاط القطاع الخاص ومن ثم فإن تعاظم مكانته عن ما هو محدد له ينجم عنه إزاحة القطاع الخاص و تضييق الفرص الاستثمارية له، بالإضافة إلى احتكار الدولة الجزائرية على القطاعات كالنقل الجوي والبحري والطاقة.

6- صعوبة المنافسة مع الشركات العملاقة:

بالنظر مثلاً إلى طبيعة عمل الشركات المتعددة الجنسيات نجد أنها تمتلك مجموعة من المواهب الإدارية والممتلكات المالية والموارد الفنية وتقوم بإدارة عملياتها العملاقة بإستراتيجية عالمية منسقة وتحاول تلك الشركات استدامة مركزها في السوق بالتكامل العمودي وبمركزية إتخاذ القرارات في الشركة وهذه السمات التاهيلية والتنظيمية لا تتوفر في المؤسسات الخاصة الوطنية.[2]

---

[1] فاضيلة بلقاسمي، الممارسات والتجارب المحلية والعالمية في مجال إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 530.

[2] وفاء مرابطي ، الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ودورهما في التنمية المحلية في الجزائر: عقد الإمتياز حالة بلدية حاسي بن عبدالله ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2016، ص 42-44.

المبحث الثالث
التجربة الصينية

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص نموذجا استثماريا تعاونيا بين الشركات الحكومية والخاصة ، أظهرت الحكومة الصينية موقفا نشطا في تشجيع ودعم مشاركة مستثمري القطاع الخاص في توفير البنية التحتية والخدمات العامة وكذلك توفير فرص استثمارية ضخمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص (*PPP*) في الصين ، ففي الماضي ، كانت الصين تعمل في ظل نظام اقتصادي اشتراكي مخطط وفي ذلك الوقت ، كانت جميع الشركات مملوكة للحكومة الشعبية ولم تكن هناك شركات خاصة وأسواق حرة، ومنذ أوائل السبعينيات ، طبقت الصين سياسة اقتصادية مفتوحة في بعض المدن المختارة ، فقد بدأت بعض الشركات المملوكة للدولة في تلك المدن إصلاحها من خلال إنشاء هياكل وأنظمة إدارة حديثة للشركات مع إدخال قوانين الشركات ، وتمت إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة إلى شركات ذات مسؤولية محدودة يمكن أن يمتلكها مستثمرون محليون وأجانب، نظرًا لأن بعض الشركات المملوكة للدولة أصبحت شركات خاصة ، لم تعد الحكومة تحتكر توفير المرافق والخدمات العامة.نمت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الصين ، والتي يطلق عليها اسم "التعاون بين الحكومة ورأس المال المجتمعي" ، بمعدل مذهل منذ عام 2014 وكان حجم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الصين قبل عام 2014 ضئيلًا تقريبًا ، وبلغ إجمالي 428 مشروعًا. زاد هذا الرقم بسرعة وتضاعف تقريبًا كل نصف عام ، ليصل إلى إجمالي 12248 بحلول نهاية عام 2016، ثم توقف التوسع الحاد في منتصف عام 2017 ، عندما أصدرت الحكومة المركزية سياسات عدة للسيطرة على مخاطر السياسة بعد حملة دامت ستة أشهر على عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص غير القانونية ، بحلول أوائل عام 2018 ، تم إنهاء ما مجموعه 1695 مشروعًا من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.[1]وبناءً على ما سبق في ضوء التجربة الصينية سوف نتناول بالشرح والتحليل العناصر التالية : أولاً: الإطار المؤسسي والتنظيمي لعملية الشراكة في الصين.

ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاعين في الصين.
ثالثاً: مؤشرات توجه الصين نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
رابعاً: بعض نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الصين.
خامساً: عقبات الشراكة مع القطاع الخاص في الصين

أولاً: الإطار المؤسسي والتنظيمي لعملية الشراكة في الصين:

في 26 مايو 2014 ، تم إنشاء مجموعة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت إشراف وزارة المالية، ومع ذلك ، فإن أعضاء مجموعة العمل جميعهم تابعون لها ، في حين أن دورها ومسؤولياتها لا تزال غير واضحة، ويتم التعامل مع مشاريع *PPP* بنفس الأسلوب التي تتعامل بها مشاريع البنية التحتية الحكومية التقليدية.

كما أصدر مجلس الدولة ووزاراته ، ولا سيما وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية (المعروفة سابقًا باسم وزارة البناء) ، العديد من لوائح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في شكل رأي وإشعار وقرار، بحيث تكون اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ولجان التخطيط المحلية هي المسؤولة عن التقييم والموافقة على تقارير طلبات

---

[1] Tan, J., & Zhao, J. Z. (2019). The rise of public–private partnerships in China: an effective financing approach for infrastructure investment?. Public Administration Review, Vol.79, No.4, pp. 514-518.

المشاريع الخاصة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أما وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية هي المسؤولة عن الإدارة العامة لأنشطة المناقصات في جميع أنحاء البلاد ، وتتمثل المهام الرئيسة لهيئات البناء المحلية في التأهيل المسبق للمستثمرين من القطاع الخاص ، ومراجعة طلبات المناقصات ووثائق المناقصات ، والإشراف على فتح العطاءات ، وتقييم العطاءات ومنح العقد ، وعادة ما يكون هناك نوعان من الترتيبات الإدارية لتقييم العطاءات في الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهما : [1]

الانموذج الأول هو إنشاء مكتب مناقصات منفصل ، يتم صياغته بشكل مشترك من قبل لجنة البناء ، ولجنة التخطيط ، ومكتب المالية العامة والمراجعة ، والإدارات الأخرى ذات الصلة ، مع تمثيل لجنة البناء كقائد لهذا المكتب.

الانموذج الآخرهو توظيف أو إنشاء وكالة مكلفة بالعملية بأكملها ، والتي تم تبنيها في مشروع الطاقة.

ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاعين في الصين:

يعد القطاع الخاص أكثر قدرة على تقديم الخدمات إلى مستوى أعلى من الكفاءة والفعالية من القطاع العام الذي يعوق أسلوب عمله البيروقراطية ومن ثم ، فإن إدخال روح القطاع الخاص في توفير السلع والخدمات يؤدي إلى تقليل عدم الكفاءة وتحسين تحقيق القيمة مقابل التكلفة وتعزيز الكفاءة الإدارية في القطاع العام نفسه. يجب أن يعمل إدخال قياس الأداء والمعايير المرجعية وتحديد الأهداف ، من الناحية النظرية ، على تقليل السلطة التقديرية البيروقراطية "في تقديم الخدمات العامة، وتقسيم المخاطر بين الشركاء من القطاعين الخاص والعام ومن ثم إعفاء دافعي الضرائب المستقبليين من (بعض) التكاليف التي يتكبدونها بسبب القرارات المتخذة منذ مدة طويلة. ومن ثم ، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعمل على حماية دافعي الضرائب الحاليين والمستقبليين ، وتقليل العبء الضريبي الإجمالي ، وتوزيع المخاطر ، وتقليل "البيروقراطية" وزيادة فعالية إنجاز العديد من "مسؤوليات" القطاع العام. ومع ذلك ، فإن "مشكلة" البيروقراطية قد تكون بالغة الأهمية في حالة الصين[2].

ثالثاً: مؤشرات توجه الصين نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

1- اسهام القطاعين العام والخاص بالنمو الأقتصادي في الصين:

ان النمو الاقتصادي الصيني الذي بدأ قبل عقدين وما زال مستمرا، وان معدل النمو العام شبه معجزة اقتصادية عالمية، وفي المدة الزمنية القصيرة التي تحقق خلالها، وفي قدرته على الاستمرار مرتفعا، رغم الأزمات المالية المختلفة التي وقعت خلال العقدين الأخيرين. وقد كشف تقرير حديث صادر عن البنك الدولي أن اقتصاد الصين قد يتخطى الاقتصاد الأمريكي ليصبح الأكبر في العالم[3].

---

(1) Ke, Y., Jefferies, M., Shrestha, A., Jin, X.-H.. Public Private Partnership In China: Where To From Here, Organization, Technology & Management in Construction: An International Journal ,(2014),Vol.6,No.3,p.1158

(2) Adams, J., Young, A., & Zhihong, W., Public private partnerships in China: System, constraints and future prospects, International Journal of Public Sector Management., (2006), Vol.19, No.4, p.385.

(3) https://www.aleqt.com/2016/01/20/article_1023191.html جريدة العرب الاقتصادية الدولية

الجدول (13) الناتج المحلي الإجمالي و الصناعات والزراعة في الصين للمدة 2005-2018 (100 *milion yuan*)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	صناعات اخرى	الزراعة والتربية الحيوانية
2005	*187318.9*	*21806.7*	*88084.4*	*77427.8*	*22416.2*
2006	*219438.5*	*23317 .0*	*104361 .8*	*91759.7*	*24036.4*
2007	*270092.3*	*27674.1*	*126633.6*	*115784.6*	*28483.7*
2008	*319244.6*	*32464.1*	*149956.6*	*136823.9*	*33428.1*
2009	*348517.7*	*33583.8*	*160171.1*	*154762.2*	*34659.7*
2010	*412119.3*	*38430.8*	*191629.8*	*182058.8*	*39619. 0*
2011	*487940.2*	*44781.4*	*227038.8*	*216120. 0*	*46122.6*
2012	*538580.0*	*49084.5*	*244643.3*	*244852.2*	*50581.2*
2013	*592963.2*	*53028.1*	*261956.1*	*277979.1*	*54692.2*
2014	*641280.0*	*55626.3*	*277979.1*	*308082.5*	*57472.2*
2015	*685992.9*	*57774.6*	*282040.3*	*346178 .0*	*59852.6*
2016	*740060.8*	*60139.2*	*296547.7*	*383373.9*	*62451 .0*
2017	*820754.3*	*62099.5*	*332742.1*	*425912.1*	*64660. 0*
2018	*900309.5*	*64734.0*	*366000.9*	*469674.6*	*67538. 0*

المصدر: *http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm* ، *3-1 gross domestic product*

من الجدول رقم (13) يتبين انه كان حجم اقتصاد الصين أقل من نصف حجم الاقتصاد الأمريكي في عام 2005، ثم شهدت الصين في السنوات الماضية نموا كبيرا في الاقتصاد بمعدل 10 في المائة. وصل الناتج المحلي الاجمالي الى 187319، 219439 ، 270092 ، 319245 ، 348518 ، 412119، 487940، 538580 ، 592963، 641280، 685993، 740061، 820754 ، 900310، بين عامي 2005 و2018. وهذا التطور الكبير بحسب المحللين الاقتصاديين هو ثمار اعتماد الصين برنامجا اقتصاديا إصلاحيا انفتحت من خلاله على التجارة العالمية أواخر السبعينيات، والاستفادة من مواردها البشرية الضخمة ،كما شهد الناتج المحلي الاجمالي في الصين بتزايد ،كما شهدت الصناعات والصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية بارتفاع معدلات الانتاج لديها،كما شهدت الزراعة وتربية الحيوانية منذ سنة 2005 ولغاية 2018 ارتفاع بمستويات الانتاج .

الجدول (14) الناتج المحلي الإجمالي ونسبة اسهام كل انوع الصناعات في الناتج المحلي للمدة 2005-2018

السنة	معدل نمو	نسبة الصناعة الاستخراجية	نسبة الصناعة التحويلية	نسبة الصناعة الاخرى	نسبة الزراعة وتربية الحيوان
2005	-	11.64	47.02	41.33	11.97
2006	17.15	10.63	47.56	41.82	10.95
2007	23.08	10.25	46.89	42.87	10.55
2008	18.20	10.17	46.97	42.86	10.47
2009	9.17	9.64	45.96	44.41	9.94
2010	18.25	9.33	46.50	44.18	9.61
2011	18.40	9.18	46.53	44.29	9.45
2012	10.38	9.11	45.42	45.46	9.39
2013	10.10	8.94	44.18	46.88	9.22
2014	8.15	8.67	43.35	48.04	8.96
2015	6.97	8.42	41.11	50.46	8.72
2016	7.88	8.13	40.07	51.80	8.44
2017	10.90	7.57	40.54	51.89	7.88
2018	9.69	7.19	40.65	52.17	7.50

المصدر: ***http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm*** .

من خلال الجدول (14) نلاحظ انه مع ارتفاع حجم ومعدل النمو لأطول مدة ، شهد الاقتصاد الصيني أيضا أهمية متزايدة في العالم، وقدم اسهاما كبيرا في النمو العالمي. كانت الصين تساهم بأكثر من 10% في النمو الاقتصادي العالمي منذ عام 2005. وظل هذا الرقم ثابتا عند حوالي 18,20% بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008. أن الاقتصاد الصيني يحافظ على نمو مستقر بالمقارنة مع اقتصادات المناطق الأخرى ، حيث واصل الاقتصاد الصيني توسعه وازداد استقرارا ونموا، وأصبح دوره في تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي أكثر أهمية بفضل أداء الصين، ومع تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت معدلات النمو في الاقتصاد الصيني بالتراجع ،حيث تراجع نمو الاقتصاد الصيني في الفترة من عام 2009 ، وتراجعت الصادارت الصينية ، حيث بلغ معدل النمو في سنة 2009 (9.17 %) من الناتج المحلي الاجمالي. وإن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى قد أثر على الطلب على السلع الصينية ، ويشار إلى أن العديد من المناطق بالصين عانت من ارتفاع كبير في الأسعار ، ومن إغلاق المصانع وتسريح الأيدي العاملة ، كما تضررت أعداد كبيرة من العمال القادمين من الريف في الصين ، امامعدل نمو الاقتصاد الصيني منذ عام 2010،فقد ارتفع حيث بلغ 18.25% في ذلك العام، وتراجع إلى 8.15% في عام 2014، قبل أن ينخفض إلى 6.9% في عام 2015، مسجلا أقل معدل نمو للاقتصاد الصيني منذ عام 1990 ، وقد أدى التذبذب في سوق المال وسوق النقد الأجنبي منذ النصف الثاني لعام 2015، إلى تعزيز الرؤية التشاؤمية حول آفاق الاقتصاد الصيني، واتضح ذلك بجلاء خلال منتدى دافوس الاقتصادي وغيره من المنتديات الدولية.اما من سنة 2016 و2017 فقد ارتفع نمو الاقتصادالصيني وذلك يعود الى اتخاذ

الاجراءات وتنفيذ الخطط للصناعات.اما في العام 2018 فقد كان النمو اقل عن العام السابق 9.6%،رغم انخفاض النمو الانه حافظ عاى استقرار نمو الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

2- اسهام القطاعين العام والخاص في توفير فرص العمل والتشغيل في الصين :

كانت للتغيرات الاقتصادية في الصين تأثير عميق على سوق العمل في البلد ، مما يؤثر على كيفية توظيف العمال، وكان وراء هذه كانت التغييرات هي التحول الهيكلي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ،ذلك أدى إلى ظهور اقتصاد جديد في ظواهر سوق العمل مثل البطالة والتوظيف ، ولقد أدى الإصلاح الشامل للدولة والقطاعات الجماعية إلى خفض عدد الشركات المملوكة للدولة مما أدى إلى انخفاض في التوظيف في هذه القطاعات، وفي عام 2005 تم التخلص من العمالة في قطاع الدولة مصحوبة بخلق فرص عمل في القطاع الخاص. تشير الإحصاءات إلى أنه في السنوات الأخيرة ، حوالي 80-90٪ من العمال المسرحين انضموا إلى الأعمال التجارية الخاصة والصغيرة أو يعملون لحسابهم الخاص [1].

جدول (15)اجمالي عدد المشتغلين في القطاعين العام والخاص ومعدلات النموفي الصين للمدة 2005 - 2018

السنوات	أجمالي عدد المشتغلين	معدل النمو	عدد المشتغلين في الوحدات المملوكة للحكومة(القطاع العام)	نسبة مساهمة القطاع العام في توفير فرص العمل والتشغيل %	عدد المشتغلين في الوحدات الأخري(القطاع الخاص)	نسبة مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل والتشغيل %
2005	11404	-	6488	0.569	4916	0.43
2006	11713	2.71	6430	0.549	5283	0.45
2007	12024	2.66	6424	0.534	5600	0.47
2008	12193	1.41	6447	0.529	5746	0.47
2009	12573	3.12	6420	0.511	6153	0.49
2010	13052	3.81	6516	0.499	6536	0.5
2011	14413	10.43	6704	0.465	7709	0.53
2012	15236	5.71	6839	0.449	8397	0.55
2013	18108	18.85	6365	0.352	11743	0.65
2014	18278	0.94	6312	0.345	11966	0.65
2015	18062	-1.18	6208	0.344	11854	0.66
2016	17888	-0.96	6170	0.345	11518	0.64
2017	17644	-1.36	6064	0.344	11718	0.66
2018	17258	-2.19	5740	0.333	11580	0.67

المصدر: ***http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm***.

كانت للتغيرات الإقتصادية الهائلة في الصين أثر عميق على سوق العمل، فقد أدى الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الحر لبروز ظواهر جديدة في سوق العمل، مثل العمالة غير الرسمية التي لم تكن موجودة من قبل، فعملية التغيير شملت قطاعات الدولة والقطاعات الجماعية، حيث إقترن تقلص العمالة في القطاع الحكومي بخلق فرص عمل في القطاع الخاص وتشير الإحصاءات الأخيرة لإنضمام حوالي 80–90% من العمالة المسرحة للشركات الخاصة والصغيرة أو شروعها في أعمال حرة، بحيث بلغ عمال القطاع الخاص سنة 2004 ثلثي مجموع العمالة الحضرية وثلث العمالة الرسمية، والتوسع الأكبر كان للقطاع غير الرسمي (العاملين

[1] Milan Vodopivec & Minna Hahn Tong, China:improving unemployment insurance, Social Protection and Labor. ،the World Bank, July 2008, Ibidem,10p.

لحسابهم الخاص، المؤسسات الصغيرة، العاملين بعقود قصيرة الأجل، العاملين في المنازل وعمال اليومية)، معظم فرص العمل التي أوجدتها الشركات الخاصة و الفردية وظائف غير رسمية مثل: العمل اليومي، العمل الساعي، العمل الموسمي، وظائف مؤقتة، و تقدر العمالة في القطاع غير الرسمي بنصف العمالة في الصين.[1]

3- اسهام القطاعين العام والخاص في التمويل والاستثمارات في الصين:

أ- التمويل:

إن الصين تمتلك نموذجًا تنمويًّا يتشابه جزئيًّا مع دول شرق آسيا المتقدمة (مثل: اليابان، وكوريا الجنوبية)، وتبنت تلك الدول استراتيجيات نمو الصادرات، والتي تعتمد على توجهات الدولة أكثر من اعتمادها على توجهات الأسواق. وان تلك الاستراتيجيات منذ تسعينيات القرن المنصرم اسهمت في ارتفاع نسبة إجمالي تكوين رأس المال الصيني من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 35% إلى 45%، وهي نسبة غير مسبوقة في الدول المتقدمة أو الأقل تقدمًا .[2] وأنه مع بداية الحقبة الثانية من القرن الحادي والعشرين تطور الاستثمار في البنية التحتية الصينية. وقد اسهم بنك التنمية بالدولة في المشاريع القومية الصينية بتوجيهه نحو 70% من القروض للمشاريع القومية ومشروعات البنية التحتية [3].

ب- الأستثمارات

يواصل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقه في الصين بمعدل متزايد ، وذلك في الأساس لتنمية قدرة الصناعة على التصدير ، وتستثمر الشركات الأجنبية في الصين في المقام الأول للإفادة من انخفاض تكلفة القوي العاملة ، ومن المكاسب متزايدة الأهمية بالنسبة للصين فرصة نقل ثمار جهود البحث والتطوير، عن طريق نقل التقنيات الجديدة الكامنة في الأجهزة والعمليات ، وتأثيرات النماذج التطبيقية ، وانتقال المديرين والعاملين والضغوط التنافسية والروابط التقنية التي تنشأ بين الشركات الأجنبية وموردیها والشركات التابعة لها.[4]

---

[1] عائشة بن عطا الله ، وضعية البطالة و إستراتيجية التشغيل في الصين مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول :إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يومي 15 – 16 نوفمبر 2011، ص12.

[2] آثار مزدوجة لصعود الصين في مجال البنية التحتية بالعالم https://futureuae.com/en/Mainpage/Item/4804

[3] آثار مزدوجة لصعود الصين في مجال البنية التحتية بالعالم ،مصدرسابق. . https://futureuae.com/en/Mainpage/Item/4804

[4] احمد فاروق عباس ،التجربة التنموية في الصين- الواقع والتحديات،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة الازهر،مجلد 49، عدد3، 2019،ص 563.

جدول (16) الأستثمار غير الحكومي في الأصول الثابتة ومعدلات النمو في الصين للمدة 2012- 2018

السنة	الاستثمار غير الحكومي في الأصول الثابتة (100 مليون يوان)	معدل النمو عن العام السابق (%)	كنسبة مئوية من إجمالي الاستثمار (%)
2012	*223982*	-	*61.4*
2013	*274794*	*22.69*	*63*
2014	*321576*	*17.02*	*64.1*
2015	*354007*	*10.09*	*64.2*
2016	*365219*	*3.17*	*61.2*
2017	*381510*	*4.46*	*60.4*
2018	*394051*	*3.29*	*62*
المدة الزمنية		معدل النمو المركب %	
2012-2018		*0.084*	

المصدر: *http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm* .

لقد كانت من ضمن سياسات الإصلاح والتحديث ، هو تطوير المناطق الساحلية وانشاء ما يسمى (بالمناطق الاقتصادية الحرة)، ومنحها امتيازات وصلاحيات تسمح بتحفيز الاستثمار الخارجي والتصدير والاستيراد وخاصة نقل التكنولوجيا الى الصين عن طريق هذه المناطق [1]، وتهدف المناطق الحرة الى تنمية الانتاج الموجه للتصدير الذي يتمتع بميزة نسبية قائمة على الاستخدام الكثيف لقوة العمل الصينية ، وذلك من خلال اعفاء المدخلات المستورة التي تستخدم في الصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية من جهة ، وتقدير مزايا تفضيلية لهذه الصناعات من جهة اخرى ، لذلك فأن من مزايا هذه الناطق الاقتصادية هو تحقيق زيادة في حصيلة الواردات من العملات الاجنبية ما تزيد من قدرة الصين على استيراد مستلزماتها الضرورية للانتاج والاستهلاك المحلي ، وايجاد فرص عمل جديدة في مجال انشطة الصناعة الحديثة ، فضلا عن نقل التكنولوجيا واستخدام مهارات ادارية [2]، لقد شكل الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم المرتكزات الاساسية لعملية الإصلاح الاقتصادي في الصين من خلال اتخاذ عدد من الخطوات لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار وتحسين قوانين الانظمة واجراءات الاستثمار وتوفير الامتيازات والحوافز التي تشجع على زيادة استثمار رأس المال الاجنبي المباشر[3]، وبعد عملية الانفتاح وجدت الحكومة الصينية ضرورة الاعتراف بالفائدة المتحققة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كونه يمثل العنصر الاساسي لجلب التكنولوجيا والخبرة التكنيكية، ورأس المال والتمويل المتقدم ،واساليب التمويل الحديث [4].

والجدول الاتي يبين الائتمان المحلي ومعدل النمو ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2005 -2018 .

---

[1] محمد طاقة ، مأزق العولمة ،الطبعة الاولى،دار الميسرة للنشروالتوزيع والطباعة،عمان ،الأردن ،2006، ص94.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا ،الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة ،كلية الادارة والأقتصاد ،المجلد (4) ، العدد (14) ، 2004 ، ص44 .

[3] عبد الرزاق خشبة ، تجربة الصين الاقتصادية وكيف تستفيد منها ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2722، 2009. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179557

[4] هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا) ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص317 .

الجدول (17) الائتمان المحلي ومعدل النموونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة 2005-2018

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	معدل النمو
2005	*187318.9*	*209503.08*	
2006	*219438.5*	*239534.68*	*14.33*
2007	*270092.3*	*285725.24*	*19.28*
2008	*319244.6*	*325642.26*	*13.97*
2009	*348517.7*	*433583.90*	*33.15*
2010	*412119.3*	*521656.49*	*20.31*
2011	*487940.2*	*600634.87*	*15.14*
2012	*538580*	*694353.49*	*15.60*
2013	*592963.2*	*796462.24*	*14.71*
2014	*641280*	*899311.83*	*12.91*
2015	*685992.9*	*1046784.01*	*16.40*
2016	*740060.8*	*1156196.99*	*10.45*
2017	*820754.3*	*1271307.37*	*9.96*
2018	*900309.5*	*1420796.43*	*11.76*

المدة الزمنية	معدل النمو المركب%
2005-2011	*0.162*
2012-2018	*0.108*

المصدر: *https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=CN*

4- تقديم الخدمات على مستوى القطاعين العام والخاص في الصين:

ان الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الصين تكون تعاونية تعاقدية طويلة الأجل بين الحكومة ورأس المال المجتمعي في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة، و زادت الحكومات من تعاونها مع القطاع الخاص فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة ، في أكتوبر 2014 ، أصدر مجلس الدولة قرارًا خاصًا يهدف إلى الإزالة التدريجية لوظيفة تمويل (*LGFV*) [1] للحكومات المحلية وتعزيز "تعاون الحكومة ورأس المال الاجتماعي " كطريقة بديلة للتمويل، الوثيقة "تشجع رأس المال الاجتماعي على المشاركة في تطوير البنية التحتية الحضرية من خلال التنازل أو غيرها من الترتيبات المناسبة." وفي عام 2015 ، أرسل مجلس الدولة وثيقة صادرة بشكل مشترك عن وزارة المالية ، واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (*NDRC*)[2] ، وبنك الصين الشعبي ، والتي

---

[1] (*LGFV*) : هي آلية تمويل حكومة محلية في الصين. عادة ما توجد في شكل شركة استثمارية تبيع السندات في أسواق السندات لتمويل التطوير العقاري ومشاريع البنية التحتية.

[2] (*NDRC*) : هي اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح و صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والخطط السنوية وخطط التنمية المتوسطة والطويلة المدى.

تضمنت "إرشادات حول كيفية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات الخدمات العامة" التي تعزز استخدام من الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات الخدمة العامة بما في ذلك "الطاقة ، والنقل ، والري ، وحماية البيئة ، والزراعة ، والغابات ، والعلوم ، والإسكان الاجتماعي ، والخدمات الطبية ، وكبار السن ، والتعليم ، والثقافة ، وما إلى ذلك" في حين أن هذه الوثائق الرسمية تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتكون وسيلة لتقديم الخدمات العامة مع العديد من الفوائد ، فإن النية لتخفيف ضغط الدين المحلي واضحة. وفقًا لوزارة المالية (2015) ، يمكن للحكومات المحلية الحصول على ما يصل إلى 2٪ من مكافآت الميزانية لمبالغ ديون الحكومة المحلية التي يتم استبدالها. مع مستوى لا مثيل له من الدعم المركزي ، تسعى الحكومات المحلية بنشاط إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في نطاق غير مسبوق[1].

الجدول (18) الناتج المحلي الإجمالي والنقل والبريد وتجارة الجملة والفنادق في الصين للمدة 2005-2018 (100 مليون وان)

السنة	الناتج المحلي الأجمالي	معدل نمو	النقل والبريد	معدل النمو	تجارة الجملة	معدل النمو	الفنادق	معدل النمو
2005	187318.9		10668.8		13966.2		4195.7	
2006	219438.5	17.1	12186.3	14.2	16530.7	18.4	4792.6	14.2
2007	270092.3	23.1	14605.1	19.8	20937.8	26.7	5548.1	15.8
2008	319244.6	18.2	16367.6	12.1	26128.3	24.8	6616.1	19.2
2009	348517.7	9.2	16522.4	0.9	29001.5	11.0	6957	5.2
2010	412119.3	18.2	18783.6	13.7	35904.4	23.8	7712	10.9
2011	487940.2	18.4	21842	16.3	43730.5	21.8	8565.4	11.1
2012	538580	10.4	23763.2	8.8	49831	14.0	9536.9	11.3
2013	592963.2	10.1	26024.7	9.5	56284.1	12.9	10228.3	7.2
2014	641280	8.1	28500.9	9.5	62423.5	10.9	11158.5	9.1
2015	685992.9	7.0	30487.8	7.0	66186.7	6.0	12153.7	8.9
2016	740060.8	7.9	33058.8	8.4	71290.7	7.7	13358.1	9.9
2017	820754.3	10.9	37172.6	12.4	77658.2	8.9	14690	10.0
2018	900309.5	9.7	40550.2	9.1	84200.8	8.4	16023.3	9.1

المدة الزمنية	معدل النمو المركب%					
2005-2011	0.147		0.108		0.177		0.107
2012-2018	0.076		0.079		0.078		0.077

المصدر: http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.ht

[1] Zhao Z.J., Su G., Li D. (2019) The Rise of Public-Private Partnerships in China. In: Yu J., Guo S. (eds) The Palgrave Handbook of Local Governance in Contemporary China. Palgrave Macmillan,Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-13-2799-5_29.

5- اسهام القطاعين العام والخاص في تطوير البني التحتية:

إن البنية التحتية الجديدة ليست شيئا جديدا، و ظهرت فكرة تسريع بناء البنية التحتية الجديدة منذ زمن مبكر في مخطط القيادة العليا الصينية.و في ديسمبر من عام ٢٠١٨، قد عقد مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي للصين لتحديد مسار الاقتصاد في عام ٢٠١٩، و تقرر فيه تعزيز بناء البنية التحتية الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والشبكة الصناعية وإنترنت وغيرها . ومنذ ذلك، قامت الصين بتخطيط بناء البنية التحتية الجديدة في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وتعاملت الحكومات المحلية مع البنية التحتية الجديدة وانها مجالا هاما للاستثمار. وتسعى الحكومة الصينية إلى بحث سبل تمويل البنية التحتية والأشغال العامة من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في السنوات الأخيرة، بهدف تقليص ديون الحكومات المحلية وتوفير فرص جديدة لرأس المال الخاص[1].

الجدول (19) الناتج المحلي الإجمالي والبناء والعقارات والفنادق للمدة 2005-2018 (100 مليون وان)

السنة	الناتج المحلي الأجمالي	معدل نمو	البناء	معدل النمو	العقارات	معدل النمو	الفنادق	معدل النمو
2005	187318.9		10400.5		8516.4		4195.7	
2006	219438.5	17.1	12450.1	19.7	10370.5	21.8	4792.6	14.2
2007	270092.3	23.1	15348	23.3	13809.7	33.2	5548.1	15.8
2008	319244.6	18.2	18807.6	22.5	14738.7	6.7	6616.1	19.2
2009	348517.7	9.2	22681.5	20.6	18966.9	28.7	6957	5.2
2010	412119.3	18.2	27259.3	20.2	23569.9	24.3	7712	10.9
2011	487940.2	18.4	32926.1	20.8	28167.6	19.5	8565.4	11.1
2012	538580	10.4	36896.1	12.1	31248.3	10.9	9536.9	11.3
2013	592963.2	10.1	40896.8	10.8	35987.6	15.2	10228.3	7.2
2014	641280	8.1	44880.5	9.7	38000.8	5.6	11158.5	9.1
2015	685992.9	7.0	46626.7	3.9	41701	9.7	12153.7	8.9
2016	740060.8	7.9	49702.9	6.6	48190.9	15.6	13358.1	9.9
2017	820754.3	10.9	55313.8	11.3	53965.2	12.0	14690	10.0
2018	900309.5	9.7	61808	11.7	59846.4	10.9	16023.3	9.1
المدة الزمنية	معدل النمو المركب%							
2005-2011		0.147		0.179		0.177		0.107
2012-2018		0.076		0.076		0.078		0.077

المصدر [2]: http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm

---

[1] كيف تبنى البنى التحتية الجديدة،الصين اليوم.
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/202009/t20200908_800220062.html

[2] http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm

3-1 Gross Domestic Product.

6- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الصين للفترة من 2005 -2018

تطورت الصين في السنوات الأخيرة لتتحول من اقتصاد متكون بالأساس على الزراعة الى الاقتصاد الثاني في العالم ، ولكن الصين تظل بلداً له دخل متوسط ، لانها تواجه تحدي الارتقاء بنفسها إلى اقتصاد ذي دخل عال ، بحيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين أقل من 12000 دولار أمريكي عام 2013 ، مقارنة بنحو 53000 دولار أمريكي للولايات المتحدة، ولتحقيق هذا الهدف تعمل الصين على تخطط لتفعيل تحول جديد ، من اقتصاد يقوده الاستثمار إلى اقتصاد يعتمد علي الاستهلاك، وتملك الصين أعلي نسبة ادخار خاص في العالم ،حيث بلغت المدخرات نحو5 تريليون دولار [1].ويوضح الجدول الاتي الناتج المحلي الاجمالي وحصة نصيب الفرد من الناتج الاجمالي في الصين ونوضح أدناه جدول يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الصين للمدة من 2005 -2018:

الجدول (20) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي في الصين للمدة 2005-2018

(100 مليون وان)

السنة	الناتج المحلي الأجمالي	معدل نمو	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
2005	*187318.9*	-	*14368*	-
2006	*219438.5*	*17.1*	*16738*	*16.5*
2007	*270092.3*	*23.1*	*20494*	*22.4*
2008	*319244.6*	*18.2*	*24100*	*17.6*
2009	*348517.7*	*9.2*	*26180*	*8.6*
2010	*412119.3*	*18.2*	*30808*	*17.7*
2011	*487940.2*	*18.4*	*36302*	*17.8*
2012	*538580*	*10.4*	*39874*	*9.8*
2013	*592963.2*	*10.1*	*43684*	*9.6*
2014	*641280*	*8.1*	*47005*	*7.6*
2015	*685992.9*	*7.0*	*50028*	*6.4*
2016	*740060.8*	*7.9*	*53680*	*7.3*
2017	*820754.3*	*10.9*	*59201*	*10.3*
2018	*900309.5*	*9.7*	*64644*	*9.2*

المدة الزمنية	معدل النمو المركب%		
2005-2011	*0.147*		*0.142*
2012-2018	*0.076*		*0.071*

المصدر: : *http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm*

يمكن تصنيف مشاكل تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الصين إلى الجوانب التالية[2]:

1- الضمانات والدعم غير الواقعية أو غير المعقولة التي تقدمها الحكومات المحلية الصينية والتي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحكومات المحلية للوفاء بالعقود ، مما يؤدي إلى تخلف الحكومات المحلية عن السداد (خاصة أثناء التغيير عند انتهاء مدة المنصب وتغيير المسؤولين الرئيسين). لذلك ، بالنسبة للمستثمرين ، فإن مخاطر الجدارة

---

[1] احمد فاروق عباس ، التجربة التنموية في الصين ،الواقع والتحديات ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،مصدر سابق ، ص561.

[2] Sachs, T., Tiong, R., & Wang, S. Q. (2007). Analysis of political risks and opportunities in public private partnerships (PPP) in China and selected Asian countries: Survey results, Chinese Management Studies, Vol. 1 , No. 2, pp.129-130

الائتمانية للحكومات المحلية هي مصدر قلقهم الرئيسي. بسبب الافتقار إلى الخبرة والمعرفة ذات الصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص أو للأغراض قصيرة الأجل ، تقدم بعض الحكومات المحلية ضمانات ودعمًا غير واقعي لجذب الاستثمار الأجنبي، هذا يضيف مخاطر للحكومات المحلية حيث سيكلفها كثير للوفاء بالتزاماتها في المستقبل. بمجرد أن تكون الحكومات المحلية غير قادرة أو غير راغبة في الالتزام ، يتم انتهاك العقد ومن الصعب جدًا على المستثمرين الحصول على تعويض لأسباب مختلفة. في بعض الأحيان لا يستطيع المستثمرون تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار أو حتى لا يمكنهم سداد ديونهم بما في ذلك أصل الدين والفائدة.

2- يحقق بعض المستثمرين أرباحًا ضخمة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأن الحكومات المحلية لديها خبرة ومعرفة محدودة بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو قدمت الكثير من الضمانات للمستثمرين أو تفتقر إلى التنبؤات الدقيقة للطلب على المشاريع. عادة ما تثير القرارات الخاطئة التي تتخذها الحكومات المحلية شكاوى من الجمهور وقد تؤدي إلى تنحي المسؤولين الرئيسيين. بالنسبة للمستثمرين ، يعيق هذا أيضًا أمنها طويل الأجل لاستثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الصين.

3- بالنظر إلى إنجازاتهم المهنية أو الأهداف قصيرة الأجل أو المصالح الشخصية ، يتخذ بعض مسؤولي الحكومة المحلية قرارات تتعارض مع سياسات الحكومة المركزية أو الأهداف طويلة الأجل أو المصالح العامة التي غالبًا ما تؤدي إلى فشل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. قد لا يعرف المستثمرون الأجانب سوى القليل عن القوانين والسياسات الصينية ، واللجوء إلى الحكومة المحلية ، ومسؤولية قرارات المسؤولين الحكوميين بسبب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المعقدة للصين. في ظل هذا الظرف، قد يتم تصفية مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يستند إلى الحكومة المحلية أو وعود المسؤولين غير المعقولة أو غير الواقعية عندما يكون هناك تغيير في القوانين والسياسات أو المسؤولين الرئيسيين في الحكومة، لن يتمكن المستثمرون بعد ذلك من تشغيل مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بنجاح ومن ثم لن يحققوا العائد المتوقع على الاستثمار.

4- كما أن التحكم في الاقتصاد الكلي والتدخل في الاستثمار والسوق من قبل الحكومة المركزية يفرض أيضًا مخاطر على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. من عام 1998 إلى عام 2000 ، أدى إصدار دين وطني إضافي بقيمة 360 مليار يوان صيني للبنية التحتية واعتماد "سياسة القوة الأقوى" من قبل الحكومة المركزية إلى جعل بيئة الاقتصاد الكلي مختلفة عن تلك عندما تم التفاوض على العديد من مشاريع *BOT / PPP* ومنحها في التسعينيات ، مما أدى إلى صعوبات لمعظم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم تنفيذها خلال تلك الفترة. لذلك ، يتم تشغيل عدد قليل فقط من المشاريع بنجاح الآن.

5- أدى اعتماد المستثمرين المفرط على وعود الحكومة الصينية ، وخاصة وعودهم الشفهية ، إلى توقعات غير واقعية بشأن عائد الاستثمار. اتخذ بعض المستثمرين قراراتهم الاستثمارية بناءً على وعود الحكومة فقط بدلاً من دراسات الجدوى الموثوقة. توصل المستثمرون الحكوميون والأجانب إلى اتفاقيات بسهولة مع وعود الحكومة ، خاصة عندما تحتاج الحكومة إلى التمويل بينما يحتاج المستثمرون إلى المشاريع. ليس من المستغرب أن تفشل هذه المشاريع في نهاية المطاف بدون دراسة جدوى كبيرة

6- لا يمكن المضي قدمًا في إنشاء وتشغيل أي من مشاريع *BOT / PPP* بنجاح دون تعاون الحكومة ومساعدتها ، ولكن في بعض الأحيان تكون تكلفة هذا التعاون والمساعدة باهظة بالنسبة للمستثمرين بسبب فساد بعض مسؤولي الحكومة المحلية. كما أن التكلفة الناتجة عن الأنشطة الترفيهية لبعض المسؤولين الحكوميين مرتفعة أيضًا ، مما يشكل عبئًا على شركات المشروع.

7- باستثناء بعض لوائح بعض الحكومات المحلية أو الوزارات ذات الصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص ، على سبيل المثال في لوائح بكين ووزارة التجارة المذكورة أعلاه ، لا يوجد قانون وطني للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الصين. وهذا يؤدي إلى طرق مختلفة لتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أماكن مختلفة في الصين. لذلك ، يصعب على شركات المشروع دراسة القواعد واللوائح المختلفة والتكيف معها في الأماكن المختلفة نظرًا للمنطقة الجغرافية الواسعة للصين. ومن ثم يتعين على المستثمرين مواجهة مخاطر قانونية كبيرة.

8- تختلف عملية تقديم العطاءات للعديد من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الصين ووثائق المناقصات من مشروع إلى آخر ومن مقاطعة إلى أخرى بدون نماذج شفافة أو موحدة. هذا بالتأكيد غير صحي لتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الصين ولصالح الدولة.

الفصل الثالث

تجربة العراق للشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية ومدى الاستفادة من التجارب المختارة

المبحث لأول

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

المبحث الثاني

بعض نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

المبحث الثالث

الاستفادة من التجارب الدولية في العراق

تمهيد :

لقد أكد بعض الاقتصاديين على ان الشراكة تؤدي إلى تحسين أداء المشاريع الإنتاجية والخدمية في حين يؤكد البعض الآخر من الاقتصاديين الأفضلية للملكية الخاصة في ذلك ، ان الشراكة بصورة عامة تحقق فاعلية أكثر وأداء أفضل ، فالشراكة تعني الجمع ما بين الخصخصة وادارة القطاع العام من جهه ، وعلى التكامل والتعاون المتبادل بينهما من جهه أخرى ، الذي يعد أكثر كفاءة وتناسباً للتنوع والتداحل في اعمال ونشاط القطاعين العام والخاص وهناك تجارب دولية وعربية في شَراكات ناجحة ، لذا كان لابد من الاصلاح الاقتصادي للنهوض بمستوى النشاط الاقتصادي ورفع مستويات الطاقات الانتاجية ، وقد تم تبني سياسات اصلاحية بدوافع ذاتية او بسبب الضغوطات الخارجية ، كتحريرالتجارة الخارجية ، اطلاق قوى السوق ، إعادة هكلية بعض المشاريع العامة لاسيما المتوقفة عن الانتاج وغيرها من السياسات . وقد تم اتخاذ حزمة من الاجراءات الاقتصادية لدعم وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مثل : تحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) ، أجراء اصلاحات مالية ونقدية واسعة ، عقد اتفاقية مع صندوق النقد والبنك الدوليين تركز على اعادة هيكلة القروض (الديون الخارجية) الممنوحة للعراق وغيرها ، وقد حقق العراق شَراكات مثمرة مع شركات اجنبية معروفة فضلاً عن الشركات الوطنية الخاصة لاسيما في صناعة السمنت والتي سنتطرق اليها لاحقاً من دراستنا .

المبحث الأول : الشراكة بين القطاعيين العام والخاص في العراق

اولاَ: الأطار والاداري لعملية الشراكة والتنمية في المؤسسي العراق.

ثانياَ: مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق.

ثالثاَ: مؤشرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق وتأثيرها على التنمية الاقتصادية .

رابعاَ: : اجراءات الشراكة في العراق.

المبحث الأول

الشراكة بين القطاعيين العام والخاص في العراق

ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص لها أهمية كبيرة وليست بالقليلة في المجتمعات والمراكز البحثية وفي مختلف أنحاء العالم وذلك لان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على جمع كافة إمكانات المجتمع بما فيه من طاقات وخبرات وموارد تشارك في تنظيمات مؤسسية تشغيلية للمشاريع هذا من الناحية العامة ، وفي العراق خاصة فان القطاع الخاص يعاني من مجموعة من المشاكل والعوائق منها انعدام الصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص وعدم وجود نظام حوكمة وغيرها من العوامل التي تعمل على تقويض وتقليص دور المشاركة الفعالة بينهما ، وتنص المادة (٢٠) من الدستور على أن ((تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته))، وإن الشراكة ما زالت في المراحل الأولى في راي كثير من الباحثين لوضع مبادئ وقواعد ونظم موحدة تحكمها ، ومن الأهمية أن يحكم الشراكة بين القطاع العام والخاص تشريع يكفل تحقيق الرقابة والتنظيم والضبط بين الطرفين إذ نجد إن الأحكام التي تحكمها مبعثرة في ثنايا القوانين منها قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧م المعدل وفي التشريعات الخاصة بالعقود الإدارية[1].

وفي العراق فان هذه الشراكة تتمثل بضبابية الدور الذي تضطلع به الدولة في الاقتصاد الوطني بعد عام 2003 ، إذ في الوقت الذي تتجه المؤشرات العالمية نحو تعزيزقوى السوق واعطاء مساحة اكبر للقطاع الخاص الا ان الحكومة لازالت تتدخل بالكثير من مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية الامر الذي يتطلب تسليط الضوء على هذه الشراكة بشكل كبير وتحديد مساراتها المستقبلية وسبل تفعيلها وتطويرها، وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية[2] .

اولاً : الأطار المؤسسي والاداري لعملية الشراكة والتنمية في العراق

لابد من الإطار المؤسسي لتأطير هذه الشراكة وتحقيقها والإشراف عليها وضمان نجاحها ولذا يتم إنشاء أجهزة خاصة بهذه الشراكة تتضمن الأتي [3]:

1- مجلس الشراكة : ويرأسه الوزير القطاعي أو اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء يتولى وظائف عدة هي : طريقة اتخاذ القرارات الإدارة مشاريع الشراكة واختيار الشريك الخاص ودراسة المشاريع وجدواها الاقتصادية والموافقة على التفاوض والتعاقد وحجم الشراكة ونسبتها وتخصيص الموارد المالية في الشراكة ودراسة العقود وإعداد مسوداتها. هيئة استشارية تضم خبراء في الشؤون الاقتصادية والمالية والقانونية وممثلين عن القطاع الخاص واتحادات غرف التجارة والصناعة ورجال الأعمال . وتقدم الهيئة المشورة إلى مجلس الشراكة بموجب نظام خاص .

2- مكتب الشراكة : ويضم عددا من الموظفين الإداريين الذين لهم خبرة في إدارة الأعمال يقومون بالإشراف على تنفيذ برنامج الشراكة في مراحل بناء المشروع كافة وتقديم المساعدة المجلس الشراكة في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الشراكة ، ويساهم المكتب بوضع السياسات العامة للشراكة وتحديد المشاريع التي تتم فيها الشراكة .

---

[1] صعب ناجي عبود ،التنظيم القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص ،مجلة جامعة تكريت ،مصدر سابق ، ص57.

[2] فائق مشعل قدوري العبيدي ، صباح فيحان محمود، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق بين خيارات التطوير والتفعيل (رؤية مستقبلية)، ملخص ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر السنوي السابع عشر(الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص أنماط جديدة للتنمية الاقتصادية)،جامعة تكريت ،العراق،2017 ،ص2.

[3] زهير الحسني، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق،2020 ،ص11.

3- وحدة الشراكة : وتضم عددا من الخبراء الفنيين يرتبطون بالوزيرويقومون بتحديد المتطلبات والمواصفات الفنية ودراسة الجدوى الاقتصادية والكلفة بما تعود به من منفعة اقتصادية . وتتولى تحديد المشاريع التي تطلب الجهات الحكومية الشراكة فيها ، كما تقوم بمراجعة العقود والحصول على التراخيص من هيئة الاستثماروالجهات القطاعية . تقوم ببناء القدرات وتحديد الأحكام التعاقدية لعقود الشراكة وإعداد الأنظمة والتعليمات لعرضها على مجلس الوزراء لتنفيذ قانون الشراكة . وتتسلم التقارير الدورية وإبداء ملاحظاتها عليها وإعداد قاعدة بيانات ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس والالتزام بمعايير الإفصاح .

4- التزامات الجهات الحكومية القطاعية : وتتضمن إجراءات إدارية تتعلق بتحديد أولويات الشراكة وطرح القطاعات والتفاوض مع الشركات وتعيين مسؤول لكل مشروع وتسجيل الشراكة وتوقيع العقود وتامين التمويل ومراقبة أداء المشاريع بعد إبرام العقود وتقديم التقارير الدورية على تنفيذ المشاريع وتشكيل اللجان التوجيهية للمساعدة في تنفيذ المشاريع وتقرير الحاجة إلى دعم الموازنة في تمويل المشاريع بناء على الجدوى الاقتصادية وتحديد الأسعار والتعرفة وتحديد مدة نفاذ العقود على ألا تتجاوز مدة معينة وفي حدود 35 سنة وينبغي للجهة القطاعية الحصول على موافقة مجلس الوزراء في إبرام العقود أو تعديلها وبيان مخرجات المشاريع وتوزيع المخاطر بين القطاعين على ألا تزيد مشاركة القطاع العام عن ٢٠٪ من كلفة المشروع ،ولا يمكن أن تزيد هذه النسبة إلا بموافقة مجلس الوزراء على ألا تتعدى 49% في أية حال من الأحوال .وينبغي النص في العقود على أن يكون القانون الوطني للجهة القطاعية هوالقانون واجب التطبيق وقبول شرط التحكم التجاري الدولي لحل النزاعات بعد فشل التسويات الودية .

اما من ناحية الإطار القانوني والاداري لابد من أطار قانوني خاص بالشراكة يحدد الإجراءات التنظيمية والقانونية ويضمن حقوق كافة الأطراف في المشاريع الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن تحديد الشروط والالتزامات في عقود الشراكة وكذلك الأجهزة الرقابية الخاصة بجودة الخدمات او المنتجات وكذلك الأسعار وبما يتناسب والاهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة، ولهذا أن أغلب الدول النامية التي اعتمدت الشراكة في ادارة وتشغيل أو أقامة المشاريع الخدمية والصناعية تخضع قانونا للمبادىء العامة في القوانين النافذة أي لايوجد قانون خاص بالشراكة . أما في العراق تم اعتماد القوانين النافذة إذ أتاح قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ حق الشركات العامة بمشاركة الشركات غير العراقية (العربية والأجنبية) ، ولم يتطرق القانون الى الشراكة مع القطاع الخاص المحلي فضلا عن عدم تحديد طبيعة الشراكة وآليات تطبيقها. اما الاطار الاداري فانه يتمحور حول التطورات المتباينة حول النمط الأمثل للأطار الاداري الذي يوفر متطلبات التنمية ، ولعل الجمع ما بين المرونة والتخطيط هو الذي يشكل النمط الأمثل، فالمركزية البيروقراطية او الديمقراطية في الادارة افرزت سلبيات في العديد من الدول النامية ومنها العراق متعلقة بمسؤولية القرارت على صعيد الدولة [1].

[1] فيصل اكرم نصوري و فيصل زيدان سهر ،الشراكة بين القطاعيين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العـراق (مع اشارة خاصة الى القطاع الصناعي في العراق)،مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية ، المجلد 21 ، العدد83، جامعة بغداد،العراق ،2015 ، ص306.

ثانياً : مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

ويأتي في مقدمة المبررات التي تساق لتدعيم الايجابيات المتوخاة من تطبيق مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق منها مايأتي[1]:

1- عدم قدرة الحكومات العراقية التي توالت على العراق سواء قبل 2003 أوبعد ذلك على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها، أوبتعبيرأدق أنها لم تتمكن أصلا النهوض بواقع الاقتصاد ككل.

2- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام في العراق بسبب تعدد وكثرة المجالات والمشاريع المطلوب تنفيذها، والتي لا يتوفر لها التمويل المطلوب أصلا، لذا فأن الشراكة هنا قد تعمل على التقليل من حدة المنافسة بين هذه المجالات والمشاريع من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء، أي تبادل الالتزامات بين القطاعين العام والخاص.

3- أن الفساد المالي الذي استشرى في جسد العديد من فروع القطاع العام العراقي ، قد أدى إلى هدر كثير من أمواله، لذا فأن قضية التعويض من الممكن أن يتحقق جزءا كبيرا منها عن طريق الشراكة، وعن طريق ما يمكن أن يوفره القطاع الخاص من أموال، كون هذا القطاع أكثر حرصا على موارده، إذ تقل فيه حالات التبديد والضياع في تلك الموارد.

4- أنه يمثل انموذجاً متطورا لأنشطة الإعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من اجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة.

5- وعندما يكون القطاع الخاص أكثر تطورا في الاقتصاد. ومن ثم فأن أي دعوة لتطبيق الشراكة في الاقتصاد العراقي، لابد أن يتقدمها خطوة استباقية تتمثل بتوفير كل السبل لإنعاش القطاع الخاص فيه، ومنحه الفرصة الكافية ليأخذ مكانته المرجوة، وينهض بمستواه أسوة بما وصل إليه في اقتصادات دول أخرى تقترب في ظروفها من الاقتصاد العراقي.

ثالثاَ : مؤشرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق وتأثيرها على التنمية الاقتصادية

1- الناتج المحلي الأجمالي في العراق من مؤشرات التنمية الاقتصادية :

يُعد من أكثر المعايير شمولاً لقياس مجمل إنتاج الدولة من السلع والخدمات ، ومن ثم من أهم المؤشرات الكلية المعبرة عن نموالاقتصاد القومي، وإن سرعة نمو ذلك الاقتصاد تتوقف بلا شك على ما يملك من طاقات إنتاجية، مادية وبشرية، ولما كان من غير الممكن تحقيق تنمية بمعناها الشامل في بلد ما دون تحقيق نمو اقتصادي، لذا فإن تطور الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً تنمويا مهماَ.[2] ان حرب 2003 كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد العراقي، مما أدى الى تعطيل كثير من المعامل والشركات الامرالذي أدى إلى اضعاف نسبة اسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، ومنها القطاع الزراعي والقطاع الصناعي فضلا عن انخفاض مستوى الصادرات والاعتماد على الاستيرادات فاصبح العراق سوق مفتوحة للدول المجاورة وبعض الدول الصناعية الأمر الذي أدى إلى ان يكون الاقتصاد العراقي تابعا لاقتصاد الدول الأخرى [3].

---

[1] حنان عبد الخضر هاشم ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الاساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ،العراق ، مجلد 13 ،عدد 36 ، سنة 2015 ، ص31.

[2] رحمن حسن علي ، مروان شاكر عبيد ،تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة(2004 – 2017) ، كلية الادارة والاقتصاد ،الكوت،العراق ،عدد35،مجلد1، 2020، ص192.

[3] محمد لعيبي جبر، حسين شناوة مجيد، تحليل واقع التجارة البينية بين العراق والدول العربية للمدة (2004-2017)،كلية الادارة والاقتصاد الكوت، العراق ،مجلد 13، عدد 41، 2021،ص126.

وكما يبين الجدول (21) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة مرة ويبين الاسعار الجارية مرة اخرى، لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ما بعد 2003 معدلات موجبة إذ بلغ (103551403.4) مليون دينار في عام 2005، واستمر الناتج في زيادة متذبذبة لغاية 2009 إذ بلغ (124702847.9) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (3.38%) يعود ذلك إلى اعتماد إيرادات الدولة على القطاع النفطي، لما يشكل من تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي مقابل اسهام نسبي لعدد من القطاعات الخدمية والتوزيعية، لان أي تباطؤ أو توقف في القطاع النفطي فأنه سرعان ما ينعكس على

الناتج المحلي الإجمالي، مما استمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع إذ سجل في عام 2011 بنحو (142700217.0) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.55%) نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط وكمية الإنتاج منه. كما شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعا خلال الأعوام الأربعة (2012 ،2013 ،2014 ،2015) على التوالي (162587533.1، 174990175.0، 178951406.9، 183616252.1) مليون دينار، وبمعدلات نمو متذبذبة كانت نتيجة الوضع الأمني غير المستقر للعراق. ثم ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى (208932109.7) مليون دينار، في حين انخفض الناتج الاجمالي بالاسعارالثابتة في 2017 إلى (205130066.9) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-1.82 %)، وسجل الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018 ارتفاع في الناتج الاجمالي وذلك بسبب الارتفاع في اسعار النفط في ذلك العام لان النفط يعد المورد الاساس للبلد، ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لعام 2019 بنسبة (5.96 %) قياساً بعام 2018، وذلك لارتفاع انتاج النفط الخام مقارنة بالعام السابق . كذلك يوضح الجدول ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (38.13%) خلال عام 2005، اذ ارتفع الى (73533598.6) مليون دينار عام 2005، كما وتستمر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع اذ وصلت (95587954) مليون دينار عام 2006 والى (111455813) مليون دينار عام 2007 ويعود هذ الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي الى التحسن النسبي الحاصل في الوضع الأمني والاقتصادي للبلد وزيادة عائدات النفط المصدر نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمية. أما في عام 2008 فقد ارتفعت معدلات النمو والناتج الاجمالي ،وذلك بسبب زيادة اسهام قطاعات الانتاج مثل العوائد النفطية ،اما في عام 2009 انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (20.8-%) ليبلغ (130642187) مليون دينار مقابل (157026061) مليون دينار للعام 2008 ويعود ذلك إلى تراجع الحاصل في أسعار النفط على إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع الى (217327107) مليون دينارعام 2011 مقابل (162064565) مليون دينار للعام 2010، الا أن معدل النمو الناتج انخفض في عام 2015 مقارنة بالعام 2014 بنسه (26.9 -%) ليسجل ما مقداره (199715699.9) مليون دينار مقابل (266420384.5) مليون دينار لعام 2014 وفي عام 2017 سجل (225995179) مليون دينار مقابل (203869832) مليون دينار عام 2016. وفي عام 2018 كان ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (21.31%) قياساً بعام 2017 ، نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط خلال عام 2018 ، ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام 2019 مقارنة بالعام السابق بنسبة (3.33 %) ليسجل (277884869.9) عام 2019 مقابل (268918874) عام 2018. بسبب ارتفاع النفط ،وايضا يعزى ذلك الى الارتفاع الملحوظ في نمو القطاعات الأخرى ولاسيما الزراعة والكهرباء والصناعة.

جدول (21) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية والثابتة ومعدلات النمو والبطالة في العراق للمدة 2005-2019.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الالجارية 1	معدل نمو %GDP 2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابت 100 =2007 3	معدل نمو %GDP 4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون) 6	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون) 7
2005	73533598.6	-	103551403.4	-	2.6	0.6
2006	95587954.8	29.99	109389941.3	5.64	3.3	0.5
2007	111455813.4	16.6	111455813.4	1.89	3.8	0.4
2008	157026061.6	40.89	120626517.1	8.23	5.1	0.5
2009	130643200.4	-20.8	124702847.9	3.38	4.1	0.5
2010	162064565.5	24.05	132687028.6	6.4	5	0.5
2011	217327107.4	34.09	142700217	7.55	6.5	0.7
2012	254225490.7	16.97	162587533.1	13.94	7.4	0.7
2013	273587529.2	7.61	174990175	7.63	7.7	0.7
2014	266332655.1	-2.65	178951406.9	2.26	7.4	0.7
2015	194680971.8	-26.9	183616252.1	2.61	5.3	0.5
2016	196924141.7	1.15	208932109.7	13.79	5.4	0.5
2017	221665709.5	12.56	205130066.9	-1.82	6	0.6
2018	268918874	21.31	210532887.2	2.63	7.1	0.6
2019	277884869.4	3.33	223075020.8	5.96	7.1	0.6

الفترة الزمنية			معدل النمو المركب %
2005-2009	12.18		6.17
2010-2014	10.45		9.43
2015-2019	7.38		1.44

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء لسنوات 2005 ولغاية 2019.

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

إن تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (*GDP*) قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد، إذ إنه قد يرتفع ذلك المتوسط دون أن يصاحب ذلك تطوراً حقيقياً بالمستوى المعيشي لمعظم الأفراد، ومع ذلك عنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر باعتماده مؤشراً تنموياً يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وعلى اساس ذلك فان النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات وعدالة التوزيع [1].

يشير الجدول (21) خلال المدة (2005- 2019)، يلحظ التذبذب المستمر في متوسط نصيب الفرد من الناتج وبشكل متباين خلال المدة (2005 - 2008) على الرغم من الظروف التي مر بها البلد خلال هذه المدة، ويعبر ذلك عن تحقق معدلات نمو الاقتصاد، ولكنه قد لا يعبر عن تحسن مواز في المستوى المعيشي للفرد في ظل تردي البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، فقد شهده متوسط نصيب الفرد من الناتج زيادة بالغة مقارنة مع الحقبة السابقة، إذ كان لرفع العقوبات الاقتصادية الأثر الايجابي على المواطن العراقي فبلغ نمو نصيب الفرد عام 2005 بنحو 2.6 بالاسعار الجارية و0.6 بالاسعارالثابتة . وفي عام 2006 فقد حقق نمواً سنويا بلغ بالاسعار الجارية (3.3%) وسبب هذا النمو تحسين ظروف البلد بعد تغير النظام السياسي والاقتصاد في العراق ، وهذا

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، طبعة 1، الاسكندرية، مصر، 2003، ص11.

التحسن قد لا يعبر عن المستوى المعيشي الموازي للفرد في ظل تدني البنى التحتية والخدمات الاجتماعية . وقد استمر معدل نمو متوسط نصيب الفرد بالزيادة حتى عام 2008 و بلغ (5.1 %) وسبب ذلك ناجم عن زيادة ايرادات النفط الذي ارتبط برفع سقف الصادرات النفطية ومن ثم زيادة اسهام القطاع النفطي بالناتج المحلي الاجمالي التي انعكست بزيادة الدخول فضلاً عن زيادة الطلب والانفاق. اما عام 2009 فقد انخفض بشكل حاد خلال عام 2009 بمعدل نمو سالب بلغ (20.8 - %) بسبب الازمة العالمية عام 2008 وانعكاسها على جميع الدول ومنها العراق، بسبب تدني اسعار النفط، ثم اخذ متوسط نصيب الفرد في حالة نمو وبمعدل ثابت إلا في عام 2017 بلغ معدل النمو نحو (6.0%). وقد أخذ متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بالنمو خلال المدة (2011-2014) وهذا يعكس التحسن في أسعار النفط والوضع الأمني المستقر فقد بلغت النمو على التوالي (6.5%) (7.4%) (7.7%) (7.4%) الا انه انخفض عام (2015) بلغت (5.3%) لتردي الأوضاع الأمنية ودخول العصابات الإرهابية الى بعض المحافظات فضلا عن انخفاض اسعار النفط.

3- اسهام القطاعين العام والخاص في البطالة والفقر في العراق.

أ- البطالة

ويمكن ابراز مجموعة من العناصر التي اسهمت في زيادة اعداد الباحثين عن العمل :[1]

1- لم تفلح سياسات تدريب وتأهيل الايدي العاملة، والمعتمدة من لدن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تحقيق غاياتها، بسبب ابتعاد هذه البرامج عن المتطلبات الحقيقة لسوق العمل العراقية.

2- اخفقت شبكة الحماية الاجتماعية في تحقيق الاهداف المرجوة لاسباب عدة اهمها تفشي الفساد في عمل هذه المؤسسة وصرف مليارات الدنانير لأشخاص يمارسون العمل فعلا ومعظمهم يعملون في القطاع الحكومي، فضلا على تشجيع مستلمي هذه الاعانات على الاتكال وفقدان الحافز على ايجاد فرصة عمل.

3- تركيز المؤسسات الحكومية المعنية بمعالجة مشكلة البطالة على جانبي العرض (الباحثين عن العمل) وعدم الاهتمام بجانب الطلب على الايدي العاملة (القطاع الخاص) والذي يعد الحل الناجع لمشكلة البطالة في العراق، عبر منح قروض للقطاع الخاص واجراء تخفيضات ضريبية والتعهد بشراء المنتج مقابل استيعاب الايدي العاملة وحماية المنتج المحلي من المنافسة فضلا على توفير بيئة اعمال محفزة وجاذبة للاستثمار الاجنبي.

هناك خيارات عدة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق [2]:

1- تبني الحكومة العراقية استراتيجية وطنية تعمل على القضاء على الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي، والخروج من دائرة السمة الريعية للاقتصاد العراقي والاعتمادية شبه الكلية على مصدر وحيد هو النفط ، كونه سلعة قابلة للنفاذ تتميز بتذبذب سعرها عالميا، وأن تعمل الحكومة على تطوير القطاع الزراعي والصناعي والخدمي، لأنها من القطاعات المهمة في أي اقتصاد، التي تستوعب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتوفر الآلاف من فرص العمل للعاطلين عن العمل.

2- العمل على تحقيق الاستقرارين السياسي والأمني، لكون تلك الظاهرة من الظواهر الرئيسة التي عرقلة أغلب المشاريع التنموية والخدمية، وإيجاد حلول سريعة لمشكلة المهجرين وضمان عودتهم إلى ديارهم وتوفير فرص عمل لهم، ودافعا لإنشاء المشاريع الكبرى التي تستقطب العاطلين عن العمل وترفع من مستواهم المعيشي، فبدون تحقيق الاستقرار السياسي والأمني يكون الحديث عن التنمية المجتمعية مجرد وهم.

---

[1] حيدر حسين ال طعمة ، سياسة التوظيف في العراق التحديات والمهام ،مجلة الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء، 2015.

[2] عدنان عبد الامير مهدي ، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها، وأسبابها، وآثارها، وخيارات السياسات العامة،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،بغداد ،2014 ،ص25.

3- مكافحة الفساد الذي يعد من أخطر معوقات التنمية وتنفيذ السياسات العامة في العراق، والعمل على وضع الحلول العملية للقضاء عليه من خلال تفعيل القانون واتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المتجاوزين على المال العام.
4- تنشيط ودعم القطاع الخاص من خلال تسهيلات حكومية لأجل القيام بمهامه، وذلك بإيقاف سياسة الإغراق السلعي غير المنضبط من أجل تشجيع الإنتاج الوطني الزراعي والصناعي بشكل خاص، وإعفاء السلع الإنتاجية التي يستوردها القطاع الخاص من الضريبة الكمركية ومنحه القروض الميسرة، وحث القطاع الخاص على توظيف العمالة العراقية بدلا من العمالة الأجنبية لآثارها على سوق العمل واستنزاف للعملة الصعبة بخروجها من البلاد ومساوئها على الاقتصاد الوطني.
5- وضع استراتيجية سكانية وطنية تتلاءم مع واقع الاقتصاد العراقي، وتحد من الزيادة السكانية العشوائية غير المخطط لها والتي تجعل من أي زيادة في الدخل القومي غير مجدية، ومن ثم لابد من وضع سياسات سكانية تتلاءم وتنسجم مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق معدلات النمو السكاني.
6- قيام وزارة الخارجية العراقية بجهد دبلوماسي يعمل على إطفاء الديون الخارجية المترتبة على الدولة العراقية نتيجة للسياسات العبثية للنظام السياسي السابق، ولاسيما الديون الكريهة لصالح الدول العربية والخليجية، لأنها تمثل عقبة في طريق التنمية الشاملة.

ب- الفقر

إن الاقتصاد العراقي وفي ظل ظروفه الحالية هو نتاج للفلسفة العامة للدولة التي اسهمت في صياغة وتوجيه مهاراته خلال العقدين الماضيين الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، إذ إن الدولة العراقية لم تكن تستند إلى أسس ثابتة في توجيه الاقتصاد وان النظام السياسي لم يتجه نحو بناء قاعدة إنتاجية وتنويع الهيكل الإنتاجي وإنما قام بزيادة الاحتكار المطلق للنشاط الاقتصادي مقابل إقصاء وتحجيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي فضلاً عن إبقاءه حادي الجانب مقابل تزايد الاعتماد على النفط بوصفه مصدراً أساسيا لواردات الدولة ، وبعد ٢٠٠٣/9/4 أصبحت قضية الإصلاح الاقتصادي في العراق ملحة في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي ، فلا بد من إيجاد سياسة اقتصادية تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي العراقي وتبذل جهداً مكثفا" من اجل القضاء على الفقر الذي تصاعدت حدته وأصبحت الاختلافات الكبيرة في مستوى المعيشة في أنحاء العراق ، إذ أخذت بالتزايد فمنذ عام ٢٠٠٣ زادت حدة الفقر والحرمان للكثير من الأسر التي تعرضت للقتل والتهجير وبعد تطبيق العراق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بدأ الاقتصاد العراقي يستعيد نشاطه [1].

4- مساهمة القطاعين العام والخاص في البنى التحتية في العراق.

يعاني الاقتصاد العراقي من تخلف واضح في البنى التحتية التي تتمثل في الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل و الكهرباء والاتصالات وغيرها ، بسبب تاثرها بشكل كبير بالحروب التي مر بها العراق الا ان المدة من عام 2003 وحتى عام 2007 قد شهدت تحسنا طفيفا لبعض البنى التحتية في اجزاء من العراق ولاسيما مناطق الجنوب.) كانشاء الجسور و تعبيد الطرق وفتح المطارات (مثل فتح مطار النجف الدولي واعادة تاهيل وفتح مطار البصرة الدولي، وغيرها من المشاريع الاخرى ، وقد ساعد على ذلك الوضع المستقر في تلك المناطق. وبالرغم من التحسن النسبي البسيط الا ان البنية التحتية ما تزال تعاني من التخلف و الاهمال مثل الخدمات البلدية كالماء و الكهرباء ، وما يعكسه ذلك من تراجع في مستوى القطاعات الاخرى.[2]ان دعم مشاركة

---

[1] الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، " تقديرات وتوقفات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاسكوا "، (نيويورك ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧) ، ص٧ .

[2] عبد الحسين جليل الغالبي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، عدد خاص ، نيسان ، العراق ، 2006 ، ص20.

القطاع الخاص لتأهيل البنى التحتية بإنشاء وحدة للشراكة في وزارة المالية إقامة نظام مؤسساتي لتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للبنى التحتية ، يشجيع المبادرات الحكومية لتحديد أولويات تأهيل البنى التحتية وتوفير غطاء قانوني لهذه المشاركة ،و المشاركة بين القطاعين في المشتريات الحكومية وعقود التأجير، وتنفيذ برنامج تدريب القدرات في المشاركة بين القطاعين ،وتعديل قانون الاستثمار لتسهيل توفير الأرض للمشاريع الاستثمارية، وتسهيل منح القروض للمستثمرين ،وحث الحكومة العراقية على الانضمام لاتفاقية واشنطن لمركز حل نزاعات الاستثمار لسنة 1965 واتفاقية نيويورك للاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها لسنة 1958 ومنظمة التجارة العالمية وإبرام اتفاقيات تشجيع الاستثمار وحمايته مع الدول الأخرى ،ولقد تم اختيار ستة مشاريع منتخبة لتنفيذها عبر الشراكة بين القطاع العام والخاص وهي كل من :- الطريق السريع بين بغداد والموصل والمجمعات السكنية لوزارة الأعمار ومطار الفرات الأوسط وميناء الفاو الكبير ومشروع غاز الشمال ، ويعد ميناء الفاو الكبير من أهم المشاريع التي تحتاج إلى المشاركة بين القطاعين العام والخاص بالنظر للكلفة العالية اللازمة لتنفيذه ، وتشمل استشارات لدراسة الجدوى والهندسة والتمويل والتنفيذ إذ لا تستطيع الحكومة لوحدها ضمان هذه التكاليف وان المشروع يحتاج إلى ضمانات سيادية للمشاركين من القطاع الخاص الأجنبي ، وأضيفت أربعة مشاريع أخرى للبرنامج وهي استغلال الغاز المصاحب ومحطة كهرباء اليوسفية ومخازن وزارة الزراعة. وتم تشكيل مجموعات من الخبراء لهذه المشاريع أقرت جملة من المقترحات بشأن إعداد دراسات جدوى وبحث مصادر التمويل والمتعاقدين والضمانات المالية وعروض الشركات والنظام القانوني للشراكة وإدارتها وتوفير ارض المشاريع وإنشاء وكالة عامة للسكن لتوفير ٢,٥ مليون وحدة سكنية في ٢٠١٥ .[1] ومن جهة أخرى وبما يسهم في دعم الشراكة بين القطاعين يعمل

(*OECD MENA*) على إعداد نظام للمناطق الاستثمارية الآمنة بموجب المادة 9/سابعا من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة ٢٠٠6 المعدل.[2]

---

(1) زهير الحسني، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،مصدر سابق، ص8.

(2) http://www.customs.mof.gov.iq/ar/node/84 ،قانون الأستثمار،المادة 9 .

المصدر:العمود(1-3-5-7)البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للاحصاء ،التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2005

الجدول رقم (22) البناء والتشييد والماء والكهرباء وملكية الدور السكنية ومعدلات النموفي العراق للمدة 2005-2019

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	معدل نمو % (2)	البناء والتشييد (3)	معدل نمو % (4)	الكهرباءوالماء (5)	معدل النمو% (6)	ملكية دورالسكن (7)	معدل النمو% (8)
2005	*73533598.6*		*4581970.5*		*796147.4*		*8299626 .0*	
2006	*95587954.8*	*30.0*	*4838350.1*	*5.6*	*873762.8*	*9.7*	*8990705.3*	*8.3*
2007	*111455813.4*	*16.6*	*4928470.3*	*1.9*	*972816.6*	*11.3*	*9322462.8*	*3.7*
2008	*157026061.6*	*40.9*	*5648215.4*	*14.6*	*1010161.7*	*3.8*	*9605384.1*	*3.0*
2009	*130643200.4*	*-16.8*	*5385960.9*	*-4.6*	*1209852.2*	*19.8*	*9845396.9*	*2.5*
2010	*162064565.5*	*24.1*	*8453995.9*	*57.0*	*1222014.7*	*1.0*	*10017684.8*	*1.7*
2011	*217327107.4*	*34.1*	*8320104.4*	*-1.6*	*1387422.6*	*13.5*	*10355537.2*	*3.4*
2012	*254225490.7*	*17.0*	*12025298.1*	*44.5*	*1642708.4*	*18.4*	*9374312.4*	*-9.5*
2013	*273587529.2*	*7.6*	*15251872.4*	*26.8*	*1872474.6*	*14.0*	*9589713.5*	*2.3*
2014	*266332655.1*	*-2.7*	*14544136.7*	*-4.6*	*2093426.6*	*11.8*	*9773792.2*	*1.9*
2015	*194680971.8*	*-26.9*	*9402528.4*	*-35.4*	*2152042.5*	*2.8*	*7435997.3*	*-23.9*
2016	*196924141.7*	*1.2*	*8555838.5*	*-9.0*	*2251534.3*	*4.6*	*7714138.7*	*3.7*
2017	*221665709.5*	*12.6*	*8987226.8*	*5.0*	*1938555.3*	*-13.9*	*7977075.8*	*3.4*
2018	*268918874*	*21.3*	*7216814.2*	*-19.7*	*1973778.2*	*1.8*	*7971063.8*	*-0.1*
2019	*277884869.4*	*3.3*	*7033531.7*	*-2.5*	*2410025.6*	*22.1*	*8210628.4*	*3.0*
المدة الزمنية		معدل النمو المركب %						
2005-2011		*0.167*		*0.089*		*0.083*		*0.032*
2012-2019		*0.013*		*-0.074*		*0.056*		*-0.019*

لغاية2019)، العمود(2-4-6-8) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة السابقة .

يوضح جدول رقم (22) في عام 2005 لغاية 2007 ان قطاع البناء والتشييد من حيث نسبة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي كانت مرتفعة ، حيث شهد قطاع البناء تحركاً واضحاً على اثر استقرار الوضع الامني من خلال التوسعات في ابنية المستشفيات والمستوصفات وفي مجال الانشاءات والتي تمثلت في انشاء الشوارع وتبليطها ويؤمل التوسع في نشاط هذا القطاع مستقبلاً من خلال استثمار القطاع الخاص فيه ، اما في عام 2008، حققتت نسبة ارتفاع بلغت اكثر من السنة الماضية ، ويؤمل مستقبلا تفعيل دور هذا القطاع من خلال توفير البيئة المناسبة للتوسع في عمليات البناء والاعمار وجذب واستقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية. اما في عام 2009 لقد انخفضت القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد لهذا العام عن العام السابق أي انه ،ينعكس ذلك في انخفاض نسبة مساهمته من الناتج المحلي الاجمالي للعام السابق، ويعود هذا التراجع في جزء كبير منه الى ضعف الاستثمارات المحلية والاجنبية الموجهة الى هذا القطاع مقارنة بالحاجة الماسة والعاجلة في تفعيل دور

هذا القطاع المهم والحيوي بغية النهوض به ورفع معدلات نموه لدوره الكبير في تنمية الاقتصاد الوطني اذ يمكن للاسكان والبنى التحتية ان توفر فرصاً لدعم الاقتصاد. وفي عام 2010 سجل هذا القطاع نسبة ارتفاع ويعود سبب ذلك الارتفاع الى انجاز القطاع الحكومي لعدد من المشاريع المتمثلة في بناء المدارس والمستشفيات والمجسرات كما اسهم القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) في انشاء محلات التبضع الكبيرة (المولات). اما في عام 2011 فقد شهد انخفاضا في نشاط هذا القطاع بسبب اسعار النفط وزيادة مواد البناء ،ليشهد عام 2012 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالعام السابق، ادى بهذا القطاع الى التوسع الحاصل في مشاريع البناء والتشييد في اغلب المحافظات خلال هذا العام كتأهيل وأكساء العديد من الطرق وبناء المجسرات أضافة الى مشاريع البناء والتشييد من قبل القطاع الخاص . وفي عام 2013يعد هذا القطاع الاكثر اسهاما بعد نشاط قطاع النفط الخام في توليد الناتج المحلي الاجمالي ، ويعد هذا القطاع مستودعا للفرص الوظيفية والاستثمارية ، اذ حقق ارتفاع في قيمته المضافة قياسا بعام 2012 ويعود ذلك الى التوسع الحاصل في انجازات القطاع الحكومي والخاص خلال هذا العام والمتمثل ببناء المجمعات السكنية والتجارية، الابنية المدرسية، المستشفيات والمستوصفات ومشاريع الترفيه والقاعات الرياضية، وبحسب خطة التنمية الوطنية 2013- 2017 فان حجم الاستثمارات التي سيتم تنفيذها خلال مدة الخطة ستكون حافزا قويا لنمو هذا القطاع، لقد سجل قطاع البناء والتشييد خلال عام 2014 انخفاضاً ملحوظاً ، فيما تراجعت مساهمته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 عن العام السابق ، ويعزى ذلك الى توقف العديد من المشاريع بسبب التدهور الحاصل في الاوضاع لامنية في المناطق التي سيطر عليها داعش فضلا عن ضعف التمويل الحكومي للمشاريع بسبب الانخفاض الحاصل في اسعار النفط وعدم اقرار الموازنة لهذا العام الى جانب الدور المحدود للقطاع الخاص في مشاريع البناء والتشيد على الرغم من اهمية هذا القطاع في توفير فرص العمل وتحفيز الاقتصاد ورفع معدل النمو الاقتصادي، وفي عام 2015 شهد هذا القطاع انخفاضا ويعزى ذلك إلى تراجع الاستثمار في هذا القطاع من قبل القطاع العام نتيجة لتراجع التخصيصات في الموازنة الاستثمارية، فضلاً عن تراجع دور الاستثمار الخاص في مجال البناء، وبالنظر لأهمية هذا القطاع فإن الأمر يتطلب تعزيز دوره وتوفير الظروف الملائمة لرفع نسبة اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، سجل نشاط هذا القطاع عام 2016 انخفاضاً ملحوظاً، مقارنة بالعام 2015، ويعزى ذلك إلى توقف المشاريع الاستثمارية للقطاع الحكومي وتضاؤل دور القطاع الخاص. اما في عام 2017 تراجع نشاط هذا القطاع وبنسبة كبيرة قياساً بعام 2016 ويعزى ذلك الى تراجع القدرة المالية لقطاع الحكومة للنهوض به وانحسار دور القطاع الخاص على أثر الازمة المالية المتمثلة بتراجع اسعار النفط، فيما سجلت نسبة اسهام هذا النشاط في الناتج المحلي الأجمالي ،وفي عام 2019قطاع البناء والتشييد انخفاضاً مقارنة بعام 2018، ويعزى ذلك الى انخفاض عدد مقاولات الأبنية والانشاءات في كافة المحافظات بسبب الظرف الأمني وظروف التقشف نتيجة العجز في الموازنة، اما قطاع الكهرباء والماء فقد حقق في السنوات 2005 – 2007 نموا بطيئا بسبب الظروف التي تمر بها البلاد ،وفي العام 2008 حقق هذا القطاع نموا خلال هذا العام قياسا بالعام السابق ، فلا تزال نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي هي الاوطأ خلال هذا العام فلا يزال هذا القطاع يعاني من عجز واضح حيث ان معدل الطلب على الطاقة الكهربائية يفوق معدل الإنتاج ، اما في عام 2009 لايزال هذا القطاع يعاني العديد من المشاكل المتعلقة بخطوط نقل الطاقة وشبكات التوزيع، التقادم التكنلوجي لمحطات التوليد، انخفاض منسوب المياه في حوضي دجلة والفرات ومشاكل أخرى تتعلق بشحة الوقود ،وفي عام 2010 ونتيجة عدم كفاية الانتاج فقد بلغ معدل العجز السنوي لهذا العام انخفاضا للكهرباء ويعاني من عجز واضح نتيجة ارتفاع معدل الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق معدل الانتاج، في حين بلغ معدل الطلب على الطاقة ارتفاعا ملحوظا، وفي عام 2014 لغاية 2016 سجل نشاط قطاع الكهرباء والماء خلال هذا العام ارتفاعا ملحوظا في قيمته المضافة مقارنة بالسنوات السابقة الا انه لايزال يعاني من عجز واضح نتيجة ارتفاع معدل الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق معدل الانتاج، فقد بلغ زيادة واضحة ، فيما شهدت الاعوام 2017 – 2018 نزول

بنسبة الكهرباء والماء وسبب ذلك يعود الى ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق معدل الانتاج،وفي عام 2019 فقد شهد هذا العام ارتفاعا بالطاقة بسبب زيادة محولات الطاقة وتعميرات المحولات ولكن بنسبة ضئيلة.

5- الخدمات وتاثيرها على القطاعين العام والخاص في العراق

يشمل قطاع الخدمات كافة الانشطة بما فيها المنشآت الحكومية باستثناء الصناعة والزراعة. ويعد هذا القطاع مساندا للقطاعات الانتاجية، ويخدم الاسر. ومن ثم ينمو هذا القطاع بناء على نمو الاقتصاد والسكان. فنمو الصناعة سينشيء بدوره قطاعات مساندة وخدماتية مثل نقل منتوجات الصناعة داخليا وخارجيا، والتجارة في مخرجات الصناعة، كما ان التعليم ينمو بنمو السكان مع تزايد مضطرد نتيجة التزايد في الطلب على التعليم، وبما ان الصحة حاجة ملحة، تنمو بنمو السكان وتتسارع عند التخطيط للنهوض به لرفع كفاءته وتقديم خدمات افضل للمجتمع. وهنا من المفيد الاشارة الى ان قطاعي التعليم والصحة من المفترض ان تركز عليهما الحكومة بدلا من الاستثمار في القطاعات الانتاجية السلعية، والسياحة تعتمد على الاستقرار الامني بشكل مطلق، والمطاعم على الامن ونمو السكان والاقتصاد ومشاركة المرأة في سوق العمل، ومن ثم سيتم رفع اسهام في خلق فرص عمل تلقائياً بناء على حجم الطلب عليه والاستقرار الامني، ومن الصعب التدخل الخارجي في القطاع لتشابكه واعتماد معظمه على القطاعات الانتاجية الاخرى والامن، وكما اشرنا سابقا، فقد تم فصل قطاعي التعليم والصحة الحكوميين لأنه حق لكل مواطن، واي نمو في القطاعين المذكورين ضمن القطاع الخاص، لا يؤثر على نموه في الحكومة.[1] فنشاط الخدمات ينمو بنمو اقتصاد البلد بشكل تلقائي واستقراره. فأنشطة التجارة والسياحة والنقل والمطاعم تتأثر بالاستقرار وزيادة الطلب عليها والتحرك الحيوي في البلد نتيجة نموه. اما نشاط الاتصالات فله قدرة على النمو في كافة الاتجاهات. اما نشاطي التعليم والصحة الخاص، فهذا يعتمد على القدرة المادية للمجتمع، ومن ثم من الممكن ان ينمو في المدن الاكثر تحضراً والمناطق المزدهرة اقتصادياً.[2]

---

[1] صالح الكفري ، وظائف لائقة من اجل العراق استراتيجة للعمالة والعمل اللائق ، منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،جمهورية العراق ، 2013 ، ص91

[2] صالح الكفري، المصدر اعلاء ، ص107

المصدر: العمود(1-3-5-7)البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للاحصاء ،التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2005 لغاية2019)،

الجدول (23) الناتج المحلي الاجماليو تجارة الجملة والمفرد والمال والتأمين وخدمات العقار وخدمات التنمية الاجتماعية ومعدلات النمو في العراق للمدة 2005-2019

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	معدل نمو % (2)	تجار الجملة والمفرد والفندقة (3)	معدل النمو% (4)	المال والتامين وخدمات العقار (5)	معدل النمو% (6)	خدمات التنمية الاجتماعية (7)	معدل النمو% (8)
2005	73533598.6	-	6997942.3	-	8881601.3	-	277884869.4	-
2006	95587954.8	30.0	751459.3	-89.3	9644405.4	8.6	13713616.2	-95.1
2007	111455813.4	16.6	6973333.7	828.0	10864645.4	12.7	14302388.3	4.3
2008	157026061.6	40.9	7567679.4	8.5	11472364.2	5.6	15092747.2	5.5
2009	130643200.4	-16.8	8422182.8	11.3	11339271 .0	-1.2	16407283.2	8.7
2010	162064565.5	24.1	10015048.2	18.9	11505906 .0	1.5	17466194.3	6.5
2011	217327107.4	34.1	11027927.7	10.1	12231197.6	6.3	18916608.7	8.3
2012	254225490.7	17.0	14449928.6	31.0	11979304.6	-2.1	19887226.6	5.1
2013	273587529.2	7.6	14910800.8	3.2	12608337.7	5.3	21314520.5	7.2
2014	266332655.1	-2.7	14834598.4	-0.5	11548634.5	-8.4	19503264 .0	-8.5
2015	194680971.8	-26.9	15136109.8	2.0	8954505.1	-22.5	19583652.1	0.4
2016	196924141.7	1.2	13396126 .0	-11.5	9663293.5	7.9	19067140.8	-2.6
2017	221665709.5	12.6	14672908.6	9.5	10326805.2	6.9	19102036.5	0.2
2018	268918874	21.3	13958885.8	-4.9	10686844.1	3.5	19259847.6	0.8
2019	277884869.4	3.3	14977807.8	-89.3	10940156.7	8.6	19597529.4	-95.1
المدة الزمنية		معدل النمو المركب %						
2005-2011		0.167		0.089		0.083		0.032
2012-2019		0.013		-0.074		0.056		-0.019

العمود(2-4-6-8) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة السابقة .

يبين الجدول السابق رقم (23) في عام 2005 قدرمساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية (277884869.4) من الناتج المحلي الاجمالي ، اذ ان هذا القطاع يقوم بفتح العديد من مراكز التنمية الاجتماعية الشخصية والورش الانتاجية التي تسهم في تشغيل واستيعاب اكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة بغية الكفاءة الانتاجية وصولا لرفع حجم الناتج المحلي الاجمالي ، اما قطاع تجارة (الجملة والمفرد والفنادق) قدراسهام قطاع التجارة (6997942.3) من الناتج المحلي الاجمالي ،اما قطاع المال والتأمين وخدمات العقار والقطاعات الاخرى قدرت نسبة اسهام قطاع المال والتأمين وخدمات العقار (8881601.3)من الناتج المحلي الاجمالي، ويتوقع مستقبلا مزيدا من الخطوات العملية والعلمية المتقدمة في المجالات كافة المؤثرة في جميع القطاعات الاقتصادية والتي تؤدي الى ارتفاع نسبة اسهام القطاعات الاخرى وارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي ،وفي العام 2006 لقد شهدت القطاعات الاقتصادية ارتفعاً بسيطا ماعدا قطاع الخدمات بسبب الظروف التي مرت بالبلاد وعدم توفير وزارة العمل فرص عمل للعاطلين ، وفي عام 2007 بلغ قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق بلغ اكثر من العام السابق (6973333.7)، اي بنسبة قليلة ، اما قطاع المال والتأمين وخدمات العقار قد اخذت بنمو قليل تبعاً للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، امافي عام 2008 قطاع الخدمات خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية حقق هذا القطاع زيادة ،وقد اسهم نشاط الحكومة العامة في زيادة الناتج المحلي ، ويعزى ذلك الارتفاع الى دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تنفيذ البرامج السريعة الهادفة الى خلق فرص العمل، وكذلك تقديم القروض للمواطنين بغية تشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة وايجاد دخول للعاطلين عن العمل

،وقطاع تجارة الجملة ايضا كان هذا العام مصحوباً بزيادة في الانشطة الاقتصادية وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لدور قطاع التجارة في تلبية حاجة القطر من السلع المنتجة محليا والمستوردة ، وقطاع البنوك والتأمين ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع خلال هذا العام ويعود ذلك لما شهده هذا القطاع من تطور واسع وكبير على مستوى فعاليات ه ونشاطاته وبذلك ارتفعت نسبة اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008. وفي العام 2009 ان القطاعات الخدمية ، فقد ارتفعت ويشمل قطاع ملكية دور السكن وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، القيمة المضافة لهذه القطاعات من الناتج المحلي الاجمالي ونتيجة لارتفاع معدل النمو في هذه القطاعات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت نسبة مساهمتها فيه للعام السابق. وفي عام 2010 قطاع التجارة (الجملة والمفرد والفنادق ارتفعت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع ويعود ذلك الى اتساع دور قطاع التجارة على مستوى الجملة والمفرد، ونشاط قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات في عام 2010 بلغت (*11505906 .0*) أي ارتفاع ، ويعود الارتفاع الحاصل في هذا القطاع الى ، أ- ارتفاع نسبة اسهام نشاط ملكية دور السكن في الناتج المحل الاجمالي، مسجلا معدل زيادة عن العام السابق، ب- ارتفاع قيمة الناتج المحلي لقطاع البنوك والتأمين قياسا بالعام السابق وذلك للتوسع الملحوظ في نشاط هذا القطاع لاسيما بعد عام 2003.وفيما يخص نشاط قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية لقد سجل ارتفاعا قياسا بالعام السابق للعام 2010، ويعزى ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة لنشاط خدمات الحكومة العامة والخدمات الشخصية عن العام السابق ،وفي عام 2012 ارتفعت القيمة المضافة لقطاع تجارة والفنادق قياسا بالعام السابق، فيما ارتفعت اسهامه هذا النشاط في الناتج المحلي الاجمالي ، ويعود هذا الارتفاع الى زيادة نشاط حركة مبيعات المفرد والجملة والى زيادة نشاط قطاع الفنادق خاصة في المواسم الدينية، وفي قطاع نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات سجل هذا النشاط ارتفاعا في مستوى نشاطاته عام 2012 لينعكس ذلك في ارتفاع قيمته، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الاساس الى زيادة معدلات النمو المتحققة في كل من نشاطي قطاع البنوك والتامين وملكية دور السكن قطاعات النشاط الاقتصادي ،وفي قطاع نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ارتفعت القيمة المضافة لنشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ، ويعود ذلك الى ارتفاع نشاط خدمات الحكومة العامة ارتفاعا ملحوظا الى جانب ارتفاع القيمة المضافة للخدمات الشخصية قياسا بعام 2011.وفي عام 2013 يعد قطاع التجارة من القطاعات المهمة الداعمة للقاعدة الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي لعام 2013 محققا زيادة ،ان تحسين نشاط هذا القطاع يرتبط بتحسين وتطوير مناخ الاستثمار والتطوير المستمر لبيئة الاعمال بغية خلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي، أي بيئة اعمال مواتية للقطاع الخاص تتجه نحو المجالات الانتاجية، كما ان الجهود المبذولة بغية انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية تعتبر خطوة مهمة على طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفتح الطريق أمام الصادرات العراقية للوصول إلى الأسواق العالمية. وفيما يخص الخدمات الاجتماعية والتامين ايضاً ارتفعت مع زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وفي عام 2014 سجلت لهذا القطاع انخفاضا ملحوظا خلال العام ،لينعكس ذلك في انخفاض نسبة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي ، ويعزى ذلك الى عدم اسهام السياسات الحكومية في تقديم الدعم الكافي لهذا القطاع وتوفير التشريعات التي تنظم عمله، وتجدر الاشارة الى ان هناك مليون شخص يعملون في هذا القطاع وان (70%) منهم يعملون في تجارة المفرد ويعود ذلك الى ضعف فرص العمل في القطاعات الاخرى. وقطاع المال والتامين ، وقد سجل نشاط هذا القطاع لهذا العام نمواً كبيراً قياسا بالعام السابق ،وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية انخفضت من حيث نسبة الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي، فقد سجل نشاط قطاع البنوك والتامين لهذا العام بالاسعار الثابتة زيادة قياساً بالعام السابق، وتجدر الاشارة الى ان نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 ، اذ ان زيادة انتشار الائتمان سيعزز من نمو القطاع المصرفي وذلك يتضح من خلال ارتفاع اجمالي رصيد الائتمان النقدي. وفي العام 2015 ،فقد انخفض قطاع التامين والبنوك ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل نمو قطاع البنوك والتأميـن على الرغم من أهمية هذا القطاع ودوره في تمويل النمو

الاقتصادي وحشد الموارد الاقتصادية، ويعود ذلك إلى دور المصرف العقاري وصندوق الإسكان لمنح القروض المجزية ومن خلال مبادرة البنك المركزي العراقي المتمثلة بدعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة لغرض تمكينها من تقديم القروض للصناعيين والزراعيين إلى جانب تقديم القروض الاسكانية والعقارية التي اسهمت في رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخول المنخفضة وتمكينهم من تشييد وحداتهم السكنية وشراء الدور فضلاً عن انخفاض أسعار المواد الإنشائية نوعاً ما. وقد سجل نشاط قطاع الخدمات خلال هذا العام انخفاضاً قياساً بالعام السابق، إذ انخفضت قيمة في الاسهام بالناتج المحلي الاجمالي، وفي عام 2015 احتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد نشاط قطاع النفط الخام في سلم ترتيب الأهمية النسبية لاسهام الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالنظر لما يوفره هذا القطاع من إيرادات مالية للدولة، لذا يعد من الضروري تفعيل نشاط هذا القطاع وتحديده كقطاع منافس لقطاع النفط في ظل الظرف الحالي الذي يعيشه البلد (حالة الركود الاقتصادي) وتعزيز دور القطاع الخاص في إدارته وتجدر الإشارة إلى أن نشاط الحكومة العامة قد سجل ارتفاعاً ، فيما سجل نشاط الخدمات الشخصية انخفاضاً قياساً بالعام السابق 2014. وفي عام 2016 يكون قطاع التجارة والفندقة مسجلاً انخفاضاً بسيطاً عن العام 2015، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في نشاط الخدمات بنسبة قليلة، ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد العراقي إثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى جانب الظرف الأمني نلاحظ في عام 2017 ان نشاط قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية على الرغم من اهمية هذا القطاع الا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لاتزال دون المستوى المنشود، انخفاضاً ضئيلاً عن العام السابق 2016، ويعزى التراجع بالدرجة الاساس الى تراجع الخدمات المقدمة من قبل الحكومة اما نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق على الرغم من اهمية نشاط قطاع التجارة في مجمل النشاط الاقتصادي إلا أن نسبة الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي لا تزال دون المستوى المطلوب، وفي عام 2018 نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق سجلت ارتفاعا لهذا القطاع العام السابق، ليشكل (13958885.8) من الناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة الى انه خلال هذا العام جرى إقرار توصيات مؤتمر تنمية الاقتصاد العراقي والتي تضمنت تبسيط إجراءات الاعمال وتقليل البيروقراطية وتطبيق التعريفة الكمركية ووضع الضوابط المناسبة المتعلقة بالتعاقدات وعقود المشاركة المعمول بها حاليا وعقود المشاركة مع الشركات العاملة في الوزارات الاخرى مع السماح للدخول مع الشركات بغية تحفيز النمو الاقتصادي وجعل الاقتصاد العراقي بيئة جاذبة للاستثمار. وقطاع نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال سجل نشاط قطاع البنوك لهذا العام ارتفاعا في معدل نموه قياسا بالعام السابق ،من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى الارتفاع الحاصل في نشاط قطاع البنوك والتأمين الى التحسن الحاصل في الأوضاع الأمنية واستعادة العمل في الفروع التي تعرضت الى الدمار بسبب الحرب على الإرهاب. وبالنسبة لنشاط قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية احتل نشاط هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسبة اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى ارتفاع نشاط الخدمات الشخصية ، وفي عام 2019 قد شهد قطاع تجارة الجملة والمفرد والفندقة ارتفاعاً بسيطاً مقارنة بالعام السابق ،وشهد نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات خلال هذا العام ارتفاعاً مقارنة بعام 2018 وبنسبة مساهمة مقابل (10940156.7) مليار دينار عراقي في العام السابق، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى ارتفاع ملكية دور السكن فضلاً عن ارتفاع نشاط البنوك والتأمين نتيجة ارتفاع ودائع الجمهور لدى الجهاز المصرفي وان هذا الارتفاع يعد مؤشر جيد على ثقة الافراد بالمصارف، فضلاً عن ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي في الوقت الذي سجلت فيه الديون المتعثرة انخفاضاً مما يدل على ان المصارف باتت اكثر حيطة في منح الائتمان الى الافراد. اما نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية شهد هذا القطاع نمواً خلال هذا العام مقارنة بعام 2018 في العام السابق. ويعزى ذلك الى ارتفاع نشاط كل من الحكومة العامة والخدمات الشخصية واسهامها في الناتج المحلي الإجمالي.

وكما موضح في الشكل الاتي تطور الناتج المحلي الاجمالي وتجارة الجملة والمفرد والفنادق والمال والتامين وخدمات العقارات وخدمات التنمية الاجتماعية في العراق وللمدة من 2005 ولغاية 2019.

رابعاَ : اجراءات الشراكة في العراق

ان تفعيل مشاركة القطاع الخاص للعام هو خيار استراتيجي، ولكي يتحقق ذلك لابد ان يكون هناك دور واضح وبرنامج مرسوم لإشراك القطاع الخاص في ادارة الاقتصاد، وفي صناعة القرارات الاقتصادية وفق نظرة شاملة لتحفيز القطاعات الإنتاجية كافه ومنها بشكل اساسي في الزراعة والصناعة والتشييد (الاسكان والاعمار) والطاقة والخدمات والسياحة، وان تتبنى الحكومة برامج واسهامات واجراءات تنفيذيه محسوبة ومدعومة ماديا وقانونيا.[1] ويمكن ان نشير الى الاهداف والتوجهات بخصوص مشاركة القطاعين في التنمية الاقتصادية في العراق.

1- وثيقة العهد الدولي بين العراق والمجتمع الدولي لعام ٢٠٠٧:

تبنت تعزيز الشراكة بهدف رفع المستوى المعيشي للشعب العراقي واستكمال عملية الاعمار، إذ نصت على اعطاء دور قيادي للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية مع دور خاص للدولة في تنظيم وحماية نشاط القطاع الخاص، فضلاً عن أدراج نصوص قانونية ضمن التشريعات والتعليمات لتشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في الشراكة.[2]

٢- ستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) :

اكدت على دعم وتشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي، إذ تبنت مجموعة من الوسائل منها: برامج للأصلاح الاقتصادي، خصخصة المنشآت والمصارف الحكومية وأعادت هيكلتها مع تشجيع الاندماج بين المشاريع الاستثمارية القائمة، فضلاً عن تحديد اساليب الشراكة في الاستثمار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص كاسلوب *BOT* (بناء، تشغيل، نقل الملكية) وأسلوب *BOOT* (بناء، تملك، تشغيل، تحويل) والتي سبق الاشارة اليها في الفصل الاول.

3- خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠- ٢٠١٤) :

أ- وضع أسس لإعادة تأهيل المشاريع العامة بما يشجع على خصخصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص، مع تشريع قانون للخصخصة ونشير بهذا الخصوص الى ان وزارة الصناعة والمعادن سبق وان اعدت عام 2005 مسودة مشروع معدل لخصخصة الشركات العامة وما زال هذا التشريع في مجلس شورى الدولة ولم يصدر أي قرار بشأن تفعيله لغاية الآن .

ب- بناء شراكة بين القطاع العام والخاص بمختلف اشكال واساليب الشراكة مع اصلاح وتحويل الشركات العامة إلى شركات خاصة أو مختلطة بالاستفادة من قوانين نافذة حالياً وخصوصاً قانونى ٢١ ،٢٢ لسنة 1997، اضافة إلى فسح المجال امام الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر وبناء شراكات مع الشركات العالمية ذات التكنولوجيا الحديثة وخصوصاً في الصناعات التحويلية.

ج- تأسيس حاضنات للأعمال التكنولوجية والتوسع في اعتمادها.

---

[1] فائق مشعل قدوري العبيدي ، صباح فيحان محمود، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق بين خيارات التطوير والتفعيل (رؤية مستقبلية)، مصدر سابق ،ص19

[2] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠/٢٠١٤ ،بغداد ٢٠٠٩ ، ص ١٧٥ .

د- أستكمال منظومة التشريعات والقوانين الداعمة للقطاع الخاص واقتصاد السوق.

و- تشجيع القطاع الخاص في المشاركة بمشاريع تنمية المحافظات ولاسيما تلك المعلنة في الخطة والتي تمثل فرص استثمارية جيدة. من المبادرات المهمة خلال تنفيذ الخطة وهي التوجه نحو منهجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كافة القطاعات الانتاجية والخدمية ، بما في ذلك البنى التحتية وفق خطوات مؤسسية ومنهجية وتشريعات واضحة، والمباشرة الفعلية لتحويل عدد من الشركات والمصانع العامة الى شركات مساهمة تدرج في سوق العراق للأوراق المالية. كذلك، التخطيط وإقرار والترويج لتنفيذ مشاريع جديدة بأسلوب الشراكة في عدد من القطاعات المختارة. تجدر الاشارة الى أنه يمكن العمل على تحويل شركات أو مصانع من القطاع العام الى شركات مساهمة في ضوء القوانين والتعليمات النافذة على أن تتوفر الارادة والقدرة والاصرار على إنجاحها مع توقيتات وكفاءة تنفيذ يلتزم بها وتحقق الجدوى والغرض منها وأن يتم اختيار الفريق المهني الحريص والمقتدر ولديه الاصرار على نجاح المهمة.[1]

[1] عامر عيسى الجواهري*: أهمية تنفذ خطة التنمية الوطنية 2018– 2022 في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،على الموقع الالكتروني التالي،
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/05

المبحث الثاني

بعض نماذج الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في العراق

يمتلك الاقتصاد العراقي قطاعاً عاماً كبيراً يهيمن على أغلب القطاعات الاقتصادية و على أثر التغيير السياسي الذي حدث عام (2003) إذ تعرضت معظم تلك الشركات العامة لإعمال السرقة و التخريب مما ادى إلى توقفها بشكل كامل أو جزئي ، و لم يكن بالإمكان تأهيل هذه الشركات لأسباب عديدة من أهمها عدم تخصيص الموارد المالية الكافية لهذا الغرض و أن ما تم تخصيصه لتأهيل و تشغيل هذه الشركات لم يسد إلا حاجة عدد محدود من الشركات وتراكم نسب مصاريفها التشغيلية و بالأخص رواتب قطاع العاملين الهائل لهذه الشركات. مما دعت الحاجة إلى تفعيل مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص للنهوض بواقع الأعمال الضرورية التي كانت تنفذها الشركات العامة و من ضمن هذه الشركات كانت الشركة العامة للموانئ العراقية و الشركة العامة للاسمنت العراقية و من خلال هذا المبحث سيتم عرض لبعض تجارب الشراكة بين القطاعين العام و الخاص منها: تجربة الموانىء وتجربة صناعة الاسمنت وتجربة النفط الخام.

اولاً: تجربة الموانئ العراقية

إن منفذ العراق الوحيد هو محافظة البصرة و كان أول ميناء في العراق هو ميناء البصرة العسكري و الذي بدأ تطويره و تحويله من ميناء عسكري للقوات البريطانية إلى ميناء تجاري تحت السيطرة العراقية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عام (1919) إذ تم تطوير الارصفة الخاصة به و تجهيزه بمعدات كاملة لتشغيله و انشاء السقائف و المخازن و تشكيل وحدة شرطة للمحافظة على الامن داخل الميناء .

و في عام (1922) أصبحت إدارة الموانئ تحت أشراف وزارة المالية و في عام (1931) و بحضور الملك فيصل الاول افتتحت بناية مديرية الموانئ في المعقل ، ثم تحولت مهمة الاشراف على الميناء إلى وزارة المواصلات و الأشغال في عام (1939) و أصبحت مصلحة الموانئ العراقية مستقلة بموجب قانون رقم (40) في عام (1956) ، ثم أصبحت الموانئ مؤسسة بالقانون رقم (7) في عام (1976) و في عام (1987) أصبحت الموانئ منشأة عامة ، و من ثم تأسست الشركة العامة لموانئ العراق بموجب قانون الشركات العامة رقم (22) في عام (1997) بعد تطور الموانئ في العراق و زيادة عددها و تزايد مرافقها و خدماتها و طبيعتها .

1- المهام الخاصة بالشركة العامة للموانئ العراقية

هناك العديد من المهام التي تقوم بها الشركة العامة للموانئ العراقية و أعمال الشحن والتفريغ لمختلف الواردات و الصادرات إلى العراق عبر الموانئ (نشاط المناقلة) [1] :

أ. الدلالة البحرية للسفن في المياه الإقليمية العراقية .

ب. تنفيذ المشاريع الخاصة بتطوير الموانئ أو خدمة أنشطتها الرئيسة والثانوية .

ت. تقديم الخدمات التي تحتاجها السفن والوحدات البحرية .

ث. خدمات الاتصالات والإسكان وبقية الخدمات العامة لطاقم السفن القادمة .

ج. تدريب وتأهيل ملاك الشركة لكافة الاختصاصات والمهن البحرية.

ح.أعمال الصيانة للمعدات و المكائن والآليات وشبكات الماء والكهرباء .

خ.أعمال الإنقاذ و الانتشال في المياه الإقليمية .

د. أعمال التسفين و الصيانة والإصلاح للسفن المحلية و الأجنبية.

ذ. القيام بأعمال الحفر وتطهير وتأثيث الممرات الملاحية وتعميقها وإنارتها .

ر. عمليات الإرساء و الإقلاع للسفن القادمة والمغادرة لموانئ العراق .

2- الإطار المؤسسي للموانئ العراقية

إن الهيكل المؤسسي للشركة العامة للموانئ العراقية من الهياكل القديمة والرصينة ،والذي يضم عددا من المحاور المتشعبة والخاصة بالأمور الفنية والمالية والتجارية والإدارية ، إذ يتكون من اقسام عديدة مثل " قسم الشؤون البحرية ، قسم التشغيل المشترك ، قسم الإنقاذ البحري ، قسم الحفر البحري بشعبه الثلاث (شعبة المسح البحري ، شعبة الحفر البحري ، شعبة التنوير البحري) ، قسم الشؤون الهندسية ، قسم السفن والصناعات البحرية ، قسم التخطيط والمتابعة ، قسم الحاسبة الالكترونية ، قسم الشؤون القانونية ، القسم التجاري ، قسم الموارد البشرية ، قسم التفتيش البحري ، مركز تدريب الموانئ ، شعبة العقود " ومن هذه الأقسام أعلاه سيتم التطرق إلى قسم التشغيل المشترك والمعني بتطبيق تجربة الشراكة مع القطاع الخاص لتوضيح أهداف القسم ورؤيته وعرض تجربة التنفيذ والتشغيل المشترك التي نفذت من خلاله في الموانئ العراقية [2].

أ- قسم التشغيل المشترك

---

[1] أحمد راتب خليفة و أنهار محمد شاكر ، دراسة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و تحليل تجربة التنفيذ و التشغيل المشترك لقطاع الموانئ ، دائرة تخطيط القطاعات ، قسم النقل والاتصالات،العراق ، 2016، ص 37 .

[2] أحمد راتب خليفة و أنهار محمد شاكر ، دراسة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و تحليل تجربة التنفيذ و التشغيل المشترك لقطاع الموانئ ، مصدرسابق ، ص37- 38 .

توجه العراق لتعدد مصادر التمويل وعدم الاعتماد على المصدر الحكومي في التمويل فقط وتضمين هذا التوجه كرؤيا وهدف للبلد العراقي في نص قوانين خطط التنمية العراقية لغرض الأسهام في إنجاز وتطوير مشاريع البنى التحتية والمشاريع الإنتاجية حيث أكدت المادة (25) من الدستور العراقي وكذلك البرنامج الحكومي المعد من الأمانة العامة لمجلس الوزراء / المحور الثاني وكذلك إستراتيجية القطاع الخاص التي أعدتها الهيئة الاستثمارية في مجلس الوزراء والتي تؤكد التوجه نحو إمكانيات القطاع الخاص وتشجيعه وتقليل العبء على ميزانية البلد ونقل التكنولوجيا .

لذا قامت الشركة العامة للموانئ العراقية بتنفيذ خطة جريئة واعدها تجربة أولية لتحقيق وتنفيذ هذه الرؤيا فأسست قسم التشغيل المشترك في عام (2008) لتنفيذ عقود شراكة مع القطاع الخاص مستندين على الإطار القانوني الخاص بقانون رقم (21) و (22) لعام (1997) والمعدل لعام (2004) من قانون الشركات العامة وتضمين كافة الاتفاقات الخاصة بالأمور الفنية وتوزيع المخاطر وتقسيم المهام ومدد الاستثمار وكيفية أستحصال وتقسيم العوائد المالية وفق الشروط الخاصة لكل عقد وحسب نوع العمل معتمدة على خبراتها في تنفيذ وإدارة أعمال التأهيل وتطوير وإنشاء الأرصفة وتم توقيع عدد من العقود واستمر الأمر بعد إن باتت نتائج هذه العقود تتكلل بالنجاح وحسب حالة كل عقد الأمر الذي أدى إلى استمرار التجربة وتوسيع قاعدة عمل القسم [1].إنشاء موانئ رئيسة وثانوية تلبي احتياجات البلد من التصدير و الاستيراد قادرة على التنافس مع موانئ البلدان المجاورة والقريبة لتصبح نقطة انطلاق العراق من خلال القناة الجافة إلى آسيا وأوربا والارتقاء بالمستوى الخدمي للمواطن وتقديم أحسن مستوى خدمات للموانئ لتكون عامل جذب للسفن ومن ثم زيادة موارد البلد المالية وتحسين واقع الاقتصاد و تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تنفيذه لهذه الرؤيا ولتوجهات قسم التشغيل المشترك[2] .

ب- أهداف الشركة العامة للموانئ والمشتركة مع قسم التشغيل المشترك

هناك العديد من الاهداف التي تسعى الشركة العامة للموانئ العراقية أن تحققها مع قسم التشغيل المشترك و هي كما يلي [3]:

1. أنشاء موانئ رئيسية منافسة لموانئ البلدان المجاورة .

---

[1] وزارة التخطيط ، قسم التخطيط و المتابعة ، التقارير السنوية لشركة الموانئ العراقية.

[2] تقرير الشراكة ، قسم التشغيل المشترك ، الشركة العامة للموانئ العراقية .

[3] أحمد راتب خليفة و أنهار محمد شاكر ، دراسة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و تحليل تجربة التنفيذ و التشغيل المشترك لقطاع الموانئ ، دائرة تخطيط القطاعات ، قسم النقل والاتصالات ،مصدر سابق 2016 ،ص39 .

2. رفع كفاءة العاملين بالموانئ العراقية .
3. تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل وتقديم الخدمات .
4. إدخال الحداثة في التنفيذ والتكنولوجيا والأدوات التي من شأنها تطوير العمل والعاملين في المشاريع من القطاع الحكومي .
5. رفع طاقة الموانئ الحالية و ممراتها الملاحية و استغلال الطاقات المتاحة .

3- تجربة التنفيذ والتشغيل المشترك لقسم التشغيل المشترك في الموانئ العراقية

لقد قامت الموانئ العراقية بعمل خطوات جادة في تجربة التنفيذ والتشغيل المشترك واتجهت إلى تعزيز وتشجيع القطاع الخاص وأعتبر هذا الاتجاه أحد أهداف الخطة الإستراتيجية للموانئ بما يعزز رؤية هذه الشركة المستقبلية إذ تم ذلك وفق محورين اساسيين وكما يلي :

المحور الاول : تحديث وتطوير الأرصفة الحالية للموانئ " ميناء أم قصر الشمالي والجنوبي وميناء خور الزبير وميناء أبو فلوس وميناء المعقل، إذ يبلغ عدد أرصفة هذه الموانئ مجتمعة (48) رصيفا إذ قامت الشركة العامة للموانئ العراقية بإحالة عدد من أرصفة هذه الموانئ إلى الشركات العالمية ليتم تطويرها وتحديثها وإدارتها وتشغيلها بأسلوب التنفيذ والتشغيل المشترك والمعروف عالميا بنظام (*BOT*) المشتق من (*Build Operation Transfer*) وتم استقطاب شركات عالمية كبيرة متخصصة بعمل الموانئ والنقل البحري وإدارة وتشغيل الأرصفة وفق هذا النظام وتنظيم عقود شراكة معها مستغلين خبرة كوادر الشركة العامة للموانئ في صياغتهم لعقود الشراكة والاتفاق على كافة البنود والأطر الفنية والمالية بإطار شراكة حقيقي وكما يأتي[1] :

1 - عقود الشراكة في ميناء أم قصر الجنوبي

هناك عدة عقود للشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في ميناء أم قصر الجنوبي وهي كما يلي

أ- عقد تأهيل وإدارة وتشغيل لرصيف رقم (4) مع شركة (*CMA*) الفرنسية .

ب - عقد تأهيل وإدارة وتشغيل لرصيف رقم (5) مع شركة كلوبال البريطانية .

ج- عقد تأهيل وإدارة وتشغيل لرصيف رقم (8) مع شركة كولفينز البريطانية .

د- هناك عقود مع شركات عراقية وأجنبية تقوم على إدارة وتشغيل ساحات الحاويات مثل شركة سبأ وشركة الخمائل .

و- هنالك عدة طلبات من شركات عالمية لإدارة وتشغيل الأرصفة الأخرى وهي قيد الدراسة وإعداد العقود.

2 - عقود الشراكة في ميناء ام قصر الشمالي

---

[1] وزارة التخطيط ، قسم التخطيط و المتابعة ، التقارير السنوية لشركة الموانئ العراقية، جمهورية العراق، وزارة النقل ، https://motrans.gov.iq .

هناك عدة عقود للشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في ميناء أم قصر الشمالي وهي كما يأتي:

أ- عقد تأهيل وإدارة وتشغيل لرصيف رقم (*11A*) و(*11B*) مع شركة كولفينز البريطانية واعتباره محطة العراق للحاويات .

ب- عقد تأهيل وإدارة وتشغيل لرصيف رقم (12,13) مع شركة لورين الفرنسية وهذا العقد حاليا في مرحلة تأهيل الارصفة .

ج- عقد تأهيل وإدارة وتشغيل لرصيف رقم (14,15) مع شركة لورين الفرنسية .

د- عقد تأهيل و ادارة وتشغيل رصيف رقم (20) مع شركة (*ICTS*) الفلبينية مع بناء أرصفة (19,20,21) .

و- عقد بناء محطة لوجستية عالمية للخزن من قبل شركة كولفينز .

ر- كما أن هناك عقد تأهيل وتطوير وتشغيل لساحات الحاويات مع شركة لورين الفرنسية لغرض زيادة الطاقات الاستيعابية لهذه الساحات .

ز- وجود عقود أخرى قيد الدراسة لغرض المباشرة باحاتها .

3 - عقود الشراكة في ميناء خور الزبير

هناك عدة عقود للشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في ميناء خور الزبير و هي كما يأتي:

أ- عقد تأهيل وإدارة وتشغيل لرصيف رقم (8,9) مع شركة مارلوك الألمانية .

ب- عقد تأهيل وإدارة وتشغيل لرصيف رقم (11,12.13) مع شركة نوا الأمريكية .

4 - عقود الشراكة في ميناء ابو فلوس

هناك عدة عقود للشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في ميناء ابو فلوس و هي كما يأتي :

أ- عقد تأهيل وإدارة وتشغيل لرصيف رقم (3) مع شركة منارة أم قصر المراقبة .

5 - عقود الشراكة في ميناء المعقل

هناك عدة عقود للشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في ميناء المعقل و هي كما يأتي :

أ- عقد تأهيل وتشغيل معمل ثلج ميناء المعقل مع المستثمر لطيف عبود جاسم .

ب- عقد تأهيل وتشغيل رصيف (13,14) في ميناء المعقل مع شركة نوا الامريكية .

أما **المحور الثاني** لعقود الشراكة فهو بناء أرصفة جديدة وإنشاء ساحات خزن ومحطات حاويات وأرصفة تصدير النفط مثل :

1. التعاقد مع شركة لورين لبناء أرصفة جديدة عدد (3) في ميناء أم قصر الشمالي .
2. التعاقد لبناء أرصفة جديدة عدد (3) من الشركة الفلبينية (*ICTSI*) في الجهة المقابلة للأرصفة الحالية لميناء أم قصر الشمالي .

عقد بناء رصيفين لتصدير و استيراد المنتجات النفطية من قبل شركة (*BP*) برتش بتروليوم البريطانية في ميناء خور الزبير . إذ تم إعداد خطة مستقبلية لبناء أرصفة عدد (35) رصيفا بين ميناء أم قصر الشمالي وميناء خور الزبير على قناة خور الزبير ليصل العدد الكلي للأرصفة (83) رصيفا وحاليا هناك دراسة لعدد من العقود مع شركات عالمية بهذا الصدد [1]. ما يلي تفاصيل عقود التنفيذ والتشغيل المشترك ومراحل التنفيذ والعوائد المالية لبعض من هذه العقود .

[1] وزارة التخطيط ، قسم التخطيط و المتابعة ، التقارير السنوية للشركة العامة للموانئ العراقية، https://motrans.gov.iq/ .

جدول رقم (24) يبين تفاصيل عقود الشراكة لقسم التشغيل المشترك في الموانئ العراقية.

ت	اسم العقد	الجهة المنفذة	تاريخ الاستلام	نسبة الانجاز	نسبة الايراد	تاريخ انتهاء العقد	فترة تأهيل المشروع	فترة تشغيل المشروع
1	مذكرة تفاهم	شركة سبأ	2008/12/17	%100	3,214,845	2011/12/17	3 سنوات	3 سنوات
2	رصيف رقم (4) في ميناء أم قصر الجنوبي	شركة CMA	2010/04/12	%100	1,335,626,131	2013	6 أشهر	3 سنوات
3	رصيف رقم (5) في ميناء أم قصر الجنوبي	شركة كلوبال	2010/04/15	%100	1,783,325,059	2013	6 أشهر	3 سنوات
4	رصيف رقم (8) وملحقه(8A) في ميناء أم قصر الجنوبي	شركة غولفينز	2010/05/26	%100	45,631,635	2016/02/06	6 أشهر	5 سنوات
5	بناء محطة حاويات في ميناء ام قصر	شركة غولفتينر	2012/07/08	%97	1,646,711,961	2022	18 شهر	10 سنوات
6	رصيف (8) في ميناء خور الزبير	شركة مارلوك	2010/09/22	%99	10,611,711	2018	9 أشهر	7 سنوات
7	رصيف رقم (3) في ميناء أبو فلوس	منارة أم قصر	2013/09/01	%52	12,465,775	2023	18 شهر	10 سنوات
8	ساحة حاويات 102000 م 2 في أم قصر الشمالي	شركة الق المسك و المناف	2012/08/25	%100	106,8	2022	سنة واحدة	10 سنوات
9	رصيف 14 ميناء المعقل	شركة نواه	2012/11/12	%100	41,254,433	2024	سنة واحدة	10 سنوات
10	ساحة حاويات 4/23لميناء أم قصر	شركة اللورين	2012/09/27	%100	917,605	2024	12 شهر	10 سنوات
11	رصيف المعامر ميناء الفاو	اشرافة المدينة	2011/02/10	%22	في طور التأهيل	2018	6 أشهر	7 سنوات

المصدر : وزارة التخطيط ، قسم التخطيط و المتابعة للشركة العامة للموانئ العراقية .

ثانياً :تجربة صناعة الاسمنت

نشأة وتطور صناعة الاسمنت في العراق

تعد صناعة الاسمنت من اهم وابرز الصناعات الوطنية في العراق بدأت أول محاولة لأنشاء مشروع لانتاج الاسمنت في العراق عام 1936 الا ان هذه المحاولة لم تعط ثمارها الا في عام 1949 عندما قامت شركة الاسمنت العراقية التي تأسست عام 1948 في بغداد بانتاج الاسمنت لاول مرة في تاريخ العراق و قد لاقت هذه الشركة نجاحا كبيرا منذ بدأها بالانتاج مما شجعها على زيادة رأسمالها و من ثم توسيع طاقتها الانتاجية السنوية وبسبب النجاح المتزايد الذي لاقته شركة الاسمنت العراقية نجد ان صناعة الاسمنت اخذت تجذب راسمال الخاص والاهلية اليها وبمساعدة المصرف الصناعي العراقي ، واخذت تزيد من طاقتها سنة بعد اخرى حتى وصلت في عام 1955 الى 380 الف طن سنويا ، وبسبب النجاح المتزايد الذي لاقته الشركة انذاك ونتيجة تزايد الحركة العمرانية في البلاد على اثر مشاريع مجلس الاعمار الذي تأسس عام 1953، ونظرا لزيادة الطلب على الاسمنت قرر مجلس الاعمار انشاء مصنعين للاسمنت احدهما في سنجار (السليمانية) بطاقة قدرها 100 الف طن سنويا وبدأ الانتاج في المعمل عام 1957 والثاني في حمام العليل (جنوب الموصل) وبدأ الانتاج في المعمل عام 1961.[1] فيما يأتي وصف للمنهجية المطبقة من قبل شركات التعدين الوطنية عند التعاقد مع الشركات الخاصة والعامة، وفقاً لقانون الشركات العامة[2]. واستناداً إلى المادة(4) الجزء(9) من قانون وزارة الصناعة والمعادن[3]. اعتمدت المنهجية المقدمة رسمياً بقرار الوزارة بتاريخ 16 كانون الثاني / يناير 2019 وكما مبية بالنقاط الأتية:

1- الإعلان عن عقود المشاركة

أ- تقوم الشركة العامة بالإعلان عن نيتها لإبرام عقود مشاركة في ثلاثة صحف معتمدة لمرة واحدة وفي موقعها الرسمي.

ب- لا يتم فتح العروض إلّا بعد مضي مدة لا تقل عن (30) يوم من تاريخ نشر الإعلان، في حال ورود عرض وحيد مقبول بالمستوى الفني والتجاري، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لدراسته وتحليله ويعد الإعلان نافذاً في حال ورود عروض غير متطابقة مع المعايير.

ج- يجوز للشركة العامة توجيه دعوات مباشرة في حال اقتصار موضوع عقد المشاركة على شركات مصنعة محددة ومعروفة ولها حق توجيه دعوة احتكارية وحيدة في حال وجود شركات محتكرة .

2- المناقصة والشروط والمتطلبات التعاقدية

---

[1] عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، ط1، مديرية مطبعة الجامعة ، العراق ، الموصل ، ١٩٧٧ ، ص٢٣٨ .

[2] قانون الشركات العامة ، رقم (22) ، لعام (1997) .

[3] قانون وزارة الصناعة و المعادن ، رقم (38) المعدل ، لعام (2011) .

1- تكون الأفضلية للشركات العالمية المصنعة والمتخصصة في المجال الصناعي وكذلك يمكن قبول عروض من أي شركات أخرى او مؤسسات مالية او تجارية او مستثمرين او أصحاب رؤوس أموال ترفق معها وثائق تعاقدها وتعاونها (تخويل او وكالة او مشاركة) مع شركات مصنعة متخصصة في المجال المعلن عنه .

2- ان يكون مضى على تأسيس الشركة مدة لا تقل عن سنتين، وتقدم الشركة وثائقها مع شهادة التأسيس ، البيانات المالية (باللغة الإنكليزية للشركات غير العربية) لآخر سنتين مدققة من مكتب محاسب قانوني أو شركة تدقيق دولية ويجب أن تصدق كافة الوثائق من قبل سفارة جمهورية العراق في بلد الشركة .

3- تقديم كتاب تأييد من مصارف رصينة تؤيد كفاءتها المالية وتعاملاتها مع كشف الودائع النقدية لآخر سنة مالية مصادق عليها من قبل مدقق الشركة والمجلس العراقي للمدققين المعتمدين للشركات العراقية ومن قبل سفارة الجمهورية العراقية في بلد الشركات غير العراقية .

4- تقديم كشوفات تتضمن المكائن أو الخطوط الإنتاجية والعدد والأدوات والاستعداد لنقل التكنولوجيا والتدريب مع تفاصيل المبالغ المرصودة لكل فقرة مع التأكيد على أن تكون المكائن والخطوط والعدد والأدوات جديدة ومن منشئ معتمد .

5- خضوع العقد الى القوانين والتشريعات العراقية لفض النزاع إن وجدت ويكون القضاء العراقي هو المختص في النظر بالنزاع ،وتقديم خطاب ضمان بمبلغ لا يقل عن (*100,000*) مائة ألف دولار حسب طبيعة وكلفة المشروع لضمان تنفيذ الالتزامات العامة.

7- أحكام المادة (14) من قانون الشركات رقم (2) لسنة 2017 بخصوص ترخيص التأسيس ووجوب فتح فرع مسجل في العراق عند التعاقد وتسجيله أصولياً لدى مسجل الشركات خلال مدة (3) أشهر من تاريخ التوقيع أو فرع للشركات المذكورة في البند (1) أعلاه مع الشركات المتعاقدة.

3- عقود التأهيل و التشغيل

يتم تطوير هذه الاليات في حال الدخول بعقود مشاركة وفق نص المادة (15) من قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وما جاء بنص الفقرة (ب) من المادة (32) من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته وقانون رقم 50 لسنة 2015 لحالات التأهيل مع مراعاة الاتي :

1- ذكر مبالغ التأهيل وتفاصيلها حول كل فقرة في عرض الطرف الثاني .

2- تامين محطة كهرباء من قبل الطرف الثاني خلال مدة التأهيل وعلى حسابه الخاص مع تحمله تكاليف التشغيل والصيانة خلال مدة المشروع .

3- تحمل الطرف الثاني رواتب ومخصصات موظفي المصنع وحسب الحاجة الفعلية وبالاتفاق بين الطرفين ولا تقل مدة العقد عن (10) سنوات .

4- تشكل لجان تنسيقية بين الطرفين للمراقبة والتحقيق من الإنتاج وإعداد تقارير شهرية مشتركة .

5- يتم إعادة تسليم المصانع بعد انتهاء مدة العقد الى الطرف الأول دون بدل على أن تكون طاقتها الإنتاجية بنسبة لا تقل عن 90 % من الطاقات التصميمية جراء عملية التأهيل .

جدول رقم(25) عقود التأهيل والتشغيل المنفذة في قطاع الصناعة والمعادن في العراق للمدة 2008– 2012

المعمل/الشركة (الطرف الأول)	الشركةالمستثمرة (الطرف الثاني)	تاريخ توقيع العقد	مدة العقد	الشركة الساندة فنياً
معمل سمنت القائم/ الشركة العامة للسمنت العراقية	شركة الميسرة للتجارة (شركة اردنية)	20/ 4/ 2008	15 سنة	–
معمل سمنت كربلاء/الشركة العامة للسمنت الجنوبية	شركة كربلاء لصناعة السمنت	2010/4/27	15 سنة	شركة لافارج الفرنسية
معمل سمنت سنجار/ الشركة العامة للسمنت الشمالية	شركة فاميلي التركية	2010/8/26	15 سنة	–
معمل سمنت كبيسة/الشركة العامة للسمنت العراقية	شركة الرائدة	2009/12/20	15 سنة	شركة ماروبيني وكاواساكي اليابانيتين
معمل اسمدة بيجي/ الشركة العامة لصناعة الاسمدة الشمالية	الشركة الأولى العالمية	2009/8/18	15 سنة	شركة ماروبين*KBR* وشركة
معمل ادوية سامراء/ الشركة العامة لصناعة الادوية/سامراء	شركة غياث منير سختيان	2012/11/26	18 سنة	شركة نبوك السعودية
معمل الحديد والصلب/الشركةالعامة للحديد والصلب	شركة*UB* التركية	2012/12/14	21 سنة	شركة مالكينة التركية

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن /دائرة الاستثمار، بغداد ،2003

5– مرحلة توقيع العقد

بعد استيفاء ما جاء في أعلاه يتم الاتي :

1– يتم استكمال خطابات الضمان والتحقق من صحة صدورها قبل توقيع العقد .

2– يتم إعداد العقد الأولي وتذييله من قبل الدوائر القانونية ، التجارية ، المالية ، الرقابة الداخلية وقسم الاستثمار في الشركة العامة.

3– تعرض الأوليات على مجلس الإدارة لغرض المصادقة عليها متضمنة العقد الأولي بغية توقيعه من قبل الطرفين ودخوله حيز التنفيذ من تاريخه على أن يتم تزويد كل من دائرة الاستثمارات والدائرة الفنية بصورة من العقد لغرض المتابعة وعرض النتائج على أنظار الوزير.سنقوم بعرض أهم عقود الشراكة في معامل الاسمنت في قطاع التعدين كما مبين في الجداول الاتية :

جدول (26) المشاريع الممنوحة اجازة استثمارية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار

أسم المشروع	أسم المستثمر	الجنسية	المحافظة	كلفة المشروع بالدولار	تاريخ منح الاجازة	نسبة أكمال المشروع
معمل إسمنت	فهد الخليج للتجارة العامة	عراقي	البصرة	32,892,650	2017/12/26	%10
معمل إسمنت القائم	شركة الميسرة للتجارة العامة	عراقي	الانبار	35,000,000	2013/4/16	%100
تأهيل وتشغيل معمل إسمنت كربلاء	شركة كربلاء لصناعة الإسمنت المحدودة	عراقي	كربلاء المقدسة	220,000,000	2011/3/20	%100

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن ، دائرة الاستثمار .

جدول (27) يعرض الجدول التالي مشاريع إنتاج الإسمنت الممنوحة من قسم الصناعات الإنشائية لدى وزارة الصناعة والمعادن، دائرة الاستثمار.

إسم المشروع	المحافظة	اسم المالك	رقم الاجازة	منطوق إجازة التأسيس	الملاحظات
شركة الشموخ لصناعة الإسمنت المحدودة	المثنى	علي فرهود حالوب	92991	إنتاج الأسمنت	تحت التأسيس
شركة القمة لتصنيع وإنتاج الإسمنت محدودة المسؤولية	كربلاء المقدسة	أمين جاسم خلخال	93973	إنتاج الأسمنت	تحت التأسيس
معمل أحمد مكلف خضر لإنتاج الإسمنت	المثنى	أحمد مكلف خضر	94058	إنتاج الأسمنت	تحت التأسيس

المصدر : وزارة الصناعة و المعادن، دائرة الاستثمار.

نستعرض الان أهم الشركات الاهلية و الشركات العامة المعنية بإنتاج الاسمنت

أولاً : الشركات المستثمرة التابعة للشركات العامة في قطاع الإسمنت و هي :

1. شركة الميسرة _ معمل سمنت القائم
2. شركة الرائدة _ معمل سمنت كبيسة
3. شركة كربلاء (لافارج) _ معمل سمنت كربلاء
4. مجموعة الرضا العالمية _ معمل سمنت السماوة
5. شركة أم قصر الشمالية _ معمل سمنت أم قصر

6. شركة كركوك لصناعة الاسمنت _ معمل سمنت كركوك
7. شركة سنجار لصناعة الاسمنت (فأملي) _ معمل سمنت سنجار.

ثانياً : الشركات الأهلية المعنية بقطاع الأسمنت والتي ترد طلباتهم الى الهيئة الوطنية للاستثماروهي :

1. شركة الكيطان للوكالات التجارية وشركة اتوك الباكستانية _ البصرة معمل سمنت صقر الكيطان لصناعة الاسمنت _ البصرة و شركة المبروكة للمقاولات العامة المحدودة _ البصرة معمل سمنت المبروكة _ البصرة
2. شركة ارض العمارة لصناعة الاسمنت _ ميسان
3. معمل سمنت فهد الخليج _ البصرة (قيد الانشاء)
4. معمل سمنت الدوح _ المثنى ومعمل سمنت سامان _ المثنى
5. معمل سمنت كار _ النجف
6. معمل سمنت طاس كوجه _ سليمانية ومعمل سمنت ماس _ سليمانية

و فيما يلي سيتم توضيح الطاقة التصميمية لبعض معامل الشركة العامة لصناعة الاسمنت و كذلك كمية الانتاج السنوي لبعض معامل الشركة و هي كما مبينة في الجداول الاتية:

جدول (28) يوضح الطاقة التصميمية لمعامل الشركة العامة لصناعة الاسمنت .

المعمل	نوع المنتج	عدد الخطوط الانتاجية	الطاقة التصميمية السنوية (طن)
معمل الفلوجة	الاسمنت الابيض	3	290000
معمل كبيسة	الاسمنت العادي	2	2000000
معمل كركوك	الاسمنت العادي	2	2000000
معمل القائم	الاسمنت المقوم للأملاح	1	500000

المصدر : زينب علاوي ابراهيم ، الدقة في تخطيط كمية انتاج مادة الاسمنت في معامل الشركة العامة للإسمنت العراقية (دراسة اختباريه لطرق التنبؤ باستخدام معايير الخطأ) ، المجلد السابع ، العدد الاول ، 2014 ،ص 47 .

ثالثاَ: تجربة النفط الخام

أن الشركات الأجنبية الكبرى العاملة في مجال النفط كانت هي المسيطرة والمهيمنة كلياً على صناعة النفط في جميع مراحلها بموجب عقود الامتياز التقليدية التي ابرمتها مع الدول المنتجة . فقد كان لها ، بموجب هذه العقود الحق المطلق في البحث عن النفط واكتشافه ، كما كان لها الحق في انتاجه ونقله وتكريره وتسويقه، ولم تقدم هذه العقود اية فرصة للدول المنتجة للمشاركة في استغلال ثرواتها النفطية مع الشركات الأجنبية المتعاقدة معها . وإذا كان حقيقا أن بعض عقود الامتياز قد نصت على امكانية مشاركة الدولة في راس مال الشركة صاحبة الامتياز بيد أن هذه النصوص لم توضع قط موضع التنفيذ، ولقد ظل هذا الوضع قائماً حتى بعد تطبيق قاعدة

مناصفة الأرباح والتي لم تستهدف سوى زيادة العوائد المالية للدول المنتجة ، الى أن جاء عام (1957) والذي يعدّ تاريخاً مهماً في تطور العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والشركات الأجنبية العاملة في هذا المجال، فبدأ من هذا التاريخ ظهور شكل جديد من أشكال التعاقد بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية استهدفت تحقيق مشاركة فعلية للدول المنتجة في عمليات اكتشاف النفط واستغلاله . ولذلك يطلق على هذا النوع من العقود عقود المشاركة، ويرجع الفضل في ظهور هذا النوع الى بروز بعض شركات النفط الأجنبية المستقلة مثل الشركة الوطنية الايطالية " ايني" : والشركة الفرنسية " ايراب " والشركة الأسبانية للبترول عن شركات النفط الكبرى الأمريكية والبريطانية التي كانت تحتكر صناعة النفط الخام في العالم [1]. فقد تقدمت هذه الشركات بعروض أفضل للدول المنتجة مما كانت تقدمه الشركات الكبرى التي كانت تحتكر صناعة البترول في العالم ، والتي عرفت باسم " الشقيقات السبعه " ، إذ إنها أتاحت لهذه الدول فرصة المشاركة في استغلال ثرواتها النفطية [2].

ويعدّ قانون النفط الإيراني الصادر في 31 حزيران عام 1957 هو أول تشريع في منطقة الشرق الأوسط ينص على الأخذ بنظام عقود المشاركة في مجال صناعة النفط . فقد نص هذا القانون على أنه يجب على الشركة الوطنية الايرانية للبترول أن تمتلك ، على الأقل ، ثلاثين بالمائة (30 %) من رأس مال الشركة الأجنبية المستثمرة ، بل لقد رخص لهذه الشركة أن تشارك في أنشطة الشركة الأجنبية سواء من خلال انشاء شركة مختلطة تتمتع بالشخصية القانونية تقوم بتأسيسها الشركة الايرانية والشركة الأجنبية المتعاقدة معها، أم من خلال إنشاء مشروع مشترك ، أي هيئة منشأة بواسطة الطرفين المتعاقدين لا تتمتع بالشخصية القانونية تقوم بتنفيذ العمليات المتفق عليها في العقد نيابة عن الطرفين، إلا أن قانون النفط والغاز العراقي الصادر عام 2007 لم يوضح طبيعة العقود الأجنبية التي يمكن لوزارة النفط فضلاً عن المجلس الاتحادي للنفط والغاز ابرامها ، و اي شكل يجب أن تتخذهُ هذه العقود . وانما أعطى للمجلس الوزارة النفط اختيار شكل العقد الذي تريده بناءً على المادة الخامسة التي تنص الى(يتولى المجلس الاتحادي للنفط والغاز اقرار نماذج عقود التطوير والإنتاج واختيار نموذج العقد الملائم لطبيعة الحقل أو منطقة الاستكشاف أو الفرصة التي يتم عرضها) فضلاً عن أن وزارة النفط مكلفة بأعداد الخطط السنوية أو كلما دعت الحاجة من أجل الاستكشاف أو التطوير أو الانتاج للنفط ولكن ذلك مشروط بالتشاور مع الهيئات الاقليمية والمحافظات المنتجة وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة . وبالإطلاع على نصوص العديد من هذه العقود خصوصاً العقود المبرمة مع ايران يمكننا أن نوجز الخطوط الرئيسة لعقود المشاركة فيما يلي [3].

---

[1] خلاف عبد الجابر خلاف، احتكارأجهزة النفط التنظيمية والإدارية الراهنة ، دارالنهضة العربية ،1985،ص 60-63.

[2] أحمد الخريجي ، اشتراك الدول في ادارة الامتياز البترولي ، بحث مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس ، بغداد ، 1967 ،ص 4 .

[3] سراج حسين محمد أبو زيد ، التحكيم في عقود البترول ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 1998 ،ص 70-77 .

أولاً : تتخذ عقود المشاركة من حيث أطرافها ، أحدى صور ثلاث : فأما أن يبرم العقد بين الدولة المنتجة ذاتها والشركة الأجنبية على أن يتم تأسيس شركة تساهم فيها الدولة أو إحدى مؤسساتها بحصة في رأس مالها و ذلك بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية كما هو الحال بالنسبة لعقد المشاركة المبرم بين حكومة السعودية والشركة الفرنسية أكسير اب عام 1965 . أما أن يبرم العقد بين الدولة من ناحية وبين إحدى مؤسساتها الوطنية والشركة الأجنبية من ناحية أخرى ، كما هو الشأن بالنسبة لعقود المشاركة التي ابرمتها جمهورية مصر العربية مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركتي بان امريكان وفيلبس في عامي 1963–1964 و أخيراً قد ابرم عقد المشاركة بين إحدى الشركات الوطنية التابعة للدولة المنتجة والشركة الأجنبية وذلك في الأحوال التي تخول فيها بعض الدول المنتجة الشركات الوطنية التابعة لها الحق في التعاقد مع الشركات الأجنبية من أجل استغلال ثرواتها البترولية كما هو الحال في إيران . فقد خول القانون الإيراني للنفط الصادر عام 1957 الشركة الوطنية الايرانية للنفط الحق في التعاقد مع الأشخاص الأجنبية لاستثمار ثرواتها النفطية .

ثانياً : تنص عقود المشاركة على أن يقوم طرفا العقد بتأسيس شركة في الدولة المنتجة تتمتع بجنسيتها وتخضع للقوانين واللوائح النافذة فيها الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع الأحكام الواردة في العقد المبرم بينهما، على أن لا تتمتع هذه الشركة بشخصية قانونية مستقلة عن الطرفين ، و إلا يكون لها أي حق سواء على النفط المنتج أم على اية ممتلكات تستخدم بغرض تنفيذ العمليات المتفق عليها في العقد .

ثالثاً : تنص عقود المشاركة على ان يشارك الجانب الوطني بحصة في رأس مال الشركة القائمة بالعمليات ، بيد أن هذه العقود تتباين فيما بينها فيما يتعلق بمقدار هذه الحصة ، ففي بعض العقود كانت نسبة مشاركة الطرف الوطني أقل من نسبة مشاركة الطرف الأجنبي وفي البعض الآخر كانت نسبة مشاركة الطرف الوطني والطرف الأجنبي متساوية ، أي خمسين في المائة (50 %) لكل منهما وفي نوع ثالث من العقود كانت نسبة مشاركة الطرف الوطني تمثل الأغلبية في راس مال الشركة وعلى اية حال فبعد أن كانت الأغلبية في بداية الأمر من نصيب الشريك الأجنبي والمشاركة بالأقلية من نصيب الشريك الوطني ، فان الاتجاه الذي ساد فيما بعد نحو منح المشاركة بالأغلبية للشريك الوطني [1].

رابعاً : تتميز عقود المشاركة بأنها كانت قصيرة المدة بالمقارنة بعقود الامتياز فلم تتجاوز مدة هذه العقود في منطقة الشرق الأوسط أكثر من خمسة وأربعين عاماً . كما تتميز بأن مناطق البحث والتنقيب عن النفط التي كانت تشملها أقل بكثير من تلك التي كانت تغطيها عقود الامتياز بل وأكثر من ذلك فان هذه العقود قد تضمنت

---

[1] سعد علام ، شروط التحكيم في اتفاقيات البترول في البلاد العربية بين الإبقاء والإلغاء ، بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي السادس ، بغداد ، 1967 ،ص 188 .

نصوصاً تلزم الشركات الأجنبية بالتخلي عن المناطق غير المستغلة وفقاً لمعدلات وفترات زمنية معينة بينما لم تكن عقود الامتياز تتضمن مثل هذه النصوص ، ومما تجدر الاشارة اليه أن معظم عقود المشاركة تضمنت نصاً يقضي بتسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ عن العقد بطريق التحكيم ومن خلال هذا العرض الموجز للخطوط العامة والخصائص الرئيسة التي تتميز بها عقود المشاركة ، يمكن القول بأن هذه العقود تحقق العديد من المزايا للدول المنتجة ، بالمقارنة بعقود الامتياز ، والتي من أهمها[1]:

1. تتيح هذه العقود للدول المنتجة بأن تمارس رقابة فعلية على أعمال الشركة الأجنبية القائمة باستغلال ثرواتها النفطية ، وذلك بما لها من تمثيل في مجلس إدارة الشركة القائمة بالعمليات .
2. تلقى هذه العقود على عاتق الشركة الأجنبية المتعاقدة بمسؤولية تمويل عمليات البحث والتنقيب عن النفط واكتشافه فلا يلزم الطرف الوطني بالمشاركة في هذه النفقات إلا بعد اكتشاف النفط وبكميات تجارية . فإذا لم يكتشف النفط بكميات تجارية ، أعفى الطرف الوطني من المشاركة في النفقات ، وبذلك فانه بموجب هذه العقود تتجنب الدول المنتجة الخسارة الناجمة عن النفقات الضائعة في الوقت الذي تحقق فيه فائدة استثمار رأس مال أجنبي على اقليمها في اعمال البحث و الكشف عن النفط الخام .
3. تفسح هذه العقود المجال أمام الدول المنتجة في أن تشترك ولأول مرة سواء بنفسها أم عن طريق المؤسسات أو الشركات التابعة لها في عمليات تسويق النفط والتي تعتبر بحق من أدق وأهم مراحل صناعة النفط و اكثرها تعقيداً، من خلال ذلك تتيح الفرصة لهذه الدول من اكتساب خبرات الشركات الأجنبية الكبرى في هذا المجال .
4. تتيح هذه العقود خصوصاً عندما تشمل مشاركة الجانب الوطني كل عمليات استغلال النفط من انتاج ونقل وتكرير وتسويق الفرصة أمام الدول المنتجة لتكوين جيل من الخبراء المتخصصين في شتى مراحل صناعة النفط .
5. تحقق عقود المشاركة التي يشترك فيها الجانب الوطني بخمسين في المائة (50 %) على الأقل من رأس مال الشركة القائمة بالعمليات للدول المنتجة نصيباً من الارباح لا يقل عن خمسة وسبعين في المائة (75 %) من الأرباح الصافية ، منها خمسون في المائة (50 %) مقابل الضرائب والريع و الايجارات تطبيقاً لمبدأ مناصفة الارباح ، وخمسة وعشرون في المائة (25 %) مقابل المناصفة كشريك في الارباح الصافية . وفي المقابل ، فان هذه العقود تحقق للشركات الأجنبية نوعاً من الاستقرار والاطمئنان في علاقاتها مع

---

[1] عبد الرحيم محمد سعيد ، النظام القانوني لعقود البترول ، أطروحة دكتوراه ،جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، 1970 ،ص 133 .

الدول المنتجة وذلك على اساس أنهاأصبحت شريكاً لها وليست مجرد صاحب امتياز على النحو الذي كان سائداً في ظل عقود الامتياز [1] .

6. اما فيما يخص عقود شراكة النفط الخام في العراق إذ عملت الصين إلى العمل على زيادة امدادات الطاقة البترولية و استيراد النفط الخام بعد عام (1993) خشية من ارتفاع اسعاره ، و خشية من قيام الولايات المتحدة الامريكية بقطع إمدادات الطاقة باتجاه الصين مستقبلاً ، فعمدت الصين على تنويع مصادر استيراد النفط الخام و تشجيع الشركات البترولية الصينية على الاستثمار في الخارج [2]، ويعد العراق من أهم الدول التي توجهت نحوها الصين للاستثمار في مجال النفط الخام .

جدول (29) مجمل الاستثمارات النفطية الصينية في العراق

ت	أسم الشركة	سنة العقد	تفاصيل العقد النفطي
1	شركة النفط الوطنية الصينية *CNPC*	تشرين الثاني عام 2008	تنقيب و تطوير حقل الاحدب النفطي بقيمة 3 مليار دولار و العقد قابل للتفاوض
2	شركة *Bohai* لهندسة الحفر	2008	حقل غرب القرنه 2 عق للحفر بقيمة 150 مليون دولار
3	شركة النفط الوطنية الصينية *CNPC*	حزيران عام 2009	عقد في مجال الخدمات مدته عشرون سنة لتطوير حقل الرميلة النفطي و تبلغ حصة شركة الوطنية الصينية 37% و شركة النفط البريطانية *BP* 38% و شركة نفط الجنوب العراقية 25%
4	شركة النفط الوطنية الصينية *CNPC*	كانون الاول 2009	تم تشكيل شراكة اتحادية مع شركتي " *TOTAL* " و " *PETRONAS* " التي فازت في جولة التراخيص الثانية لتطوير حقل حلفاية النفطي و لمدة عشرين سنة و بلغت حصة شركة النفط الوطنية الصينية 37.5 % و شركة " *TOTAL* " نسبة 18.75 % و شركة " *PETRONAS* " نسبة 18.75% وشركة نفط الجنوب العراقية 25%
5	شركة *Sinopec*	*2009*	اتحاد مع شركة *Addax Petroleum* لتصدي النفط من حقول طقطق في اقليم كردستان بعقد شركة قيمته 704 مليار دولار
6	شركة النفط البحرية الوطنية الصينية *CNOOC*	*2010*	اقامت الشركة الصينية شراكة مع شركة النفط التركية "*TPAO*" و فازت بعقد خدمات تقنية تخص تطوير حقول ميسان النفطية و بلغت نسبة الشركة الصينية من العقد 63.75 % و هي الشركة المشغلة ، و حصة الشركة التركية 11.25 % و شركة النفط العراقية 25 %
7	شركة النفط الوطنية الصينية *CNPC*	*2010*	عقد للخدمات التقنية تخص تطوير حقل الحفاية النفطي بحقوق ملكية للشركة بنسبة 45 %
8	*Petro China*	2013	عقد للخدمات الفنية لحقول غرب القرنة 1 بحقوق ملكية 25% بالشراكة مع شركة " *Exxon Mobil* " و بحقوق ملكية 32.7% لشركة *Exxon*

[1] سعد علام ، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية ، منظمة الخليج العربي ، الدوحة – قطر ، الطبعة الاولى 1978 ،ص 5 .

[2] علي حسين باكير ، دبلوماسية الصين النفطية ، الابعاد و الانعكاسات ، تقديم د. محمد المجذوب ، بيروت ، دار اللبناني ، 2010 ،ص 162-164 .

9	*Bohai* لهندسة الحفر	2013	عقد للتنقيب و الحفر في حقول ميسان بقيمة 96.6 مليون دولار
10	*China oil field services limited (COSL)*	*2013*	عقد للتنقيب عن النفط في حقول ميسان بقيمة 73.8 مليون دولار
11	*CNPC-CNOOC*	*2014*	مد خط انابيب من حقول محافظة ميسان بطول 272 كم من حقلي بزركان و حلفاية وصولاً إلى ميناء الفاو
12	*Geo Jade Petroleum Curt*	*2018*	التنقيب عن النفط في حقول نفط خانة في ديالى و حقل الحويزة في ميسان و المناطق النفطية المحيطة في المنطقة
13	المجموعة المتحدة للطاقة (*UEG*)	2018	منطقة السند باد جنوب البصرة
14	*Zhenhua oil*	*2018*	تطوير حقول نفط شرق بغداد
15	*China Oil Field Services Limited (COSL)*	*2018*	عقد للخدمات و الحفر و الانجاز المتكامل في حقول ميسان
16	شركة الطاقة الصينية (*Power China*	2018	خطة لبناء مصفاة نفطية في منطقة الفاو بطاقة انتاجية 300 الف برميل يومياً بالإضافة إلى مصنع للبتروكيمياويات
17	*CPEEC*	2019	بناء مرافئ لمعالجة و استخلاص الغاز الطبيعي من حقل الحلفاية
18	شركة هي لونج للتنقيب عن النفط	2019	تطوير و اكمال 80 بئر نفطي في حقول مجنون النفطية

المصدر :

1- ***https://www.iea.org/public.***

2 – رويترز 27 نوفمبر ، 2018 ، *https://www.reuters.com/article/us:iraq_oil_drilling/iraq* .

3– رويترز 24 يونيو 2009 ، *https://www.reuters.com* .

المبحث الثالث

الاستفادة من التجارب الدولية في العراق

يتولى القطاع الخاص جل العمليات والفعاليات الاقتصادية وله الدور الأول في إحداث التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ، إلا أن هذه المرحلة قد أخذت وقتاً أطولاً مما خطط له ، وقد نتج عنها نظام اقتصادي مشوه يصعب تعريفه ، وتقوم فيه الدولة بالعديد من المسؤوليات ويطلب من القطاع الخاص فيه القيام بدوره من دون تهيئة البيئة المناسبة له إذ إن بدأت منذ عام (2004) تقريباً مع إقرار عدد من القوانين والتعليمات ذات العلاقة بمسألة التحول الاقتصادي وتوجت بتثبيت ذلك بدستور الدولة في عام (2005) ، وحتى الوقت الحالي لا يمكن تحديد النظام الاقتصادي الذي تسير عليه الدولة وذلك لأسباب عديدة ، وظروف أمنية وسياسية واقتصادية، يبدأ التحول الاقتصادي عادة بإقرار قوانين خصخصة القطاع العام ، أي : بيع شركات وأصول القطاع العام إلى القطاع الخاص ، إذ تعد الخصخصة إحدى أهم آليات تثبيت النظام الرأسمالي ، ومن جهة أخرى فإن عمليات تحويل ملكية أصول القطاع العام لصالح القطاع الخاص وما رافقها من تغييرات في بنية وهيكلية العمل وتسريح أو تقليص الموظفين العاملين وغيرها أحدثت احتجاجات واسعة النطاق ، مثل ما حدث في المملكة المتحدة أثناء عقد الثمانينيات من القرن الماضي حينما فرضت إجراءات الخصخصة والمواجهات التي استمرت مدة طويلة ما بين النقابات العمالية والحكومة البريطانية برئاسة " مارغريت تاتشر " آنذاك ، وغيرها من الأمثلة الكثيرة في دول عدة.

و يتم التطرق الى عقود الشراكة في ما يأتي:

المطلب الاول : عقود الشراكة في العراق و أهميتها

المطلب الثاني : فاعلية عقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص و تحدياتها في العراق .

اولاً : الشراكة في العراق واهميتها:

1- الشراكة في العراق

ورث الاقتصاد العراقي في السنوات الحالية تجربة قلقة غير مستقرة في العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص بدأت مع قرارات تأميم المنشآت الاقتصادية عام 1964 التي كانت نتيجتها ابتعاد القطاع الخاص عن أي عمليات استثمار متوسطة أو كبيرة ، وسيطرة شركات القطاع العام على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، ففي بداية ستينيات القرن الماضي ظهرت تسمية القطاع المختلط كبداية لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إذ صدرت القوانين الآتية:

1- قانون رقم (103) لسنة (1964) الذي عرف شركات القطاع المختلط بأنها الشركات التي تسهم الدولة فيها بنسبة (51 %) من رأس مال الشركة .

2- قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) الذي سمح بتأسيس شركات مساهمة مختلطة تسهم فيها الدولة عن طريق إحدى تشكيلاتها ، أو أكثر بنسبة لا تقل عن (25 %) من رأس مال الشركة.

3- قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة (1997) إذ نصت المادة (15) منه بأن للشركة العامة حق المشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية بتنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف الشركة داخل العراق. ويتضح من نص القانون(22) أن المجال مفتوح للدخول في شراكات مع الشركات العربية أو الأجنبية ، ولم يسمحِ القانون بالشراكة مع القطاع الخاص العراقي ، وهو قصور واضح في فهم أهداف الشراكة آنذاك لحداثة نشأتها ، فتشجيع الدولة للشراكة من شأنه أيضاً أن يحفز الشركاء على مزيد من توظيف الأموال والخبرات الحقيقية سواء كان على المستوى المعنوي أم المالي أم غيرهما ، ولقد تطرقت استراتيجيات التنمية الوطنية للسنوات (2007 – 2005) و (2007 – 2010) و(2014–2030) .. وكذلك في وثيقة العهد الدولي مع العراق التي تمت في (2007) إلى تفعيل دور القطاع الخاص [1] .. وأكدت على إيجاد بيئة ملائمة للقطاع الخاص لقيام شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومشاركة المخاطر بينهما ، وأن تدار من قبل القادرين على ذلك ، إلا أن ذلك لم يكن سوى إقرار وتوجهات بأهمية مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ، بدلاً من الصورة الحالية التي تتسم بمعارضة تنظيمية قاسية للأعمال الخاصة [2] .

إن العراق بنفطه الوفير ، وغازه الرخيص ، وفي ظل أزمة التمويل التي يعانيها والتي من المتوقع أن تستمر للسنوات القادمة في ظل الالتزامات والأعباء المالية الكبيرة على الموازنة العامة يجب أن يحذو حذو الدول التي

---

[1] وثيقة العهد الدولي مع العراق ، رؤية مشتركة والتزامات متبادلة، بغداد 2020

[2] *Frank Gunter, Political economy of Iraq, Lehigh University, 2015.*

تبنت هذا الموضوع (وحققت مشاريع كبيرة في مختلف المجالات) ؛ وذلك باستغلال موارده الطبيعية ، لإنشاء صناعات بتروكيمياوية مزدهرة ، وبالمشاركة مع شركات عالمية متخصصة. كما أن القطاع الخاص في العراق يعاني من العلاقة الريعية الناشئة مع القطاع العام ، ولذلك فإن العلاقة تتسم في بعض الأحيان بالشراكة القائمة على العمولات والمنافع [1]. يجب أن تعتمد عملية التنمية على النشاط الحكومي في مجالات اختصاصها ، وتعتمد أيضاً على نشاط القطاع الخاص في مجالات اختصاصه فالقطاع العام والقطاع الخاص ليسا خصمين بل هما دعامتان أساسيتان من دعائم الاقتصاد الوطني ، وإنَّ تهيئة الأجواء الصحيحة ليتعايشا معاً على أساس التنافس والتكامل ، وليس على أساس التزاحم والتنافر سيضمن قيادة التنمية المستدامة للبلد بنجاح ومن الجدير بالإشارة أن الحكومة العراقية سبق أن أنجزت مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص منذ عام (2018) وهو الان عند لجنة الاستثمار في مجلس النواب ، وقد قرئ قراءة ثانية في عام (2019). أن مسودة هذا القانون تحتاج إلى إدخال إضافات كثيرة ، وتعديلات خاصة في صيغة عقود الشراكة المذكورة فيه ، ومن جانب آخر تبنت الحكومة العراقية موضوع مشاريع الشراكة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي اعتمدته ضمن برنامجها الحكومي في عام (2020) والذي يعرف باسم "الورقة البيضاء "، بهدف الاستفادة من هذه المشاريع الاستثمارية المشتركة في تنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية في البنى التحتية عبر التحضير لها والانخراط فيها وفقاً لما تسمح به القوانين العراقية النافذة. وهنا لابد من الإشارة إلى أن البلد لا يمكنه أن ينتقل إلى صنع السياسات القائمة على الأدلة من دون بنية تحتية سليمة لجمع البيانات ، والتي تقدم لقادة العراق نظرة عامة واضحة وقابلة للقياس للتحديات المطروحة[2].

2- عقود الشراكة

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تغيير نشاط الحكومة من تشغيل البنية الأساسية والخدمات العامة إلى التركيز على وضع السياسات والاستراتيجيات لقطاع البنية الأساسية ومراقبة مقدمي الخدمات بهدف الارتقاء بها، كما تهدف إلى الاستفادة من القدرات الإدارية والتقنية والتمويلية للقطاع الخاص وإشراكه في تحمل المخاطر، وإحداث بنى تحتية جديدة أو تغيير بنى تحتية قائمة ويعقب ذلك نقل الملكية من الدولة أو بقاؤها وفقاً لمقتضيات العقد.[3]

---

(1) *Rebuilding Iraq's Public works infrastructure following the defeat of ISIS Foreign Policy Research Institute, 2018.*

(2) *Ali AL-Mawlawi, Public Sector Reform in Iraq, Chatham House, 2020*

[3] مهند حميد مجيد ، عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و أهميته في الاقتصاد العراقي ، مركز البيان للدراسات و التخطيط ،العراق ،2014 ،ص 8-9 .

3- الاستفادة من تجارب الدول التي تم التطرق اليها في الدراسة وهي كالاتي: و سيتم التطرق إلى الاستفادة من تجارب بعض الدول التي تدخل في شراكة مع العراق مثل " مصر و الصين والجزائر" وهي كما يلي:

اولاَ – الاستفادة من تجربة مصر للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

إن امكانيات افادة الاقتصاد العراقي من التجربة المصرية ممكنة ،لان الاوضاع الاقتصادية في مصر فيها من التشابه الكثير مع العراق فكلا البلدين مثقلين بالديون ولاسيما الحروب التي اثقلت كاهل الاقتصاد في كلا البلدين وتقلب الانظمة السياسية الحاكمة ، لذا يمكن الاستفادة من بعض الاجراءات التي اتخذتها جمهورية مصر العربية في تحسين بيئتها الاستثمارية واهم هذه الاجراءات ماياتي :-

1- برنامج الخصخصة الذي انتهجته مصر ادى الى تشجيع القطاع الخاص وازدادت اهميته من خلال توسيع القاعدة الانتاجية لا سيما في المجالين الصناعي والزراعي واسهامه في دعم سياسات الاصلاح الاقتصادي.

2- الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والتفاعل الايجابي مع المجتمع الدولي

3- استحداث وزارة جديدة للاستثمار تجمع بين القطاعات وتحدد اهدافها لتحسين البيئة الاستثمارية وازالة المعوقات امام المستثمرين

4- الاستفادة في مجال الترويج الاستثماري الذي يعد عاملا مهما يساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية وعلى العراق ان يتبنى سياسة فعالة للترويج الاستثماري من قبل جهة مختصة تقوم بالاعلانات والاتصالات مع العالم وعقد الندوات داخل وخارج العراق .

5- يعد قطاع السياحة من القطاعات المهمة في الاقتصاد المصري بوصفه مصدر للنقد الاجنبي لذلك اولت له الحكومة اهمية خاصة والعراق بحاجة الى تطوير هذا القطاع المهم لرفد الاقتصاد بمورده.

ثانياَ– الاستفادة من تجربة الجزائر للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

إن امكانية الاستفادة من تجربة الجزائرية ممكنة لان كلا البلدين يتمتعان بأمكانية انتاج النفط والمحروقات لذلك يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الجزائر من خلال مايأتي:

1- من خلال تقاسم المهارات و الخبرات العراقية في مجال الاستكشاف و النقل عبر الانابيب و الهندسة و كذلك الاسهام في تعزيز المنشآت الصناعية في العراق . كذلك في تعزيز التطوير و التعاون في إطار شراكة ذات فائدة متبادلة "

2- ايضا يمكننا الاستفادة من خبرة اجراء عدة عقود مستقبلاً في مجال الطاقة و المحروقات بين وزارة الطاقة الوطنية و وزارة البترول العراقية بهدف تطوير عمل الشركات النفطية، و تحديث اساليب العمل في مجال الاستكشاف و تطوير الخبرات و تنفيذ مشاريع مشتركة .

3- تطوير شركات انتاج الغاز العراقية للعمل المشترك في الاستثمار الامثل للغاز و كذلك التنقيب و الانتاج و الاستثمار في مصانع البتر وكيمياويات و الاسمدة .

4- من خلال تطوير عمل الشركات النفطية و تحديث اساليب العمل في مجال الاستكشاف و تطوير الخبرات و تنفيذ مشاريع مشتركة في قطاعات عدة و تكوين الخبرات في مجال التسويق و تسعير النفط ، بالإضافة إلى تطوير صناعة المعدات النفطية و البتروكيمياوية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ثالثاَ- الاستفادة من تجربة الصين للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

يمكننا الاستفادة من تجربة الصين للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق من خلال مايأتي:

1- الاعتماد على الذات: إن مسالة التنمية في الصين لم تكن تعتمد على المساعدات الخارجية بقدر ماكانت تسعى إلى تسخير مواردها المادية والبشرية في نهضتها التنموية،ورغم اعتمادها في بداية تأسيس الجمهورية الصينية عام 1949،إلا أنها سرعان ما أخذت في بناء انموذجها الخاص بها،مع الاستفادة من تجارب الاتحاد السوفيتي سابقا ،وخاصة في عملية التخطيط المركزي للقطاعات الاقتصادية ،ومن تم التحول إلى سياسة الانفتاح على العالم.

٢- الانطلاق من الواقع الداخلي: فقد استطاعت الصين أن تبدأ من واقعها الداخلي ونهضتها التنموية بدأت من الصفر: هياكل إنتاجية قديمة،وزراعة بدائية،ونسب مرتفعة من الأمية،العزلة الدولية،،وحروب وصراعات داخلية واضطرابات دمرت العديد من الصناعات ، وخلفت معدلات عالية من الفقر،والبطالة، ونقص في الأغذية،واستغلال الغرب لمواردها.تلك هي الظروف تشبه العديد من الدول النامية ومنها العراق ،وهذا مما شكل دافعا قويا للانطلاق من الصفر دون حرج، وبخطى ثابتة دون الرجوع للوراء.

3- إنشاء المناطق الخاصة:اعتمدت الصين في تجربتها التنموية على إنشاءالمناطق الاقتصادية الخاصة الممتدة على طول الساحل لغرض جذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير،واستيراد منتجات التكنولوجيا إلى الصين، وتمتاز هذه المناطق بخلوها نسبيا من الأنظمة البيروقراطية،والتدخلات التي تعرقل النمو الاقتصادي، وتمتعت ببعض السياسات الاقتصاديةالتفضيلية ،وأصبحت هذه المناطق محركات النموالاقتصادي ،وتشكل الوضع العام للانفتاح على الخارج.

4- العمل بهدوء والتحول التدريجي إلى الأمام :قامت الصين بتجربتها التنموية بهدوء وصمت وحذر لسنوات طويلة، ومدركة تماما حتمية بناء الاقتصاد الصيني بجهود أبنائه معتمدة في ذلك على التحول التدريجي دون الرجوع إلى الوراء في مسيرتها التنموية، والذي استمر ثلاثين عاما .

ثانياَ: فاعلية عقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص و تحدياتها في العراق

حظي موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات و المجتمعات و المراكز البحثية في مختلف انحاء العالم ، بعد ان اتضح بفاعلية هذه العقود في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و تشكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص سبيلا مهماً لكثير من اقتصاديات الدول و منها الاقتصاد العراقي ، لغرض الاسهام في اعادة اعمار البنى التحية المتهالكة ، فالاقتصاد العراقي لا يمكن ان يتطور دون بنى تحتية [1] ، و لغرض الاحاطة بهذه العقود سيتم التطرق اليها من ناحية معرفة كل من الاثار السلبية و الاثار الايجابية لهذه العقود و التحديات التي تواجه هذه العقود .

1- الاثار الايجابية لعقود الشراكة في العراق

يبرز هذا الاثر من خلال تدخل الدولة في اتخاذ القرارات و رسم السياسات ، و ينحصر دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع و المشاركة في أدائها ، و بناء على تقسيم الدورين بين القطاع العام و القطاع الخاص فأن الاثر الايجابي يكمن في النقاط التالية :

1. توزيع المخاطر الناجمة بين أكثر من طرف من اطراف العلاقة " الدولة باعتبارها تمثل القطاع العام و رجال الاعمال و الشركات و المشاريع باعتبارها تمثل القطاع الخاص "[2] .
2. تقليص المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروع ، الذي يعد عنصر الوقت هاماً فيها ، و من ثم تحسين موقف القطاع الخاص .
3. توفير رأس المال للقطاع الخاص و ما يملكه من الخبرة اللازمة في إدارة وتيسير المرافق العامة أي الاسهام في دعم عملية التنمية الاقتصادية في البلد ، و تخفيض الضغط على المالية العامة التي تعاني منها الحكومات ، و تقليل الاعباء على عاتق الميزانية العامة ، و التي لا يمكن التخلص من هذه الاعباء إلا من خلال تخلص الدولة من بعض الانشطة العامة و جعل القطاع الخاص يقوم بها ، الذي

---

[1] فرح ابراهيم ، حسن ابو شماله ، دور الجامعات في خدمة القطاع العام و القطاع الخاص من وجهة نظر الطلبة بمحافظات غزة في فلسطين ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت – كلية الحقوق ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول (المؤتمر الوطني الرابع) ، الجزء 1 ، 2016 ،ص202 .

[2] صعب ناجي عبود ، التنظيم القانوني للشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، مصدر سابق ،ص 8 .

يسهم في تخفيض عجز الميزانية ، فضلاً عن العائدات التي تتحصل من تحويلها إلى القطاع الخاص ، المؤدية إلى التدفق النقدي الداخل إلى خزانة الدولة [1] .

4. التوصل إلى الحلول السريعة و المناسبة التي تلائم السياسات التجارية و الاقتصادية في البلد ، إذ يقوم القطاع العام بتقديم الاطار القانوني أما القطاع الخاص فيتمحور دوره في تامين الانتاج و السرعة في التنفيذ .
5. خلق بيئة انتاجية ملائمة من خلال القضاء على البيروقراطية ، و الاهتمام بالتحفيز و الرؤية المستقبلية و ايجاد الحلول السريعة و المناسبة للمعوقات التي من الممكن أن تثور أثناء تنفيذ المشاريع ، و تنشيط الاسواق المحلية و تطويرها .
6. التأثير الايجابي بين القطاعين القطاع العام و القطاع الخاص كل منهم على البعض الاخر ، و الذي يحقق نتائج جيدة لا يستطيع أي منهما أن يحصل عليها لوحده مما يملك من خبرات تكنولوجيا متطورة ، و التوصل إلى معايير عمل أفضل [2].
7. حماية المستهلكين من الاحتكار غير المشروع و خلق و تعزيز القوة التنافسية المشروعة [3].
8. الشراكة بين القطاعين توفر جملة من الضمانات للمستثمرين الاجانب و دخول الشركات التي تقوم بالمشاريع الاستراتيجية و التي تكون بحاجة إلى ضمانات من قبل القطاع العام ، و الذي ينعكس ايجابياً على العمالة المحلية و تدريبهم [4].

2- الاثار السلبية لعقود الشراكة في العراق

على الرغم من الاثار الايجابية إلا أن هذه العقود لا تخلو من الاثار السلبية ، و رغبة من المشرع العراقي بالعمل على ازالة التحديات و العقبات امام القطاع الخاص نلاحظ انه شملها بكافة المزايا و التسهيلات و الضمانات الواردة في القانون [5].

و يمكن ايجاز أهم الاثار السلبية بما يلي :

---

[1] مهند ابراهيم علي فندي الجبوري ، النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص " الخصخصة " دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2008 ،ص 5 .

[2] عبد الحسين وادي العطية ، الخصخصة في البلدان النامية – الايجابيات و السلبيات ، بحث منشور في مجلة دراسات ، المجلد 45 ، العدد 1 ، 1998 ،ص 79 .

[3] فرح ابراهيم حسن ابو شماله ، مصدر سابق ،ص 202 .

[4] برناردين اكتووبي ، ريتشارد همينغ و غيرد شوارتز ، الاستثمار العام و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي ،ص 1 .

[5] المادة 33 الفقرة (ب) من قانون الاستثمار العراقي المعدل رقم (13) لسنة 2006 .

1- زيادة التكاليف الناتجة عن ضعف وسوء الدراسة للجدوى الاقتصادية للمشاريع التي يتم اقامتها .

2- ضعف و هشاشة القطاع الخاص في العراق ، كون تجربته لا تزال فتية و غياب رجال الاعمال الحقيقين ، و ظهور المنتجين الذين يعتمدون على المشاريع التي تدر ارباحاً كبيرة في وقت قصير كالسماسرة ، يرافقه تواضع واضح لمنشئات القطاع الخاص المتخمة بالديون والالتزامات

المالية تجاه الغير و التي تحتوي على معدات و اليات قديمة ووجود عمالة غير ماهرة ، مما يجعلها في موقف يصعب ابرام عقود الشراكة مع القطاع العام .

3- عدم دراسة الجدوى الاقتصادية من قبل خبراء بمجال الاقتصاد ، و جرت محاولة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص تحت ضغوط اقتصادية وسياسية شديدة تتمثل بمحدودية الموارد المالية و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و الاختلال الهيكلي بين القطاعين ، و الدعوات التي تولتها سلطة الاحتلال بعد عام (2003) غير واقعية و لا تناسب الوضع السياسي و الاقتصادي في العراق [1] .

4- بروز المخاطر السياسية إلى الوجود بدافع المصلحة العامة مثل (التأميم و المصادرة و نزع الملكية و التسعير الجبري و فرض الحراسة ... و الاجراءات ذات الطبيعة المماثلة التي تؤثر سلباً على القطاع الخاص .

5- الظروف غير المواتية للقطاع العام و القطاع الخاص سوياً ، إذ إن القطاع العام و القطاع الخاص يعانيان الكثير من التحديات الادارية و المعوقات القانونية و الازمات الاقتصادية المستمرة و البيئة الانتاجية المتعثرة نحو التحول إلى القطاع الخاص، و التي تقف حائلاً امام تطورها، وتقلل من فاعلية التخطيط الاستراتيجي الذي يقودها إلى النهوض بالتنمية في البلاد.[2]

6- التناقض في اغلب الاحيان بين مصالح القطاع العام و الذي يستهدف المصلحة العامة و القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق اعلى نسبة ارباح من خلال ابرامه للعقد. [3]

7- أن اغلب المشاريع في العراق على سبيل المثال و التي يحاول القطاع الخاص الدخول كشريك مع القطاع العام تتركز في المشاريع المتعلقة بالنفط و مشاريع الطاقة الاخرى ، بينما يحجم عن الدخول في مشاريع تنموية اخرى نظراً للأرباح الكبيرة التي يتوقع الحصول عليها من الاولى دون الثانية .

---

[1] حاتم غائب سعيد ، تشريعات التحول نحو القطاع الخاص المتوارثة و الاستثمار المتعثر ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت – كلية الحقوق ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول (المؤتمر الوطني الرابع) ، الجزء الاول ، 2016 ،ص 277-278.

[2] فرح ابراهيم حسن ابو شماله ، مصدر سابق ،ص 234 .

[3] رجب محمود طاجن ، عقود المشاركة بين القطاعين الحكومي و الخاص ، دار النهضة العربية ، 2010 ،ص10 .

8- ضعف مستوى المراقبة و المساءلة من جانب الحكومة على العمل بسبب طول مدة العقد[1] ، ناهيك عن اتصاف الاعمال الحكومية بالبيروقراطية مما قد لا يتيح الفرصة للتأكد من مطابقة المشروع للمعايير المتفق عليها وفقاً للتصاميم و المواصفات مما قد يؤثر سلباً على حسن سير المشروع و الخدمات المنتظرة منه .

9- وسيلة لإخراج و استنزاف العملة الصعبة لخارج البلد و ذلك لأن الشريك الخاص غالباً ما يكون شخصا اجنبيا و يشترط أن يتم التعامل معه بالعملة الصعبة .

10- اللجوء المتكرر إلى إعادة المفاوضات العقدية ، و ذلك بسبب طول المدة الزمنية لهذا النوع من العقود ، حيث يمكن أن تتخلل تلك المدة كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية و سياسية ، الامر الذي يؤثر سلباً على شروط العقد التي تم الاتفاق عليها ، ويدفع إلى إعادة المفاوضات العقدية[2]

و نرى بأن مفهوم مبدأ تقسيم المخاطر يجب أن ينطوي على تحمل كل طرف المخاطرة التي يكون أكثر فاعلية في ادارتها ، و على هذا الاساس يتعين على القطاع الخاص حسب المعتاد تحمل مخاطر البناء و التشغيل مثلاً ، و تتحمل الحكومة المخاطر التي تخضع لسيطرتها كالمخاطر السياسية و مخاطر العرض و الطلب و سعر الصرف مثلاً .

3- التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في العراق

توجد مجموعة من التحديات التي تواجهها الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي على النحو الآتي:

1- تدني مستوى القدرة على تنفيذ الشراكة في الكثير من البلدان.

2- ارتفاع كلف التعاقد مع القطاع الخاص مع ارتفاع نسبي في حجم ونطاق مشروع الشراكة المحتملة .

3- صعوبة تحديد بنود الإنفاق الملائمة ، أو مقاييس الأداء ؛ لأنه هنالك كثير من العوامل التي تؤثر في نتائج الشراكة.

4- التوجس من كلا الطرفين أو عدم الثقة في الشراكة.

5- صعوبة التوافق لتسخير كل مطالب ومتطلبات الشراكة بين الطرفين.

---

[1] الشراكة بين القطاعيين العام و الخاص و دورهما في تحقيق التميز في تقديم الخدمات " المؤتمر الدولي للتنمية الادارية نحو اداء متميز في القطاع الحكومي ، المنعقد على قاعة الملك فيصل للمؤتمرات –المملكة العربية السعودية بتاريخ (2009/12/1 – 2009/12/4) .

[2] محمد شريف ، تكامل دور القطاعين العام و الخاص في التنمية ، بحث مقدم الى مؤتمر العمل العربي ، الدورة التاسعة ، القاهرة ، مصر ، 2012 ،ص 28 .

ولا بد من ترسيخ مبدأ المنافسة والشفافية من أجل جذب الشراكات الناجحة ، وكتابة بنود الاتفاق من قبل استشاريين قانونيين مختصين في مجال تنظيم عقود الشركة ، وفي هذا الإطار .. هنالك شركات لها خبرة عالية وتصنيف عالمي في هذا المجال ، حيث تعمل هذه الشركات على فض النزاعات التي تحدث بين الشركاء في حال وجود تعثر أو اختلاف في تنفيذ بنود الاتفاق . [1]

[1] مهند حميد مجيد ، مصدر سابق، ص11-12 .

الاستنتاجات:

1- يعد التعاون ما بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الشراكة اساس نجاحها، وتبرز اهمية التعاون من خلال التزام كل اطراف الشراكة بتحقيق اهدافها سواء كان على مستوى المحافظة على جودة المنتجات والخدمات المقدمة أم تحقيق استغلال افضل للموارد ، فضلاً عن تحقيق التوافق مابين اهداف القطاع العام الاقتصادية والاجتماعية والقطاع الخاص المتمثلة بالارباح .

2- ان الاجراءات التنموية المطلوب تحقيقها في المجالات كافة تتطلب وجود قطاع عام قوي مع اجراء التغييرات المناسبة لجعله قطاعاً مرناً ومتوافقاً مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، مع التاكيد على أهمية الاصلاح الاقتصادي على مستوى النشاط الاقتصادي بصورة عامة .

3- الشراكة بين القطاع العام والخاص هي مجموعة الترتيبات التي خلالها يمكن للقطاع الخاص أخذ فرصته في تمويل الاقتصاد من خلال تمويل وانجاز وتطوير مختلف المشاريع.وتتميز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بتعدد الأشكال والمزايا، وهذا ما يساعد ويتيح للجهات الحكومية اختيار صيغة الشراكة وفق الصيغة التي تساعدها. وتسهم الشراكة بين القطاع العام والخاص في تقليص نفقات الدولة وحل مشكلة التمويل للمشاريع الكبرى كما تسمح كذلك بتبادل الخبرات بين القطاعين.

5- تشير بوصلة الاتجاه الحكومي الى دعم النشاط المحلي الخاص وزيادة نسبة اسهامه في النشاط الاقتصادي، وسعي وزارة الصناعة والمعادن الى تنمية وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي في اقامة المشاريع الصناعية، والاسهام في إعادة تأهيل المشاريع الصناعية العامة ، الا ان دوره لازال محدوداً في النشاط الاقتصادي ولا يرتقي الى مستوى الطموح بسبب عدم تفعيل الكثير من القوانين المنظمة للعمل الصناعي الخاص وبما يشجع على تعبئة امكانيات القطاع الخاص وخبراته في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية مثل (قانون حماية المستهلك والمنتج، قانون اصلاح النظام الاقتصادي، وتعطيل اقرار قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص) وغيرها من القوانين المعطلة.

6- برنامج الشراكة مع القطاع الخاص في العراق لم يلب احتياجات المواطنين المتزايدة باستمرار في مجال الخدمات العامة ، كما أنه لم يحفز النموالاقتصادي ، أو يعمل على تخفيض معدلات البطالة ، كما أنه لم نستشعر معه أي تحسن في مستوى معيشة الأفراد بسبب قلة عدد المشروعات التي تم تنفيذها بنظام الشراكة بين القطاع العام والخاص في مختلف القطاعات (اقتصادية /اجتماعية بيئية).

7- لا يستطيع القطاع الخاص في كل الأحوال أن يكون بديلاً للقطاع العام ، وكذا لا يستطيع القطاع العام إنجاز كل المهام التي تتطلبها التنمية وخاصة في ظل الظروف التي يمر بها العراق لذا يجب أن يكون هناك توازن بين أدواركل من القطاع العام والقطاع الخاص في ضوء الخطط الاقتصادية التى تتناسب مع الظروف والبيئة الداخلية والدولية.

8- لا يمكن الاستغناء الكامل عن الشراكة وخاصة في الدول قيد الدراسة (مصر، الجزائر) والتي دائما ما تعاني عجزاً في الموازنة العامة ، حيث أن المشكلة ليست فقط مشكلة تمويل، بل الحاجة لمشروعات تعمل على زيادة معدلات النموالاقتصادي وإحداث تنمية شاملة مستدامة، والحاجة لخلق فرص عمل جديدة ، ورفع جودة الخدمات المقدمة وتقليل تكلفتها ونقل التكنولوجيا وتطويرها وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في مجال الشراكة.

9- كما ويمكننا الاستفادة من خبرات الدول (مصر،الجزائر،الصين)من خلال تطوير عمل الشركات النفطية و تحديث اساليب العمل في مجال الاستكشاف و تطوير الخبرات و تنفيذ مشاريع مشتركة في قطاعات عدة و تكوين الخبرات في مجال التسويق و تسعير النفط ، بالإضافة إلى تطوير صناعة المعدات النفطية و البتروكيمياوية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

التوصيات:

1- القضاء على القيود البيروقراطية والتوجه نحو التدريب ونشر ثقافة الشراكة بين القطاع العام والخاص المستثمرين الخواص، وضع التشريعات اللازمة لتنظيم صور الشراكة بين القطاع العام والخاص، الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص، من خلال تقييمها وتحليلها واستخلاص ايجابياتها وتفادي سلبياتها.

2- التركيز على إنشاء مشاريع البنية التحتية الاقتصادية ذات المردويدية العالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.

3- تشريع قانون خاص بالشراكة يغطي الاوجه الادارية والفنية والمالية كافة ويهدف الى تحديد وتنظيم مهام عمل كل طرف من اطراف الشراكة ويضمن حقوق الاطراف كافة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، فضلاً عن تحديد الشروط والالتزامات العقدية وتحديد الاجهزة الرقابية الخاصة بجودة الخدمات والمنتجات وكذلك اسعارها .

4- تشكيل جهة مركزية تتولى سياسة وبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكل ما يتعلق باجراءاتها وتعمل وفق تنظيم اداري وقانوني .

5- اعادة تأهيل وهيكلة المشاريع الصناعية العامة لتتوافق مع اقتصاد السوق على وفق سياسة اقتصادية تسهم في تحسين اداء الصناعات القائمة، وتحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة مستهدفة تغييرات جوهرية لغرض زيادة مستويات الانتاج وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية وبما يؤدي الى تطوير القوى المنتجة والمساهمة في تخفيف نسبة البطالة والفقر.

6- إعادة تأهيل المشاريع الصناعية العامة لزيادة دورها المساهم في النشاط الاقتصادي ورفعه الى مستوى الطموح عبر تفعيل القوانين المنظمة للعمل الصناعي الخاص وبما يشجع على تعبئة امكانيات القطاع الخاص وخبراته في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية مثل (قانون حماية المستهلك والمنتج وقانون اصلاح النظام الاقتصادي و قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص) وغيرها من القوانين المعطلة.

7- توسيع قاعدة الاستثمار المحلي من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على الاستفادة من سوق رأس المال ،ودخولها بحصص محددة في مشروعات الشراكة يعظم من الاستفادة من هذه المشروعات.

8- استخدام الفوائض المالية التي تخرج عن إطار الموازنة العامة للدولة وترغب الجهات المعنية في استثمارها (الصناديق الخاصة ، ريع الأوقاف) ،الأمر الذي يتطلب التنسيق بين الجهات المعنية والدولة ، وتعبئة ذلك كجانب تمويلي هام ولا يمثل ضغط على الموازنة العامة.

اولا: المصادر العربية

1- **القران الكريم**

2- *الكتب*

1- ايهاب الدسوقي ، التخصصية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، دار النهضة ، القاهرة، 1999.
2- برناردين أكيتوبي، ريتشارد همينغ، غيرد شوارتز: الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 40،2007 .
3- بنيامين هيجز ، التنمية الأقتصادية مشاكلها ومبادئها وسياستها ، مطبعة وكالة الصحافة العربية ، ط1، مصر، 2020 .
4- جودة عبد الخالق ، كريمة كريم ، اساسيات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، بـغداد، الطبعة الثانية ، 2007.
5- خطاب ، عبدالله شحاتة ، المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات على مستوى المحليات ،القاهرة ،مركزشركاء التنمية،2010.
6- خلاف عبد الجابر خلاف، احتكارأجهزة النفط التنظيمية والإدارية الراهنة ، دارالنهضة العربية ،1985.
7- رجب محمود طاجن ، عقود المشاركة بين القطاعين الحكومي و الخاص ، دار النهضة العربية ، 2010 .
8- رشاد احمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية ، دار الوفاء لدنيا النشر ، الأسكندرية ، طبعة 1، 2011.
9- سعد علام ، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية ، منظمة الخليج العربي ، الدوحة - قطر ، الطبعة الاولى 1978 .
10- شعلان ، هشام ياس، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2004.
11- طارق عبد الرؤوف عامر،اسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السياسية على الفرد والاسرة والمجتمع ودورالدولة في مواجهتها ،مطبعة رشاد برس ،بيروت،الطبعة 2، 2015.
12-طاهر حمدي كنعان ،حازم تيسير رحاحلة ، الدولة واقتصاد السوق ، قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية ، بيروت ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الطبعة الأولى ،2016 .
13- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، طبعة 1، الاسكندرية، مصر، سنة 2003.
14-عبد اللطيف مصطيفي ، عبد الرحمن سانية ، دراسات التنمية الأقتصادية ، بيروت ،مطبعة حسن العصرية ،الطبعة1 ،2014.
15- عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، ط1، مديرية مطبعة الجامعة ، العراق ، الموصل ، ١٩٧٧ .
16-علي حاتم القريشي ، اقتصاديات التنمية ، النجف الأشرف،مطبعة حوض الفرات،2017 .

17-علي حسين باكير ، دبلوماسية الصين النفطية ، الابعاد و الانعكاسات ، تقديم د. محمد المجذوب ، بيروت ، دار اللبناني ، 2010 .
18- كالبريت ، جون كينث ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة احمد فؤاد ، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 2000.

19- محمد طاقة ، مأزق العولمة ،الطبعة الاولى،دار الميسرة للنشروالتوزيع والطباعة،عمان ،الأردن ،2006.
20- محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصيف ، علي عبد الوهاب نجا ، التنمية الأقتصادية ، مصر ،مطبعة البحيرة ، الطبعة الأولى ، 2008 .
21-مدحت القريشي،التنمية الأقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات) ،داروائل للنشر،عمان ،2007.

22-مهند ابراهيم علي فندي الجبوري ، النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص " الخصخصة " دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2008 .

23-ميشيل تودارو، التنمية الأقتصادية ،محمود حسن حسني ،محمود حامد محمود عبد الرزاق ،السعودية مطبعة دار المريخ ،2006 .
24- هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا) ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .

25- وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاعلام الداخلي العامة، مفاهيم اقتصادية، السلسلة الاقتصادية، العدد (6)، دارالحرية للطباعة، بغداد، بدون سنة طبع 16.

3- التقارير والنشرات

1- احمد ابو بكر بدوي وطارق عبد القادراسماعيل ، اطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية ، صندوق النقد العربي الدائرة الأقتصادية ،ابو ظبي ، الأمارات ،2020 .
2- أحمد الخريجي ، اشتراك الدول في ادارة الامتياز البترولي ، بحث مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس ، بغداد ، 1967 .
3- أحمد راتب خليفة و أنهار محمد شاكر ، دراسة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و تحليل تجربة التنفيذ و التشغيل المشترك لقطاع الموانئ ، دائرة تخطيط القطاعات ، قسم النقل والاتصالات ، 2016.
4- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، " تقديرات وتوقفات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاسكوا "، (نيويورك ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧) .
5- برناردين اكتووبي ، ريتشارد همينغ و غيرد شوارتز ، الاستثمار العام و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي .
6- بلعربي عبد القادر ، واخرون ، سوق العمل ومشكلة البطالة في الجزائر،المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلّد 20 ، العدد 20، سنة 2020 .
7- البنك المركزي المصري،التقرير السنوي التطورات الاقتصادية المحلية، سنة 2005و2018.
8- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ، العدد 4، المجلد السادس والأربعون وحتى الستون ، من 2005 وحتى 2020.

9- بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود ، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول " ، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر،2011 .
10- التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية في الجزائر من سنة 2004 ولغاية 2018.
11- تقرير الهيئة العامة للاحصاء ،نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي،الربع الرابع ،السعودية، 2017.
12- حاتم غائب سعيد ، تشريعات التحول نحو القطاع الخاص المتوارثة و الاستثمار المتعثر ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت – كلية الحقوق ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول (المؤتمر الوطني الرابع) ، الجزء الاول ، 2016 .
13- فايزة بونويرة ، بلقاسم ماضي، العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطنى الاول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24و25 افريل2018 ،جامعة باجي مختار،عنابة،الجزائر،2018.
14- زهير الحسني، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق .
15- سايح فطيمة ، دورالقطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية انموذجا ، الملتقى الدولي العلمي الأول حول تفعيل الدورالتنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالأقتصاد خارج قطاع المحروقات،28 ،27، جامعة لونسي علي البليد 2، 2018.
16- سعد علام ، شروط التحكيم في اتفاقيات البترول في البلاد العربية بين الإبقاء والإلغاء بحث مقدم الى المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب ، بغداد ، كانون الأول ، 1964 ، نحو استثمار الدولة لبترولها بنفسها ، بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي السادس ، بغداد ، 1967 .
17- الشراكة بين القطاعيين العام و الخاص و دورهما في تحقيق التميز في تقديم الخدمات " المؤتمر الدولي للتنمية الادارية نحو اداء متميز في القطاع الحكومي ، المنعقد على قاعة الملك فيصل للمؤتمرات – المملكة العربية السعودية بتاريخ (2009/12/1 – 2009/12/4) .
18- شيخي بلال وعبدالقادر،استرتيجية تمويل الأستثمارفي البنى التحتية في ظل التحديات الأقتصادية الراهنة،مداخلة بعنوان(الشراكة بين القطاعيين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية في ضوء التجارب الناجحة)،جامعة حسيبة بن بو علي،الجزائر،2017.
19- صالح الكفري، وظائف لائقة من اجل العراق : استرتيجية للعمالة والعمل اللائق ، منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق ،2013.
20- عائشة بن عطا الله ، وضعية البطالة و إستراتيجية التشغيل في الصين، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول :إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يومي 15 – 16 نوفمبر 2011.
21- عدنان عبد الامير مهدي ، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها، وأسبابها، وآثارها، وخيارات السياسات العامة،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،بغداد ،2014 .
22- عبدالله شحاتة خطاب، المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات على مستوى المحليات ،القاهرة ،مركزشركاء التنمية،2010، ص24
23- فائق مشعل قدوري العبيدي ، صباح فيحان محمود، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق بين خيارات التطوير والتفعيل (رؤية مستقبلية)، ملخص ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر السنوي السابع عشر(الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص أنماط جديدة للتنمية الاقتصادية)،جامعة تكريت ،العراق .

24- فرح ابراهيم ،حسن ابو شماله ، دور الجامعات في خدمة القطاع العام و القطاع الخاص من وجهة نظر الطلبة بمحافظات غزة في فلسطين ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت – كلية الحقوق ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول (المؤتمر الوطني الرابع) ، الجزء 1 ، 2016 .
25- فيصل الفديع الشريف، محفزات مساهمة الخاص في مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص- ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر كليات الشرف العربي،الرياض ،السعودية،2016.
26- قـــانـــون الأســتثـــمـــار،المادة 9.

http://www.customs.mof.gov.iq/ar/node/84

27- قانون الشركات العامة ، رقم (22) ، لعام (1997) .
28- قانون وزارة الصناعة و المعادن ، رقم (38) المعدل ، لعام (2011) .
29- المادة 33 الفقرة (ب) من قانون الاستثمار العراقي المعدل رقم (13) لسنة 2006 .
30- محمد الحماد واحمد المقحم ، الشراكة مع القطاع الحكومي والخاص ، خصخصة التعليم العالي ، ورقة عمل مقدمة لمقرر التعليم ، جامعة الأمام محمد بن سعود ، السعودية،2019 .
31- محمد شريف ، تكامل دور القطاعين العام و الخاص في التنمية ، بحث مقدم الى مؤتمر العمل العربي ، الدورة التاسعة ، القاهرة ، مصر ، 2012.
32- مصطفى كامل،عامر سامر،الموائمة بين التشغيل وتنويع مصادر الناتج المحلي رؤية في اصلاح الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، (وقائع المؤتمر العلمي الحادي عشر في جامعة كربلاء)، جامعة الأنبار،العراق ،2016.
33- مهند بن عبد الملك السلمان واحمد بن بكر البكر ،مفهوم الناتج المحلي الأجمالي (ورقة عمل لمؤسسة النقد العربي السعودي)،جامعة الملك سعود، السعودية،2016.
34- مهند حميد مجيد ، عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و أهميته في الاقتصاد العراقي ، مركز البيان للدراسات و التخطيط ، 2014 .
35- وثيقة العهد الدولي مع العراق ، رؤية مشتركة والتزامات متبادلة، بغداد 2020.
36- وزارة التخطيط ،جمهورية العراق ،خطة التنمية الوطنية 2018-2022.
37- وزارة التخطيط ، قسم التخطيط و المتابعة ، التقارير السنوية لشركة الموانئ العراقية، جمهورية العراق، وزارة النقل . https://motrans.gov.iq/
38- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة النتمية الوطنية ٢٠١٠/٢٠١٤،بغداد ٢٠٠٩ .
39- وزارة المالية،الشراكة بين القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص،ادارة الدراسات الأقتصادية والمالية،دبي،2010.

4- البحوث والدراسات

1- احمد فاروق عباس ،التجربة التنموية في الصين- الواقع والتحديات،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة الازهر،مجلد 49، عدد3، 2019.

2- بجقينة ياسين،كنزة مقيش حامة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،جامعة الجلفة، الجزائر ، المجلد 5، العدد2 ،2019.
3- بلقاسم تويزة ،عيسى نجيمي،اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية،مجلة نماء للأقتصاد والتجارة ، الجزائر ،عدد 2 ،2017 .
4- بلقاسمي فاضيلة ، الممارسات والتجارب المحلية والعالمية في مجال إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 4، 2020.
5- حجاج عبد الحكيم ، بوقموم محمد ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص خط استراتيجي لتمويل مشاريع البنية التحتية ،قراءة في تجارب دول مختارة ،الجزائر، العدد 2 ، مجلد 5 ،2018 .
6- حسن احمد الطيب بن طاهر، تمويل مشروعات القطاع العام من خارج الميزانية العامة ،مجلة الأستاذ،جامعة طرابلس، ليبيا،عدد 15، 2018 .
7- حسن عجلان حسن،القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية، بغداد، العدد 11 ، 2006.
8- حنان عبد الخضر هاشم ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الاساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ،العراق ، مجلد 13 ،عدد 36 ، سنة 2015 .
9- طالم علي ،كافي فريدة ،جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني تسليط الضوء على الفترة 2002 -2016، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الثاني ، الجزائر ، ديسمبر 2017.
10- رحمن حسن علي ، مروان شاكر عبيد ،تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة(2004 – 2017)،كلية الادارة والاقتصاد ،الكوت،العراق ،عدد35،مجلد1، 2020.
11- زكي متي عقراوي وزبير فتاح محمد ،اثرالصادرات الى الناتج المحلي الأجمالي في تكوين راس المال الثابت للأقتصاد العراقي ،مجلة جامعة زاخو ،العراق،مجلد3،عدد1، 2015.
12- زياد امحمد، خالدي علي ، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و دورها في تحقيق التنمية في الجزائر : فرص و تحديات، مجلـة دفاتر بوادكس، المجلد 8، العدد 1، 2019.
13- زيان، علي بروجة، أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2002-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، المجلد 6، العدد 2، 2020.
14- زينب علاوي ابراهيم ، الدقة في تخطيط كمية انتاج مادة الاسمنت في معامل الشركة العامة للإسمنت العراقية (دراسة اختباريه لطرق التنبؤ باستخدام معايير الخطأ) ، المجلد السابع ، العدد الاول ، 2014 .
15- سمير بو عيسى،اشكالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسييرالمرافق العمومية بالجزائر،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة الجزائر، مجلد 7،عدد1 ،2020.
16- سهام عليوط،خالد بوجعدار،الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه ، دراسة تقييمية لتجربة ولاية قسنطينة، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبدالحميد مهري ، قسنطينة ، الجزائر ، المجلد 4، العدد الأول ، 2017 .
17- سيف باجس الفواعير،عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص - مفهومها وطبيعتها القانونية، دراسة مقارنة، المجلة الدولية للقانون، الدوحة ،قطر ،المجلد 22، العدد 3، 2017.

18- شكري رجب العشماوي ، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مصر ضرورة اقتصادية ، دراسة تحليلية ، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية،كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول،2011.
19- شهرة عديسة،واخرون ، دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1995-2018) باستخدام نموذج *ARDL* ، مجلة العلوم الانسانية، المجلد: 20 العـــدد :02،سنة 2020 .
20- صعب ناجي عبود ، التنظيم القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ،العراق، مجلد 1، عدد 1 ، جزء1 ،2016 .
21- عبد الحسين جليل الغالبي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، عدد خاص ، نيسان ،العراق ، 2006.
22- عبد الحسين وادي العطية ، الخصخصة في البلدان النامية – الايجابيات و السلبيات ، بحث منشور في مجلة دراسات ، المجلد 45 ، العدد 1 ، 1998 .
23- عطا الله بن مسعود ،الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية،مجلة دراسات اقتصادية ، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 18،عدد 2 ،2020 .
24- عمار فوزي كاظم المياحي،الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام *ppp* نظرة مالية وتشريعية،كلية الأسراء ،جامعة بغداد،العدد صفر،مجلد1،بدون سنه.
25- فلة غيدة ، نجاة بن فريحة ، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دراسة تجارب عربية وأجنبية، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد 3، 2021.
26- فيصل اكرم نصوري و فيصل زيدان سهر ،الشراكة بين القطاعيين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العـراق (مع اشارة خاصة الى القطاع الصناعي في العراق)،مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية ، المجلد 21 ، العدد83، جامعة بغداد،العراق ،2015 .
27- كريمة شايب باشا، سهام مسكر ، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة لونيسي علي - البليدة ،الجزائر،2 المجلد 4، العدد 2، 2020 .
28- مجاهد سيد احمد، واخرون، واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر - دراسة تحليلية ، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة احمد دراية ، الجزائر، المجلد 1، العدد 3، 2020 .
29- محمد بن نعمان وحميد بوزيدة ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية، الجزائر، مجلة الدراسات، الأقتصادية والمالية ،عدد9 ،مجلد2، 2016.
30- محمد صلاح،البشير عبد الكريم،اسلوب البوت كألية لتشييد مشروعات البنية التحتية ،تجارب دولية وعربية مختارة ،ابحاث اقتصادية وادارية ،جامعة الشلف،الجزائر،عدد17 ،2015 .
31- محمد عبد العال عيسى ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور، المجلة العربية للإدارة، المجلد 38، العدد 3، سبتمبر ، 2018.
32- محمد لعيبي جبر، حسين شناوة مجيد، تحليل واقع التجارة البينية بين العراق والدول العربية للمدة (2004-2017)،كلية الادارة والاقتصاد الكوت، العراق ،مجلد 13، عدد 41، 2021.
33- محمد محمد ابوسريع ، تحليل سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر، مجلة الإدارة، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية،2015.
34- دلندة مراد ، تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أداء المرافق العامة ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 5، العدد 1، السنة الخامسة، 2020.
35- مطاي عبد القادر، بن الدين امال ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنية التحتية – نظام البوت ، مجلة افاق علوم الأدراة والأقتصاد ، العدد 2 ، 2017 .

36- مغراوي محي الدين عبدالقادر واخرون ،التشغيل في الجزائر قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية ، مجلة التنظيم و العمل ، الجزائر، المجلد 7 ، العدد 1، 2018.
37- منصوري زين، واقع وافاق سياسة الأستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،الجزائر ،جامعة الشلف ،عدد 2 .
38- مولاي لخضرعبد الرزاق وبونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الأقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر، الجزائر،مجلة الباحث ،عدد7، 2010.
39- مها ناصر السدرة ونورة ناصر الدوسري،عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،السعودية ، مجلة العلوم الأقتصادية والادارية والقانونية،عدد 5 ،مجلد 3، 2019.
40- نبيل جعفر عبد الرضا ،الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة ،كلية الادارة والأقتصاد ،المجلد (4) ، العدد (14) ، 2004 .
41- هشام مصطفى محمد سالم ،الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا ،جامعة الأزهر ،مصر،الجزء4،عدد31 ،2016 .

5- الرسائل والاطاريح

1- احمد عثمان ، مصطفى جرادة ،مكونات الناتج المحلي الأجمالي عند احتسابه بطريقة الأنفاق وتاثيره على النمو الأقتصادي في فلسطين،رسالة ماجستيرمنشورة،جامعةغزة،فلسطين،2018.
2- أنس يحيى احمد ،معوقات التنمية الأقتصادية في الدول النامية – دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير منشورة،جامعة النيلين،السودان ،2018 .
3- بلال محمد مرعي ،الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورهما في تنمية الأقتصاد المحلي في فلسطين ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين،2017.
4- بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس، الجزائر،2019.
5- جميلة قنادزة، الشراكةالعمومية الخاصة والتنمية الأقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه متشورة،جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2018.
6- جودي ليليا، رابية فريال، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الأقتصادي- دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، 2016.
7- خالد عيادة نزال عليمات ،انعكاسات الفساد على التنمية الأقتصادية دراسات حالة الاردن ، جامعة الجزائر3،اطروحة دكتوراه ،2015 .
8- زينب رحماني،دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ،الجزائر،سنة2015.
9- سراج حسين محمد أبو زيد ، التحكيم في عقود البترول ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 1998 .
10- شتوان قادة ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل – دراسة مقارنة بين ولايتي معسكر ووهران، رسالة ماجستيرمنشورة، جامعة وهران،الجزائر ،2013.

11- عبد الرحيم محمد سعيد ، النظام القانوني لعقود البترول ، أطروحة دكتوراه ،جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، 1970.
12- فارس شامي وامال ديليمي، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية ،رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر،2017.
13- كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الأقتصادية في تحقيق النموالأقتصادي- بين تحفيز الطلب اوتطوير العرض،اطروحة دكتوراه منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر ،2014.
14- ليلة اوبعزيز ، مريم موسي ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الأقتصادية في الجزائر،رسالة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري،الجزائر، 2015.
15- مازن احمد ابو حصيرة،الديون الخارجية وآثارها على التنمية الأقتصادية في فلسطين،رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الأسلامية،فلسطين،2015.
16- محمد اشرف خليل حمدونة ،العوامل المحددة للشراكة بين القطاعيين العام والخاص ودورها في نموالأقتصاد الفلسطيني(من وجهة نظرالقطاع الخاص بقطاع غزة)،اطروحة دكتوراه، الجامعة الأسلامية، فلسطين،2017.
17- مرابطي اميرة ، لينا ياسمين ،الشراكة بين القطاع العام والخاص كبديل تمويلي تنموي للاقتصاد الوطني في ضوء التجارب الدولية، رسالة ماجستير منشورة،الجزائر ،2018 .
18- موسى سعداوي ، دور الخوصصة في التنمية الأقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر ،الجزائر، 2007.
19- هاني احمد خليل،الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة(رؤية مستقبلية)، رسالة ماجستير منشورة ، معهد التخطيط القومي، مصر، 2017.
20- ياسر سبهان حمدجاد الله اللهيبي،عقد التحديث والتميك والتشغيل ونقل الملكية *M.O.O.T* (الماهية ،التكيف القانوني، المزايا، المخاطر والضمانات) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة ،كلية القانون، جامعة الموصل،2014 .

6- المواقع والانترنيت

1- محمد عدنان وديع ،قياس التنمية ومؤشراتها،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،مقال ،2002.
http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge
2- محمد صبـاح علي ،الإطار القانوني لعقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص، مركز بغداد للتنمية القانونية والأقتصادية، (2021)،متاح عبر:
https://bcled.org/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1
3- البنك الدولي ، قاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية ، الموقع التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD?locations=DZ
4- جريدة العرب الاقتصادية الدولية
https://www.aleqt.com/2016/01/20/article_1023191.html
5- آثار مزدوجة لصعود الصين في مجال البنية التحتية بالعالم
https://futureuae.com/en/Mainpage/Item/4804
6- عبد الرزاق خشبة ، تجربة الصين الاقتصادية وكيف تستفيد منها ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2722، 2009. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179557

7- كيف تبنى البنى التحتية الجديدة،الصين اليوم.http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/202009/t20200908_800220062.html.

8- الكتاب الإحصائي الصيني.رقم (1-3) *Gross Domestic Product*.

. http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm

9- حيدر حسين ال طعمة ، سياسة التوظيف في العراق التحديات والمهام ،مجلة الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء، 2015.

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/16/11/2015/%D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%88%9D%8B%8D8%9A%D81%9-%D%81%9D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%8B%1D%8A%7D82%9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%87%9D%8A%7D85%9-%D%88%9D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AD

10- عامر عيسى الجواهري*: أهمية تنفذ خطة التنمية الوطنية 2018– 2022 في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين .

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/05

11-

.https://www.iea.org/public

12- رويترز 27 نوفمبر ، 2018 ،

https://www.reuters.com/article/us:iraq_oil_drilling/iraq

13- رويترز 24 يونيو 2009 ، https://www.reuters.com .

ثانيا: المصادر الأجنبية

1- Sallam, Alyaa Hamed , The Impact of Public-Private Partnerships on Egyptian Economic Growth: A Comparative Study, Scientific Journal of Business and Environmental Studies, Faculty of Commerce, Suez Canal University,2015 .

2- Helmy, R., Khourshed, N., Wahba, M., & Bary, A. A. E. Exploring Critical Success Factors for Public Private Partnership Case Study: The Educational Sector in Egypt. Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity,2020 .

3- Helmy, R., Khourshed, N., Wahba, M., & Bary, A. A. E. (2020). Op.Cit.

4- Kamel, M., Montaser, A., & Abd El-Rashid, I. (2017, May). Public private partnership in Egypt. In Proceedings of Canadian Society for Civil Engineering Annual Conference (CSCE 2017), 6th CSCE/CRC International Construction Specialty Conference, At Vancouver, BC, Canada ,Vol.

5- Tan, J., & Zhao, J. Z. (2019). The rise of public–private partnerships in China: an effective financing approach for infrastructure investment?. Public Administration Review, Vol.

6- Ke, Y., Jefferies, M., Shrestha, A., Jin, X.-H.. Public Private Partnership In China: Where To From Here, Organization, Technology & Management in Construction: An International Journal ,(2014),Vol.

7- Adams, J., Young, A., & Zhihong, W., Public private partnerships in China: System, constraints and future prospects, International Journal of Public Sector Management., (2006), Vol.
8- Milan Vodopivec & Minna Hahn Tong, China:improving unemployment insurance, Social Protection and Labor., the World Bank, July 2008, Ibidem.
9- Zhao Z.J., Su G., Li D. (2019) The Rise of Public-Private Partnerships in China. In: Yu J., Guo S. (eds) The Palgrave Handbook of Local Governance in Contemporary China. Palgrave Macmillan,Singapore.
10- Ho, P. H. (2006), Development of public private partnerships (PPPs) in China, Surveyors Times, Vol.
11- Sachs, T., Tiong, R., & Wang, S. Q. (2007). Analysis of political risks and opportunities in public private partnerships (PPP) in China and selected Asian countries: Survey results, Chinese Management Studies, Vol.
12- Private participation in infrastructure (PPI) , 2020 annual report , the world bank.
13- Frank Gunter, Political economy of Iraq, Lehigh University, 2015.
14- Rebuilding Iraq's Public works infrastructure following the defeat of ISIS Foreign Policy Research Institute, 2018.
15- Ali AL-Mawlawi, Public Sector Reform in Iraq, Chatham House, 2020.
16- Gaislaim Pierre , The Privatization , Regional and Seckoriaf Studies, Washington D.C. The world Bank 1998, P:34

Abstract:

The partnership between the public and public sectors is realized with great interest from the countries of the world, especially in light of the crises that countries are witnessing from economic fluctuations and debt. State institutions that suffer from a deficit in the public budget and external indebtedness. An empirical study in the study of international experiences for joint studies between the public sector and knowledge, and an association of them in Iraq, as well as a presentation of some of the experiences of Arab and foreign countries in this field, and examples of Arab and foreign countries that have been circulated in this field to know the extent to which Iraq has benefited from these countries. The possibility of obtaining the opportunity of the Iraqi economy in the possible experience, which makes it possible to be an opportunity of both sexes. I got the chance to get oil and fuel...

Financing public service and infrastructure projects in the manner of partnership between the public sector and the private sector. Commerce began to make commerce simple and beautiful, simple steps, simple steps, sports, sports, sports, sports, sports, sports, winter local business started economic activity and rose to the level of ambition because of not so many general laws of industrial labor and special) broken laws. Participate in the partnership between the public sector and associations, and signed to develop opportunities for participation in the partnership between the public sector and associations, evaluate and analyze them, draw their positives and avoid their negatives. In addition to focusing on the establishment of infrastructure projects for this occasion from the perspective of integrated development.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

Study and analysis of international development experiences for public-private partnerships and the possibility of benefiting from them in Iraq

Message submitted

To the Board of the Faculty of Management and Economics - Karbala University, which is part of the requirements of obtaining a master's degree in economics

A letter submitted by the student

Iman Hussein Ali Hassan Al Masoudi

Supervised by

Assistant Professor Dr.

Eman Abdul-Kadhim Jabbar Al-Kuraiti

2022م *1444 هـ*